

الدولة المستقلة والسيادة الوطنية

رمزي رب نام

قيس عبد الكريم (أبوليلي)



شركة دار التقدم العربي للطباعة والنشر

0185374



111

الدولة المستقلة والسيادة الوطنية

المكتب: الدولة المستقلة والسيادة الوطنية
المكتب: المكتب السياسي للجهة
الديمقراطية لتحرير فلسطين
الطبعة الأولى: منتصف حزيران (يونيو) ١٩٩٨

جميع الحقوق محفوظة

النشر: شركة التقدم العربي
للصحافة والطباعة والنشر
✉: ٦٠٤٧ / ١٤ بيروت
①: ٣٠٥٥٩٦

لتنفيذ الإلكتروني: دار الشجرة للخدمات الطابعة
لمشق - ① ٦٣٢٠٧٧٥

لتصميم والخراج الفني: منى وايد غنيم
لتصميم الغلاف الخرجي: عز الدين ابراهيم

الدولة المستقلة والسيادة الوطنية

الحركة الجماهيرية في مواجهة الاحتلال

رمزي رياح

قيس عبد الكريم (أبو ليلى)

قبل القراءة

في الرابع من أيار (مايو) من العام ١٩٩٩ يقف الفلسطينيون أمام استحقاق تاريخي يتمثل بانتهاء المرحلة الانتقالية من اتفاق أوسلو، دون ان يكونوا قد توصلوا مع الجانب الإسرائيلي إلى اتفاق حول الحل الدائم.

وهو الأمر الذي يطرح مجموعة من الأسئلة الهامة:

❖ هل يتفق الطرفان على تمديد المرحلة الانتقالية، مما يمثله ذلك من اعتراف ضمني من الفريق الفلسطيني المفاوض باستمرار صيغة الحكم الذاتي وعملياً بشرعية الاحتلال الإسرائيلي؟ وهذا في حد ذاته كارثة وطنية مجهولة الأبعاد والانعكاسات.

❖ هل يعلن الطرف الفلسطيني دولة على مناطق الحكم الذاتي، في الضفة الغربية وقطاع غزة.. وهل يعلن الطرف الإسرائيلي، بالمقابل ضم المتبقي من الأرض رسمياً لدولة إسرائيل؟

❖ هل ينفذ الاحتلال الإسرائيلي تهديداته باجتياح مناطق السلطة الفلسطينية أو محاصرتها؟



في هذا الكتاب يتناول الرفيقان قيس عبد الكريم (ابو ليلي) ورمزي رباح، عضوا المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مجموع هذه الاحتمالات من جوانبها المختلفة، ويدعون، في السياق، إلى مبادرة وطنية لمواجهة الاستحقاق التاريخي باعلان السيادة الوطنية على أرض الدولة الفلسطينية (وعاصمتها القدس) والقائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويحدد الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، بكل ما يتطلبه هذا الموقف من تحضيرات أهمها إعادة توحيد صفوف الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير على قاعدة برنامجها الوطني - العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة - واستحضار كل عوامل القوة الذاتية والعربية والاقليمية والدولية.

الناشر

مقدمة

الوثيقة السياسية للكونفرانس الوطني العام الثالث للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، المنعقد مطلع شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨، والتي صدرت بعنوان «إتفاق أوسلو في عامه الخامس»^(*)، قدمت تحليلاً واسعاً لمختلف جوانب الوضع الفلسطيني وسياسات الاحتلال والوضعين العربي والدولي، ويمكن إيجازه بالفقرات التالية:

* إن عملية أوسلو وبعد انقضاء ما يزيد على أربع سنوات على انطلاقها، والاتفاقيات التسع التي عقدت في إطارها، لم تؤد إلى تطوير العملية التفاوضية من داخلها بل خفضت سقفها المخفوض أصلاً، كما أنها لم تقد إلى مقدمات الدولة المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، ناهيك عن سائر الحقوق الوطنية. والمؤكد أنها لن تقود إليها إن لم يُستعص عن السياسة الفلسطينية الرسمية المتبعة حتى الآن، واستراتيجية التفاوضية بسياسة واستراتيجية تفاوضية أخرى.

(*) راجع كتاب: «إتفاق أوسلو في عامه الخامس» الصادر باسم تيسير خالد وفهد سليمان عن شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر (بيروت) كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

كما أكدت الوثيقة أن مجيء تحالف الليكود إلى السلطة في إسرائيل (أيار / مايو ١٩٩٦) لم يقطع فجأة مع مسار أوسلو لزوج الاتفاق في مئزق، بل فاقم هذا المئزق القائم أصلاً باتباعه سياسة أكثر تشدداً واتسجماً مع برنامجة.

فالاتفاق أوسلو لم يصبح الاتفاق الأسوأ بسبب حلول الليكود مكان حزب العمل في الحكومة الإسرائيلية بل بسبب من بنيته ونسبة القوى التي ترتبت عليه. بالمقابل لم تغفل الوثيقة أن لليكود برنامجة الذي يميزه عن حزب العمل، وله تصوره الخاص للتسوية ولكيفية التعاطي مع عملية أوسلو، لكنها أعادت التأكيد على أن الليكود، وخلافاً للأوهام التي يتم الترويج لها، لم ينتقل بأوسلو من وجهة التقدم نحو الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني إلى وجهة غلق الأبواب أمام هذه الحقوق. إن سياسة الليكود ظهرت سلبيات أوسلو وثغراته الفاتلة على نحو أوضح وسرعت بمفاقمة أزمته، وبذلك أسهمت في تعميق مئزق فريق أوسلو الفلسطيني.

* رصدت الوثيقة الاستعدادات العالية لدى فريق أوسلو الفلسطيني للتكيف مع التطورات الطارئة على العملية السياسية بحثاً عن تسويات جديدة تتطوي على تنازلات إضافية على أنها الفضل الخيارات الممكنة. ودعت إلى اعتماد استراتيجية للعمل السياسي على المستويات الفلسطينية والعربية والدولية تستند أساساً إلى صد محاولات التكيف هذه واحتمالاتها والعمل على بناء عوامل الصمود في وجه سياسة حكومة إسرائيل وإدامة الاشتباك مع سياستها العدوانية والتوسعية بالتعاون مع جميع القوى الفلسطينية من خلال تصعيد نضال الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال والاستيطان وصولاً إلى مستوى الانتفاضة الشعبية.

وفي هذا السياق تدرج المصاعى لاستعادة وحدة الصف انطلاقاً من وحدة العمل في الميدان وصيغة الائتلاف الوطني على قاعدة البرنامج المشترك واعتماد استراتيجية تفاوضية أخرى على أساس قرارات الشرعية الدولية لتجاوز صيغة اتفاقات أوسلو وكسر قيودها والتحرر من املاءاتها، وبما يكفل المشاركة الدولية الأوسع في رعاية العملية السلمية نقض حالة الاحتكار نتيجة التفرد الأمريكى.

* ودعت الوثيقة إلى منهج تفاوضى فلسطينى يختلف عن منهج السلطة الفلسطينية ويستند إلى التفاوض على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بما يكفل الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، تطبيقاً للقرارين ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإعادة قضايا مفاوضات الوضع الدائم إلى المرجعية الشرعية الدولية ذات الصلة والمطالبة بتنفيذها بما يعنى التمسك بحق اللاجئين بالعودة (القرار ١٩٤)، إبطال ضم القدس (الرقم ٤٧٨)، تفكيك المستوطنات ورحيل المستوطنين (القرار ٤٦٥). كما دعت الوثيقة إلى اعتماد أسلوب التفاوض السياسى حول الوضع السياسى المستقبلى للأراضى المحتلة، أى الانسحاب الكامل منها وممارسة الشعب الفلسطينى حقه فى تقرير المصير عليها بما فى ذلك بسط سيادة دولة فلسطين المستقلة على أرضه الوطنية فى الضفة والقطاع وعاصمتها القدس العربية.

ورأت الوثيقة ضرورة الارتكاز إلى الحركة الشعبية المناهضة للاحتلال والاستيطان ورفض الامتياز وراء مطالب إسرائيل والخضوع لابتزازها. وفى هذا السياق دعت إلى التسريع ببناء حركة جماهيرية

مستقلة للاجئين في الوطن والمشتات، ركيزة من ركائز م.ت.ف. تدافع عن مصالحهم وصوناً لحقهم في العودة الذي يكفله القرار ١٩٤. ودعت أيضاً إلى التقدم بثبات نحو وحدة الصف الوطني، والتفتيش عن عناصر القوة داخل الوضع العربي، بما في ذلك العمل على استعادة التضامن العربي. ورأت الوثيقة أن الوصول إلى تحقيق هذا يستلزم تجاوز الانقسام السياسي الفلسطيني عبر الدعوة إلى إطلاق وتفعيل الحوار الوطني الشامل مع الإمراك أن إنجاح هذا الحوار يتطلب مواصلة الضغط السياسي والشعبي بمختلف الوسائل على السلطة الفلسطينية وحركة فتح لإنجاح الحوار وتخليصه من مناورات السلطة وتكتيكاتها الإستخدامية الضيقة. وهو الأمر الذي لخصته المبادرة السياسية للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في شباط (فبراير) ١٩٩٧.

* وفي تحليلها للوضع الإقليمي انطلاقاً من الترتيبات الأميركية والمشروع الإسرائيلي خلصت الوثيقة إلى الاستنتاج بأن سياسة الائتلاف اليميني الحاكم في إسرائيل، هي سياسة عدوانية توسعية، تعمل لفرض نفسها على حساب شعوب المنطقة ودولها، وهو ما يؤدي إلى احتدام حركة الصراع على المصالح في الشرق الأوسط، ويفتح موضوعاً المجال أمام تقدم حلول وتسويات للصراع الدائر في المنطقة تراعي مصالح القوى الدولية الكبرى وأدوارها، وكذلك مصالح وأدوار القوى الإقليمية. ورأت الوثيقة أنه يمكن الاستناد إلى هذا، في احتواء مشاريع الهيمنة الأميركية على المنطقة وصد مشاريع إسرائيل العدوانية التوسعية، وأشارت في السياق بشكل بارز إلى التطورات في مواقف القيادتين الروسية والصينية وفي مواقف الاتحاد الأوروبي بشكل عام

والفرنسي بشكل خاص.

* وفي عرضها لمسارات التسوية الثنائية والإنكليزية والعمل العربي المشترك توقفت الوثيقة أمام الجمود على المسارين السوري واللبناني، والتطور البارز على العلاقات الأردنية - الإسرائيلية، وغياب الاستعداد الأمريكي للضغط على حكومة إسرائيل للتراجع عن مواقف، هي في حقيقتها عنصر تأزيم للعلاقات في المنطقة، وخلصت إلى أنه تعززت ضمن هذه الأجواء إمكانيات وشروط العمل العربي المشترك تجاه قضايا التسوية على مستوييها الثنائي والإنكليزي، ورأت في التطورات العربية مؤشراً على إمكانية الارتقاء بمستوى التضامن العربي وصولاً إلى طرح تصور عربي مشترك حول عملية التسوية في المنطقة بعد تعثر المفاوضات وجمودها بفعل التعتن الإسرائيلي والتحيز الأمريكي. ودعت الوثيقة إلى قمة عربية تتناول بشكل رئيسي العملية السياسية الجارية لجهة إعادة إرسالها على قاعدة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام بهدف التوصل إلى حل شامل ومتوازن ووضع الآليات الضامنة لذلك. كما دعت إلى إعادة النظر في العلاقات العربية - الأمريكية للضغط على واشنطن من أجل مراجعة موقفها المنحاز لإسرائيل.

ولاحظت الوثيقة أساساً اعتبارات وجبهة لتعزيز العمل العربي - الإيراني المشترك بكافة أوجهه، خاصة في ظل تضرر إيران من سياسة الأحلاف العسكرية والسياسة الأمريكية.

* عالجت الوثيقة بتحليل معصق، واقع السلطة الفلسطينية داعية إلى مهام محددة في مجابهة سياستها، كما دعت إلى إعادة الاعتبار

لمنظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها الوطني، وربطت بين هذه الدعوة وبين إعادة بناء الحركة الوطنية وتجديدها والانخراط في الحركة الجماهيرية وفي القلب منها الاتحادات الشعبية والمهنية باعتبارها إحدى القواعد السياسية والجماهيرية الرئيسية للمنظمة والمجتمع المدني الفلسطيني.

* رصدت الوثيقة اتجاهات العمل في محاور التناقض مع الاحتلال، كالنضال ضد الاستيطان، والدفاع عن الأرض، والنضال من أجل عروبة القدس وعودتها إلى السيادة الفلسطينية، وضد الإحراق الاقتصادي ومن أجل الاقتصاد وطني منتج ومستقل، وضد البطالة، ومن أجل حقوق العمال، والدفاع عن حق الأسرى والمعتقلين في الحرية، كما تناولت قضايا المجتمع والسلطة في ظل الاحتلال كصون الحريات العامة وحقوق الإنسان، وكل ما يتصل بالمصالح المعيشية للمواطنين ومحاربة الفساد، وإقامة البلديات على أسس انتخابية حرة وديمقراطية وتنظيم العلاقة بين السلطة والمعارضة، وتوحيد القوانين وإقرار القانون الأساسي، وكل ما له صلة بقضايا الشباب والمرأة والثرث والتثاقفة.

" إن الموضوعات السياسية الواردة فيما يلي التي ناقشها وأقرها المؤتمر الوطني العام الرابع للجبهة الديمقراطية (٢٤/٤ - ١٨/٥/٩٨)، تغطي أبرز التطورات السياسية منذ مطلع كانون ثاني (يناير) ١٩٩٨، فترة انعقاد الكونغرس الوطني العام الثالث، وحتى مطلع أيار (مايو) تاريخ انجاز هذه الوثيقة. وتتوج هذه الموضوعات مبادرة وطنية شاملة لتجاوز مأزق أوسلو واستعادة الوحدة، وهي المبادرة التي ناقشها وأقرها المؤتمر الوطني العام الرابع، والتي تشكل التطوير السياسي التكتيكي

الرئيسي الذي أقر المؤتمر الوطني تبنيه محوراً لمبادرة الجبهة الديمقراطية في المرحلة القادمة، من أجل تعبئة كافة الطاقات لاجتياز عتبة ١٩٩٩/٥/٤ موعد انقضاء المرحلة الانتقالية بحسب اتفاق أوسلو، بجاهزية كفاحية وسياسية كاملة تسمح بإعلان بسط سيادة دولة فلسطين على عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ٦٧ (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة)، أي تلك الأراضي التي تحظى باعتراف الشرعية الدولية باعتبارها أراضي محتلة وذات هوية فلسطينية، والدفاع عن هذا الإعلان وخوض الصراع في سبيل الحقوق الوطنية على هذا الأساس.

(1) الحركة الجماهيرية في مواجهة الاحتلال

١- تحت ستار ظاهري من الجمود في الموقف على المسار الفلسطيني، تواصل حكومة نتنياهو، بتسارع محموم، ممارساتها الهادفة، إلى فرض الأمر الواقع بالقوة وبسطوة الاحتلال استباقاً لمفاوضات الوضع الدائم في محاولة لتقرير نتائجها من جانب واحد بفعل الجرافات على الأرض لا بالبحث على طاولة المفاوضات. وفي هذا تستفيد الحكومة الإسرائيلية إلى أبعد حدود من إجحاف اتفاقات أوسلو بالحقوق الفلسطينية ورخاوة بنودها وانقضاءها - في المرحلة الانتقالية - إلى مرجعية قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وتحويلها الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية + قطاع غزة) إلى «أراضٍ متنازع عليها» مما يؤسس لتقسيمها وضمها لاحق على يد إسرائيل.

إن هذه الممارسات الإسرائيلية التي تتمحور حول توسيع دائرة الاستيطان والاستيلاء على الأرض ومواصلة هدم المنازل وسحب الهويات من أبناء القدس للفلسطينيين وسائر إجراءات التطهير العرقي والاستيلاء على البيوت وبناء الأحياء السكنية للإسرائيليين في إطار مخطط تهويد القدس، بدأت تأخذ منحىً ناعراً بالإفراج الرسمي الإسرائيلي بممارسة سياسة إرهاب الدولة (كما جرى في قضية محاولة اغتيال خالد مشعل في

عمان)، وجريمة قتل العمال الفلسطينيين بدم بارد على حاجز ترقوميا، بالإضافة إلى جريمة قتل محيي الدين الشريف، وأسلوب البلطجة الذي تعاملت به حكومة نتتياهو مع زيارة وزير الخارجية البريطاني روبين كوك (آذار - مارس ٩٨) وتعطيلها زيارة كوفي أنان (آذار - مارس ٩٨) إلى المدينة المقدسة في محاولة لإجبار المجتمع الدولي بالقوة على الاعتراف بسيادتها على القدس العربية المحتلة.

إن حكومة نتتياهو تهدف، بهذه الممارسات، إلى فرض تصورها الخاص للحل النهائي القائم على ابتلاع القدس وحوالي ٦٠ بالمئة من مساحة الضفة الغربية وتصفية الحقوق الوطنية الفلسطينية ضمن سقف ما تسميه «الحكم الذاتي الموسع» وتنفيذ مخطط التوطين والتأهيل بالنسبة للاجئين والنازحين من أبناء الشعب الفلسطيني. وإذا لم يكن ذلك ممكناً في المدى المباشر فهي تهدف في الحد الأدنى إلى إثبات إمكانية تطبيق برنامجها القائم على فرض «السلام (١) والأمن» بالقوة دون التخلي عن الأرض، وإمكانية إخضاع الفلسطينيين والعرب لمتطلبات هذا البرنامج الكولونيالي الاستعماري دون أن يترتب عليه إلحاق ضرر ملموس بمصالح إسرائيل، مما يتيح لحكومة نتتياهو فرصاً أفضل لكسب الانتخابات القادمة وربح المزيد من الوقت لفرض حل نهائي ينسجم مع طموحاتها التوسعية.

٢. جريمة ترقوميا (٩٨/٣/١٠)، وردود الفعل الجماهيرية احتجاجاً عليها، أثارت على نطاق واسع التساؤلات عما إذا كانت مؤشراً، أو مدخلاً، لاندلاع انفلاضة شعبية شاملة. ولا يقتصر منشأ هذه التساؤلات على ملاحظة التشابه بين هذه الجريمة وبين حادث استشهاد العمال على حاجز بيت حانون (إيريز) الذي كان الشرارة لاندلاع انتفاضة ١٩٨٧. إنها

تعكس اتساع نطاق الإدراك، في أوساط مختلفة، انطلاقاً من تكرار هذه الظاهرة، ظاهرة الهبّات الجماهيرية بوتائر متقاربة في السنتين الأخيرتين [«هبة نفق الأقصى» في أيلول (سبتمبر) ٩٦، «هبة الدفاع عن الأرض» في آذار - نيسان (مارس - أبريل) ٩٧ التي اندلعت مع الشروع بأعمال تجريف جبل أبو غنيم..]، لحقيقة أن وتيرة للتدهور في الوضع على مختلف المستويات، وما تولده من احتقان وتوتر شعبي يعبر عن نفسه بأشكال شتى، تؤدي إلى اختمار للعوامل الموضوعية لاندفاع الحركة الجماهيرية على طريق تجدد الانتفاضة.

لقد شهدت الشهور الأولى من عام ١٩٩٨ تصاعداً ملحوظاً، وإن يكن بطيئاً ومتقطعاً، لوتيرة التحفز الجماهيري في مواجهة الممارسات القمعية والاستيطانية العنصرية لحكومة نتبهاو، وأبرزت درجة أعلى ومتزايدة في الاستعداد النضالي لدى الجماهير للإخراط في التحركات المناهضة للإستيطان ولسائر الممارسات العدوانية الإسرائيلية. فبالى جانب المثال الحي الذي قدمته التحركات الجماهيرية التي أعقبت جريمة ترقوميا، كان هذا ملموساً في الاتساع النسبي والكفاحية العالية لتحركات الإحتجاج ضد مخططات العدوان الأميركي على العراق، وبعد ذلك أيضاً في فعاليات يوم الأرض ويوم الأسير والأول من أيار.

ومؤخراً بلغ هذا المنحى إحدى ذراه اللامعة في مسيرة المليون التي إجتاحت مدن وقرى ومخيمات الضفة والقدس وغزة (وشملت أيضاً مواقع الشتات الفلسطيني ومناطق الـ ٤٨) في يوم الذكرى الخمسين للنكبة بما إنطوت عليه من زخم جماهيري وإنذفاع نضالي. إن المنحى العام الناهض لتطور الحركة الجماهيرية يضيفي مصداقية على خيار تجدد الانتفاضة.

فهذا الخيار، الذي كان قبل فترة ليست ببعيدة يبدو للكثير من القطاعات والقوى مستبعداً، بات اليوم يطرح نفسه كمخرج واقعي بديل لخيار الإنذعان للاتفاقات التي فرضت على الشعب الفلسطيني.

٣- إن هذا الاندفاع للحركة الجماهيرية يؤكد بأن العوامل الموضوعية لتجدد الانتفاضة باتت تراكم بفعل احتدام التناقض بين مصالح الشعب الفلسطيني وطموحاته الوطنية، وبين استمرار وجود الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التوسعية، ذلك التناقض الذي عجزت اتفاقات أوسلو عن توفير الحلول له، والذي ازداد تفاقمًا بفعل عدوانية حكومة نتنياهو. لقد حسمت الوقائع بأن ما جاءت به تطبيقات اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية لا ينفي إمكانية تجدد الانتفاضة، بل هو فقط يكسبها خصائص ومميزات جديدة، ويملي وسائل وتكتيكات نضالية مختلفة نسبياً عن تلك التي ابتدعتها الانتفاضة الكبرى، انتفاضة السنوات السبع.

إن اندفاع الحركة الجماهيرية التي تعبر عنها هذه الهبات المتواترة، إنما تبرز عقم وهشاشة مسار أوسلو والطريق المسدود الذي انتهى إليه، وتؤكد أن ثمة خياراً غير خيار الرضوخ والاستسلام للقيود التي فرضتها الاتفاقات على الشعب الفلسطيني، وهو خيار استئناف الانتفاضة الذي ينطوي على إمكانية فرض معادلة جديدة في الصراع مع الاحتلال تختلف بمضمونها عن اتفاقات أوسلو وتتجاوزها من خلال التحرر من قيودها نحو إعادة صياغة العملية السياسية على أسس جديدة تقود إلى إنجاز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

وفي هذا السياق، فإن المدى المحدود، نسبياً، للتحركات الجماهيرية كما شهدناها في الشهور الأخيرة تكشف مجدداً، صحة ما أكدناه، أكثر من

مرة، من أن طريق تجدد الانتفاضة ليس مباشراً و«مستقيماً»، ولا يكفي لشقه نضج العامل الموضوعي لوحده، بل هو يمر عبر مسار معقد كثير الالتواءات والمطبات تتفاعل فيه، بتأثيرات جدلية متبادلة ومتناقضة العوامل الموضوعية مع العوامل الذاتية المتعلقة من جهة بدرجة تنظيم الحركة الجماهيرية ووعيتها وتكوينها القيادي، ومن جهة أخرى بدرجة الاقتراب من استعادة الإجماع الوطني (بالمعنيين المياسي والاجتماعي) على خيار الانتفاضة، وهذا ما يقتضي بدوره وجود قوى طليعية منظمة قادرة على الاضطلاع بالدور المطلوب في الإسهام بتنظيم وقيادة هذه الحركة الجماهيرية وبلورة نسبة القوى اللازمة لاستحداث مسار استعادة الوحدة الوطنية.

على صعيد تنظيم الحركة الجماهيرية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة لا يكفي الإنجاز المحدود الذي تحقق بإحياء هينات التنسيق الموحدة للقوى والمؤسسات والفعاليات الوطنية والإسلامية في العديد من المحافظات. هذه الهينات، التي تتخذ أشكالاً شتى ومتنوعة، ما يزال يتسم عملها بالنقطع والموسمية والافتقار إلى الانتظام والديمومة. ومع أهمية العمل على تعميمها وتثبيتها، فإن جهداً مكثفاً يبقى مطلوباً لبناء سائر الأطر المنظمة للحركة الجماهيرية وتعزيز قاعدتها الشعبية وتوسيع دائرة الإتحاط الجماهيري المنتظم فيها (الحركة النقابية، النسائية، لجان مقاومة الإستيطان، حركة الدفاع عن عروبة القدس، حركة التضامن مع الأسرى الخ...).

٤. التحركات الجماهيرية الأخيرة، وأبرزها مسيرة المليون مؤخراً في ذكرى خمسينية النكبة، بيّنت أهمية الدور الذي يلعبه توفر الإجماع

الوطني في توسيع نطاق المشاركة الجماهيرية ومضاعفة زخمها. وفي هذا المجال يشكل دور السلطة - بشكل عام - عاملاً كابحاً.

وإذا وضعنا جانباً التصريحات النارية وبعض المواقف التي تحدوها الرغبة في إستخدام الحركة الجماهيرية كأداة ضغط محددة على الإسرائيليين، فإن الموقف الحقيقي للسلطة هو السعي المستميت لإحتواء الحركة الجماهيرية وفرملة مسارها والحيولة دون إندفاعها نحو المواجهة المباشرة مع الإحتلال. وهي تسعى إلى ذلك بالجوء إلى آليات الإحتواء الداخلي بما يعني العمل على خفض سقف التحرك الجماهيري من خلال أدوات فاعلة داخل صفوف الحركة الجماهيرية نفسها، أو من خلال اللجوء إلى آليات القمع المباشر والمكتشوف (فرض الحظر على التظاهرات المناهضة للعنوان الأميركي على العراق، استخدام قتال الغاز لتفريق مسيرة الإحتجاج على جريمة ترقيماً في نابلس، ومؤخراً أثناء مسيرة المليون زج الشرطة في غزة وعدد من مدن الضفة في محاولة الحيولة دون الإشتباك مع الإسرائيليين).

إن درجة نجاح السلطة في محاولات الإحتواء هذه تتفاوت، من حالة إلى أخرى، ولكنها عموماً تمجز عن تغيير المنحى الإجمالي الصاعد، وإن بتمرج، للحركة الجماهيرية. وينبغي أن نرصد، في هذا السياق، أهمية التمايز، الذي بات ملحوظاً أكثر فأكثر، بين مواقف السلطة الفلسطينية وبين مواقف فتح، كجسم جماهيري سياسي، من القاعدة والكاكر الميداني والوسيط صعوداً إلى مستويات أعلى، بإزاء قضايا الحركة الجماهيرية وضرورة تطويرها. إن هذا التمايز، الذي ما زال بعد في مراحله الأولى، سوف يشكل بلا شك، مع استمرار إختراط هذا الجسم الجماهيري السياسي

في التحركات الميدانية وفي الحركة الجماهيرية عموماً، عاملاً من عوامل تعجيل الإقتراب من نقطة استعادة الإجماع الوطني على خيار الإنتفاضة.

لقد بات الحديث عن هذا الخيار، خيار الإنتفاضة، بصفته واحداً من «الخيارات المفتوحة» المطروحة على جدول الأعمال، ينتشر على نطاق واسع في صفوف الأوساط السياسية والاجتماعية في الضفة والقطاع. ولا نستثني من ذلك بعض الأوساط التي شكلت بحدود معينة، وما زال بعضها يشكل، جزءاً من الركائز الاجتماعية للسلطة الفلسطينية. وإذا كان هذا لا يعني بعد، الانتقال إلى أو الإقتراب الحاسم من مواقع هذا الخيار، فإنه يوشع بالتأكيد إلى واقعية خيار الإنتفاضة ويحدد معالم الاتجاه الذي تسير نحوه الحركة الجماهيرية بصرف النظر عما ينتاب هذه المسيرة من تقطع وتعثر والتواءات.

المبادرة الأميركية : سقف العملية التفاوضية الراهنة

١- محاولات السلطة الفلسطينية لاحتواء ولجم الحركة الجماهيرية هي انعكاس لخيار سياسي جوهري المراهنة على الجهود الأميركية لإخراج مميرة أوسلو من مأزقها الذي بات مستعصياً. فالتسليم بالطريق المسدود الذي انتهت إليه هذه الممسيرة البائسة، لا يترتب عليه بالنسبة للسلطة الفلسطينية البحث عن استراتيجية نضالية وسياسية جديدة قادرة على شق الطريق نحو الأهداف للوطنية. أنه يقود، بالعكس، إلى التمسك باستراتيجية عقيمة قوامها التعلق باتفاقيات أوسلو والمطالبة بإلزام إسرائيل بتنفيذها وتعليق الآمال على الدور الأميركي الضاغط على إسرائيل بهذا الاتجاه..

على هذه القاعدة باتت المطالبة بإعلان المبادرة الأميركية الهم الرئيسي للسلطة الفلسطينية، رغم أن هذه «المبادرة» وصفت بحق، من قبل أوساط السلطة، عندما تم تقديم عناصرها للمرة الأولى، بأنها نسخة منقحة من خطة ننتياهو مزوقة برتوش تجميلية أمريكية. وهذا ما أكدته أولبرايت، وزيرة خارجية الولايات المتحدة، عندما أشارت إلى أن المبادرة الأميركية هي أقرب إلى الإقتراحات الاسرائيلية منها إلى الإقتراحات الفلسطينية.

٢- تقوم هذه المبادرة (الخطة) الأميركية التي قدمتها وزيرة

الخارجية الأميركية إلى رئيس السلطة الفلسطينية في ١ / ٢ / ١٩٩٨، تقوم هذه المبادرة على منهج التوازي (١) في تطبيق الالتزامات من الجانبين وفقاً لجدول زمني محدد على النحو التالي:

• المرحلة الأولى تمتد من الأسبوع الأول إلى السادس. بعد إعلان القبول الرسمي للمقترح الأميركي من الجانبين يتم مايلي:

١- تتشكل لجنة ثلاثية أمنية بهدف التركيز على التهديد الذي يمثلته الارهاب.

٢- يتم تفعيل التنسيق الأمني الثنائي الاسرائيلي - الفلسطيني بدون شروط وعلى كافة المستويات ويتعاون كامل. وسوف تجتمع لجنة التنسيق الثلاثية مرة كل اسبوعين وتقدم تقاريرها حول تقييم التعاون الأمني إلى رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس الحكومة الإسرائيلية مباشرة.

٣- خلال اسبوعين سوف يطبق الجانب الاسرائيلي النبضة الأولى من إعادة الانتشار، كما أعلنت في آذار ١٩٩٧ وهي تعني تحويل ١,٩ بالمئة من منطقة (ج) إلى منطقة (ب)، و ٠,١ بالمئة من منطقة (ج) إلى منطقة (أ)، و ٧ بالمئة من منطقة (ب) إلى منطقة (أ).

٤- يلتزم الجانب الفلسطيني بأن يصدر خلال هذه الفترة مرسوماً رئاسياً يحظر التحريض (١).

٥- يتم إنشاء لجنة ثنائية اسرائيلية - فلسطينية لمعالجة التحريض تضم مسؤولاً من كل جانب + صحفي من كل جانب + رجل أمن من كل جانب + رجل قانون من كل جانب. ويمكن أن يشارك فيها الأميركيون.

٦- تتشكل لجنة أميركية - فلسطينية للتعامل مع قضايا أمنية محددة مثل متابعة ملفات أشخاص ارتكبوا عمليات ارهابية أو شاركوا فيها بمعرفة وضعهم (هل تم اعتقالهم، هل حوكموا، هل مازالوا في السجن؟...).

٧- اللجنة الأمنية الثلاثية سوف تعالج قضايا الارهاب الخارجية على المستوى الاقليمي وسوف تضع آليات تطبيق ومراقبة دائمة لعملية تدمير البنى التحتية للإرهاب.

٨- تصادق اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير على رسالة رئيس السلطة الفلسطينية إلى الرئيس الأميركي بشأن البنود الملغاة من الميثاق.

* المرحلة الثانية تمتد من الاسبوع السادس إلى نهاية الاسبوع الحادي عشر. يقوم الجانب الاسرائيلي باعادة الانتشار بتحويل ٥ بالمئة من منطقة (ج) إلى منطقة (ب). وبالمقابل يلتزم الجانب الفلسطيني بما يلي:

١- يصادق الرئيس الفلسطيني على قانون حيازة الأسلحة بعد اقراره من المجلس الفلسطيني.

٢- يقدم الجانب الفلسطيني إلى الاسرائيليين قائمة بأسماء أفراد الشرطة الفلسطينية.

٣- يتفرع عن اللجنة الثلاثية لجنة فرعية ثلاثية لمعالجة قضايا تهريب الأسلحة.

٤- يعقد اجتماع للجنة الارتباط العليا ولجنة للتوجيه لبحث مسألة «نقل المشبوهين» (المقصود هو تسليم المطلوبين).

* المرحلة الثالثة في الاسبوع الثاني عشر. يقوم الجانب الاسرائيلي

بنقل ٥ بالمنة من منطقة (ج) إلى (ب) + بالمنة من (ج) إلى (أ) +
٥ بالمنة من (ب) إلى (أ).

٣. في ضوء ما تقدم، وبالخلاصة، يتضح ما يلي: إن العناصر الرئيسية لهذه المبادرة تقوم على اختزال النضتين الأولى والثانية من عملية إعادة الانتشار المفترضة من الضفة الغربية بتحويل ١٣,١ بالمنة من مناطق (ج) و(ب) إلى منطقة (أ)، وتحويل ١١,٩ بالمنة من المنطقة (ج) إلى المنطقة (ب)، بحيث تصبح المساحة الإجمالية للمنطقة (أ) حوالي ١٦ بالمنة من إجمالي مساحة الضفة الغربية مستقطعة منها مساحة القدس^(٥) ومحيطها والمنطقة (ب) حوالي ٢٤ بالمنة من مساحة الضفة المجتزأة.

وتتجاهل المبادرة الأميركية النبضة الثالثة من إعادة الانتشار التي ينص عليها اتفاق أوسلو ٢ وبروتوكول الخليل، أو تحليلها للبحث في إطار لجنة ثلاثية تعمل بالتوازي مع مفاوضات الوضع الدائم، مما يعني عملياً إحالتها إلى جدول أعمال هذه المفاوضات. وفي المقابل تطرح المبادرة على الجانب الفلسطيني سلسلة طويلة من الالتزامات الأمنية والسياسية أهمها: إصدار مرسوم رئاسي بحظر التحريض (!)، تفكيك البنية التحتية لفصائل المعارضة، إصدار قانون بحريم حيازة الأسلحة، تشكيل لجنة للبحث في تسليم المطلوبين لإسرائيل، مصادقة اللجنة التنفيذية على تحديد المواد التي تم إلغاؤها من الميثاق الوطني، ... الخ.

٤. خلال الزيارة التي قام بها دينيس روس للمنطقة (نهاية آذار / مارس، مطلع نيسان/أبريل ١٩٩٨) بعد انتهاء أزمة تفتيش القصور

(٥) حول مساحة القدس المستقطعة من مساحة الضفة الغربية راجع الملحق رقم ٣.

الرئاسية بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، جرت مفاوضات مكثفة لوضع الصياغات التفصيلية لعناصر هذه المبادرة. وهكذا باتت هذه العناصر سقفاً جديداً للعملية التفاوضية وأصبحت هي القاعدة التي تجري على أساسها المفاوضات. إن مراكز القرار في السلطة الفلسطينية تبرر موافقتها من الزاوية العملية على هذه المبادرة الأميركية بل ومراعتها عليها بحجة أنه ليس ثمة بديل للخروج من المأزق الراهن. هذا المنطق يجانب الحقيقة، أولاً لأن هذه المبادرة، حتى إذا نجحت ووجدت طريقها إلى التنفيذ، لن تضمن الخروج من المأزق. بل هي، في أفضل الحالات ستعني ترحيله إلى مفاوضات الوضع الدائم. وثانياً لأن ثمة خياراً بديلاً ملموساً وواقعياً بات يتبلور ويحظى بقبول واسع بين مختلف الأوساط القوي الوطنية.

وهذا الخيار البديل هو القائم على الجمع بين استراتيجية نضالية أساسها رفع وتيرة التعبئة الجماهيرية وصولاً لاستئناف مسيرة الإنتفاضة من جهة، وبين استراتيجية تفاوضية جديدة تركز إلى قرارات الشرعية الدولية والإشراف الدولي الجماعي على عملية السلام من جهة أخرى. ولكن الشريحة المتنفذة في السلطة الفلسطينية تتجاهل هذا البديل عمداً كونه يتناقض مع مصالحها الفئوية الأنانية.

وهكذا، فإن سياسة إدارة العملية التفاوضية على قاعدة المراهنه على المبادرة الأميركية تقترن بسياسة داخلية تقوم على تعطيل الوصول إلى إجماع، أو شبه إجماع وطني على مواجهة سياسة حكومة إسرائيل، وتتجلى سياسة التعطيل هذه بسلسلة طويلة من الممارسات، التي تعكس حقيقة سياستها البائسة في إدارة العملية التفاوضية.

السلطة الفلسطينية :

الهيمنة على المؤسسات والأزمة الاقتصادية المتفاقمة

١- إن سياسة الشريحة المتنفذة في السلطة الفلسطينية تقوم على الإمساك بالأوضاع الداخلية لمؤسسات السلطة ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني من خلال الهيمنة عليها وتهميش دورها وإخماد الأصوات المعارضة داخلها وبما يضمن انضباطها الكامل لتوجهات السلطة وقراراتها. وتغطي هذه السياسة وزارات السلطة والمجلس الفلسطيني (المجلس التشريعي) كما تغطي مؤسسات المجتمع المدني بدءاً من البلديات مروراً بوسائل الإعلام الرسمية منها وغير الرسمية وانتهاءً بالنقابات العمالية والاتحادات المهنية والجمعيات وهيئات حقوق المواطن والإنسان. فعلى صعيد وزارات السلطة يجري إغراقها بأعداد كبيرة من الموظفين وكبار الموظفين الموالين لسياستها وتُبنى في إطارها مراكز قوى متنافسة وأحياناً متصارعة لإحكام السيطرة عليها كما تستخدم الموازنات المخصصة لها لمزيد من إحكام هذه السيطرة، الأمر الذي يحولها إلى إدارات ضعيفة في أدائها وفي علاقتها مع المجتمع واحتياجاته في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويشل دورها في المساهمة في إعادة بناء وتطوير وتنمية الخدمات والبنى التحتية الفلسطينية التي دمرها الاحتلال في الصناعة والزراعة والتعليم والإسكان والصحة

والمواصلات وغيرها من فروع الاقتصاد الفلسطيني ومجالات الحياة الوطنية.

٢- على صعيد المجلس التشريعي (المجلس الفلسطيني) فإن سياسة السلطة تقوم على ترويضه وإسكات الأصوات المعارضة داخله وعلى تعطيل دوره في التشريع وسن القوانين وفي الرقابة على السلطة التنفيذية ومحاسبتها على أداؤها. إن حصيلة عامين من عمل المجلس تبدو هزيلة، حيث يقف هذا المجلس عاجزاً عن مساهمة ومحاسبة السلطة التنفيذية ووزاراتها وسن القوانين والتشريعات ووضع حد لعمل الاحتكارات التي تديرها الشريحة المتنفذة في السلطة وتدمر الاقتصاد الوطني وتضع قيوداً واسعة على فرص تنميته ومحاسبة المسؤولين عن الفساد وهدر المال العام ووقف العبث في صحة المواطن في قضايا الطحين الفاسد والمواد الغذائية والأدوية الفاسدة، كما يقف عاجزاً عن حماية حقوق الإنسان والمواطن والتصدي للاعتقالات السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان وعن التدخل في فوضى الأجهزة الأمنية وتضارب صلاحياتها وما ينتج عن ذلك من معاناة يعيشها الوطن والمواطن.

وإذا كان ليس من الواقعية في شيء الرهان على دور واسع للمجلس التشريعي (المجلس الفلسطيني) في إصدار القوانين وسن التشريعات بحكم القيود التي فرضتها اتفاقية أوسلو ٢ على تكوين وصلاحيات المجلس، إلا أن لهذا المجلس دوراً يستطيع القيام به في تنظيم شؤون المجتمع الفلسطيني. فالاتفاقية المذكورة لا تجيز له إصدار تشريعات بما فيها تلك التي تلغي قوانين سارية المفعول أو أوامر عسكرية تفوق ولايته، فضلاً عن أنها تعطي للجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية المشتركة - غير

الموجودة عمليا - صلاحية الاعتراض على القوانين والتشريعات التي يشير إليها البند الرابع من المادة الثامنة عشرة^(*) من تلك الاتفاقية. غير أن قيود هذه الاتفاقية لا تلغي أن يكون لهذا المجلس دور في التشريع في حدود ولايته ولا تبرر سلوك السلطة التنفيذية في تعطيل دوره في تنظيم عدد واسع من مجالات الحياة التي تهم للمجتمع أو في تعطيل دوره على صعيد الاشتباك المحدود مع سياسات وممارسات سلطات الاحتلال، كما لا تبرر سلوكها في تعطيل المصالحة على أكثر من مئة وخمسين قراراً وتشريعاً صدرت عن المجلس ولا زالت معلقة ومعلقة دون أسباب مقنعة.

ويأخذ ترويض المجلس الفلسطيني وتهميش دوره وتحويله إلى ديوان مظالم لا حول له ولا قوة أشكالاً متعددة تصب جميعها في مجرى سياسة الشريحة المتنفذة في السلطة القائمة على نزعة الهيمنة والافتراء والتفرد بالقرار المياسي وبكل ما يتصل بحياة وشؤون المجتمع وعلى تجويف وتقويض أسس الحياة الديمقراطية، حيث لا تكفي هذه الشريحة بتهميش دور المجلس في المحاسبة والمساءلة والمراقبة على أعمال السلطة التنفيذية ودوره في سن العديد من القوانين والتشريعات في حدود ولايته والتي تعكس حاجة موضوعية لتنظيم حياة المجتمع، بل هي تسعى كذلك من خلال تشكيل كتلة رسمية لحركة فتح في المجلس للحد من انفلتات واحتجاجات عدد من نوابها على سلوك السلطة والشريحة المتنفذة في

(*) بنص البند المذكور في المادة ١٨ من اتفاق أوسلو ٢ على التالي: «كل تشريع، بما في ذلك التشريع الذي يعدل أو يلغي القوانين القائمة أو الأوامر العسكرية، والذي يتجاوز ولاية المجلس أو الذي يتناقض على أي نحو آخر مع أحكام «إعلان المبادئ» وأحكام هذا الاتفاق أو أي اتفاق آخر قد يتم التوصل إليه بين الفريقين خلال الفترة الانتقالية، يعد ملغى وباطلا من أصله».

إطارها، وتبذل من خلال ذلك المحاولات الدؤوبة والمتكررة لضبط ميولهم ومواقفهم التي أخذت بشكل متزايد في الفترة الأخيرة تتصرف بهامش من الاستقلالية النسبية عن السلطة تحت تأثير الحركة الجماهيرية والمزاج الشعبي واتسداد آفاق عملية أوصلو وتفاقم تناقضاتها.

وفي هذا الاتجاه أيضاً تمارس الضغوط على المجلس من أجل طي صفحات الفساد وهدر المال العام ويوضع جانباً الحديث عن إجراء تعديل وزاري يهدئ الاحتقان في علاقة المجلس بالسلطة التنفيذية، والاحتقان في علاقة السلطة بالمجتمع والأوساط والقوى السياسية كذلك. وبسبب سياسة السلطة لا زالت القوانين التي أقرها المجلس مجمدة بانتظار توقيع الرئيس على الرغم أنها لا تقع في دائرة القيود التي تفرضها المادة الثامنة عشرة من اتفاقية أوصلو ٢، بينما وضعت على نار حامية عملية صياغة القوانين التي تتطلبها المبادرة الأميركية وتقديمها للمناقشة في المجلس كقانون الأحزاب، الذي لا حاجة وطنية موضوعياً له والذي يراد له أن يكون الأساس القانوني لتحريم «التحريض» والأساس القانوني الذي تستند إليه السلطة في مصادرة استقلالها وحققها في التعبير عن مواقفها وسياساتها في إطار احترام التعددية السياسية والحزبية، وقانون الأسلحة النارية الذي لا وظيفة له غير تجريد المواطن الفلسطيني من حقه في الدفاع المشروع عن النفس في وجه قوات الاحتلال وميليشيات المستوطنين المسلحة، وغير ذلك من القوانين. واختزلت الاستجابة لمطالبات بعض النواب بتقديم موازنة ١٩٩٨ لمناقشتها في المجلس، بعرض شفهي من قبل وزير المالية، في حين بدأت السنة المالية وبدأ بتنفيذ الصرف بمعزل عن أية توصيات أو ملاحظات يمكن أن يتخذها المجلس، وهي توصيات تلقى عادة الإهمال من قبل السلطة التنفيذية.

٣- إذا كانت سياسة السلطة للإمساك بالأوضاع الداخلية الفلسطينية تحقق نجاحاً يترك أشكالاً من التوتر في علاقاتها مع وزارات السلطة ومع المجلس التشريعي (المجلس الفلسطيني)، فإن سياستها هذه تنتج توترات ليس من السهل السيطرة عليها في علاقاتها مع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، التي تجد نفسها متحررة من قيود الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها مع حكومة إسرائيل وتجد نفسها في اشتباك مستمر مع سياسة سلطات الاحتلال ومجلس المستوطنات الذي يشكل أحد أذرع السياسة العدوانية التوسعية لحكومة إسرائيل، هذه السياسة التي تلحق أضراراً بالضرر بمصالح وحقوق تقريباً جميع الطبقات والفئات الاجتماعية والوطنية وعلى أكثر من صعيد، سياسي واجتماعي واقتصادي وعلى أكثر من صعيد مادي ومعنوي، كما تجد نفسها في الوقت نفسه متضررة ليس فقط من السياسة الاجتماعية - الاقتصادية للسلطة ومن التضيق على الحريات العامة والديمقراطية، بل ومن سياسة التدخل في شؤونها ومن التعيين البيروقراطي لإداراتها واحتوائها وإلغاء استقلالها الذاتي وفرض السيطرة والهيمنة عليها وتحويلها إلى إجهات سياسية تنحصر وظائفها في تقديم الخدمات أو في تأييد سياستها التفاوضية أو سياستها العامة.

ومثل هذه السياسة التي تمارسها السلطة بشكل عام في علاقاتها مع مؤسسات المجتمع المدني ليست عقيمة وحسب بل هي ضارة بمصالح المجتمع وفتاته المختلفة وبالمصالح الوطنية كذلك، لأنها من بين أمور أخرى، تقوم على احتواء الحركة الجماهيرية والحركة السياسية وفرض الوصاية عليها وتقنين مستوى وحدود اشتباكها مع المواقف والسياسات التفاوضية والعامة لسلطات وحكومة الاحتلال.

ولا تلجأ السلطة بشكل عام وشريحتها العليا المتنفذة بشكل خاص إلى هذه السياسة في علاقتها مع مؤسسات المجتمع المدني، التي كان لها على امتداد سنوات طويلة دور هام في الاشتباك مع سياسة الاحتلال، مصادفة، بل أنها تعتمد ذلك، انطلاقاً من رهانها على الدور الأميركي في التسوية وبسبب عدم استعدادها للقبول بالخيار الوطني البديل، الذي بدأ يحظى بدعم واسع نسبياً من مختلف القوى والهيئات والشخصيات الوطنية والديمقراطية والإسلامية، خيار الاشتباك مع سياسة سلطات الاحتلال والاستعداد لمواجهة بحركة جماهيرية منظمة تفرض على حكومة إسرائيل إعادة النظر بسياساتها وأطماعها العدوانية التوسعية.

4- إن الجمود، الذي تعاني منه مسيرة أوسلو ينعكس تدهوراً متزايداً في مختلف مناحي الحياة وبشكل خاص تردياً متفاقماً للوضع الاقتصادي ومستوى معيشة المواطنين. فقد تددت جميع الأوهام التي روجت لها أوساط السلطة حول بداية رحلة تحرير الوطن انطلاقاً من «المدن المحررة» وظهر بوضوح للرأي العام الفلسطيني أن مخطط إعادة الانتشار كما جرى بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو ٢ هو في جوهره إعادة تنظيم للاحتلال ويشبه إلى حد بعيد خروج قوات الأمن من المساحة الداخلية للسجن لتحيط به من خارج أسواره، كما تددت الأوهام حول عودة النازحين الفلسطينيين، الذين اضطروا تحت ضغط الاحتلال إلى مغادرة الضفة الغربية وقطاع غزة بعد عنوان ١٩٦٧، وحول المعابر والممر الأمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والأوهام حول الرخاء الاقتصادي وتحويل مناطق السلطة الفلسطينية إلى سنغافورة جديدة (!) في منطقة الشرق الأوسط. ولم تكن حصيلة هذه التطورات التي انعكست بآثار سياسية واجتماعية واقتصادية سلبية للغاية على الوطن والمواطن في الأراضي

الفلسطينية المحتلة إلا النتيجة الطبيعية والمنطقية للاتفاقيات التي انطوت على الكثير من الاملاءات وعناصر الإجحاف بالمصالح والحقوق الوطنية الفلسطينية، والتي افترقت حتى إلى آلية تنفيذ ما تم الاتفاق عليه وتركت هذه الآلية تحت رحمة الطرف الإسرائيلي الأقوى ورهنأ لإرادته ومخططاته وأطماعه العدوانية التوسعية.

لقد طالت حصيلة التطورات التي نلت التوقيع على الاتفاقيات مع حكومة إسرائيل بآثارها السلبية الواسعة جميع نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فقد أدت واقعياً إلى تمزيق الوطن المحتل بعدوان ١٩٦٧ إلى كيانات ثلاثة في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة يخضع كل كيان منها لظروف تختلف فيما بينها إلى درجة باتت تهدد الوحدة السياسية والإقليمية، التي أشارت إليها الاتفاقيات في نصوصها دون أن تضع ضوابط تضمن احترامها.

كما أدت الاتفاقيات المذكورة إلى زيادة حدة التوترات الاجتماعية في الشارع الفلسطيني، وإلى زعزعة أسس الاستقرار التي يحتاجها الشعب الفلسطيني، الذي يرزح تحت الاحتلال، من جهة بسبب انعكاس سياسة حكومة إسرائيل على الأوضاع الاقتصادية في الوطن المحتل. ومن جهة أخرى بفعل السياسة الاجتماعية الاقتصادية للسلطة ذاتها وانتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري وهدر المال العام وأولويات إنفاق الموازنة العامة على النفقات الجارية لتغطية احتياجات ورواتب الإدارات والأجهزة على حساب النفقات الاستثمارية الضرورية للحفاظ، بأقله، على مستوى معيشة المواطن التي تدهورت بعد التوقيع على اتفاق أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، ولتطوير وتنمية البنى التحتية لفروع الاقتصاد التي دمرها الاحتلال.

٥. يكشف العديد من الدراسات الرسمية وغيرها الصادرة عن مؤسسات السلطة وعن مراكز أبحاث أهلية عن حجم المعاناة التي يعيشها المواطن الفلسطيني في ظل اتفاقات أوسلو، حيث تؤكد هذه الدراسات أن المواطن الفلسطيني يعيش في الريف الفلسطيني الذي لا زال يخضع للسيطرة الكاملة لسلطات وقوات الاحتلال ظروف حياة تقترب من حدود عدم الاحتمال. فهذا المواطن لا يعاني من تسلط الاحتلال وممارساته البربرية وحسب، بل يعاني كذلك من التردّي المتزايد في أوضاعه المعيشية والاقتصادية دون أن يجد في السلطة الفلسطينية عنواً للتخفيف من معاناته. وتزداد هذه المعاناة يوماً بعد يوم بفعل سياسة الاستيطان التي يريها كل من حكومة إسرائيل ومجلس المستوطنات والتي تستهدف الأرض الفلسطينية كما تستهدف تطويق التجمعات السكانية الفلسطينية بكتل استيطانية تتمدد كالسرطان في جسم الريف الفلسطيني وتهدد أمن واستقرار وحياة هذه التجمعات، كما تهدد أمنها الغذائي والبيئي تارة من خلال الاعتداء على الثروة الزراعية وتخريبها وتارة أخرى من خلال تحويل بعض مناطق الريف إلى مكب لنفايات المستوطنات وعدد من مناطقها الصناعية، التي تبتلع هي الأخرى المزيد من الأرض الفلسطينية.

كما تكشف هذه الدراسات حقائق مذهلة حول التراجع المتزايد في أداء الاقتصاد الوطني الفلسطيني، هذا التراجع، الذي تنعكس نتائجه بأشكال متعددة على العمال ومستوى المعيشة والدخل لقطاعات جماهيرية واجتماعية واسعة، باتت تنظر إلى عملية أوسلو باعتبارها المسؤول الرئيسي عن هذا التراجع، الذي يطل الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام ومساهمة كل من فروع الاقتصاد الوطني في هذا الناتج بشكل خاص وما يترتب على ذلك من اختلالات في هيكل العمالة وهيكل الإنتاج ومن تشويه

واسع لبنية الاقتصاد وتعميق لحالة التبعية التي يعيشها ولحالة الإلحاق بالاقتصاد الإسرائيلي. فالزراعة لم تعد تشكل كما كانت في السابق النواة الصلبة في هذا الاقتصاد ويكاد دور القطاع الصناعي فيه لا يذكر بينما يتطور القطاع الحكومي غير المنتج ويتحول إلى العمود الفقري في هيكل العمالة في الوقت الذي تشهد فيه الواردات الخارجية تراجعاً عاماً بعد عام بسبب سياسة الحصار والخنق الاقتصادي، التي تفوق خسائرها المنح والقروض التي تقدمها الدول والمؤسسات الدولية المانحة للسلطة الفلسطينية، هذه السياسة التي وصل عدد أيام الإغلاق بسببها إلى نحو ٤٠٠ يوم منذ قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٥ ووصلت خسائرها أكثر من ملياري دولار أميركي حتى نهاية العام ١٩٩٧.

إن المواطن الفلسطيني بدأ يدرك أكثر فأكثر النتائج المدمرة لاتفاقيات أوصلو على الاقتصاد الوطني، وبخاصة نتائج اتفاق باريس الاقتصادي، الذي يضع قيوداً لحدود لها على تطور هذا الاقتصاد وفرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فهو يدرك أن أكثر من ٦٠ بالمئة من المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة يعيشون في حالة فاقة إن لم يكن في حالة فقر حقيقي تتفاوت درجاته بين المدينة والريف والمخيم وبين المحافظات نفسها كما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا في الوقت الذي يتراجع فيه مستوى المعيشة ومعدل الدخل باستمرار ويتفاقم فيه الغلاء وارتفاع الأسعار ويمسود الحياة الاقتصادية ركود لانهية له إلا بتجاوز الاتفاقيات الموقعة مع حكومة إسرائيل وبرحيل الاحتلال. وتطال هذه الاتفاقيات بنتائجها المدمرة كذلك أوضاع العمالة ومعدلات البطالة التي تصل إلى أرقام مفرغة تتفاوت هي الأخرى في حداثتها ومعدلاتها بين قطاع غزة والضفة الغربية وبين المدينة والريف والمخيم وبين المحافظات كذلك،

وتعبر عن نفسها بأشكال متعددة بدءاً بالبطالة الدائمة التي تصل في معدلها العام إلى نحو ٢٥ بالمئة من القوى العاملة الفلسطينية مروراً بالبطالة الجزئية والموسمية وانتهاءً بالبطالة التي تولدها سياسة الإغلاق والخنق الاقتصادي، التي ترهق كاهل القوى العاملة وتأتي على مخزاتها، هذا إذا ما توفرت لديها مثل هذه المدخرات، الأمر الذي يبقى على حالة الفقر الحقيقي، التي أصبحت ملازمة لحياة أغلبية واسعة من المواطنين الفلسطينيين.

٦- تلقي السلطة اللوم في تدهور الأوضاع الاقتصادية وتردي مستوى معيشة المواطن على السياسات والإجراءات الإسرائيلية، وهذا صحيح بكل تأكيد، لكنها تتجاهل في الوقت نفسه أن اتفاق باريس الاقتصادي، الشق الاقتصادي لاتفاق أوسلو، يضع بيد إسرائيل مفاتيح التحكم بالوضع الاقتصادي الفلسطيني وبالميزانية المالية والنقدية وتلك التي تحدد وتتحكم بالموارد المالية من ضرائب وجمارك وغيرها وبحركة التجارة من صادرات وواردات، ويمنحها القدرة بالتالي على إخضاع هذا الاقتصاد لمصالحها الاقتصادية واعتباراتها الأمنية، كما تتجاهل أن سياستها المالية والاقتصادية ونشاطها الكومبرادوري والطفيلي لا يساعد في تخفيف الأعباء عن الاقتصاد الفلسطيني ولا يفتح أمامه آفاقاً للتطور والتنمية.

وإذا كانت مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية والوطنية وبخاصة العمال وجماهير الكادحين يشعرون بانعكاس تدهور الأوضاع الاقتصادية على مستوى معيشتهم وأنهم الاجتماعي والاقتصادي، فإن جماهير الريف تكتوي هي الأخرى بالنتائج المترتبة على تدهور هذه الأوضاع وعلى سياسة السلطة، خاصة عندما تطرح على بساط البحث في حياتها اليومية

ومعاناتها من الهجوم الاستيطاني على ما تبقى لها من الأرض المقارنة -
المفارقة بين تحويل حكومة إسرائيل للكثير من المستوطنات والمدن والكتل
الاستيطانية إلى مناطق تطوير من الدرجة الأولى بكل ما يترتب على ذلك
من دعم وتسهيلات على مستوى رصد المخصصات المالية ومستوى
تطوير الخدمات والبنى التحتية وبين إهمال السلطة الفلسطينية للريف
وتدني خدماتها فيه لمساعدته على الصمود في معركة الدفاع عن الأرض.

إن سياسة حكومة الاحتلال مسؤولة دون شك عن تردي وتدهور
أوضاع الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وحول هذا تتوحد مواقف الطبقات
والفئات الاجتماعية الوطنية في المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال. غير أن
هذا التوحد في المواقف من سياسة حكومة إسرائيل لا يرقى إلى مستوى
النشاط الواعي في النضال من أجل تحرير الوطن والمواطن من النتائج
المتربة على هذه السياسة بسبب من سياسة السلطة ذاتها، سواء سياستها
التفاوضية أم سياستها الاجتماعية - الاقتصادية.

في هذا السياق تبرز أهمية التحضير لمؤتمر وطني تشارك فيه القوى
السياسية والفعاليات الاقتصادية والبلديات والنقابات والإتحادات المهنية
وغيرها للبحث في برنامج للتصحيح الاقتصادي لإنقاذ الاقتصاد الوطني
من الأخطار التي تهدده ولمعالجة الخلل الذي أخذت أبعاده تتمتع بين النشاط
الاقتصادي الذي يؤسس لتنمية وطنية رغم الظروف الصعبة وقيود اوسلو
وبين النشاط الكومبرادوري والطفيلي الذي يسد الطريق، أمام متطلبات
التنمية الوطنية ويعمق ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الإسرائيلي.

الحوار الوطني المعطل وشك مؤسسات م.ت.ف.

١- إن سياسة الرهان على المبادرة الاميركية، باعتبارها البديل الوحيد المتاح للمأزق الراهن، لا يقتصر ضررها على الركض العقيم وراء أو هام خادعة وتبديد الوقت الثمين الذي تستغله حكومة نتنياهو لفرض وقائع جديدة على الأرض يومياً، إن لها انعكاسات سلبية على الوضع الوطني الفلسطيني كما على إمكانية تطوير الموقف العربي والإقليمي والدولي لصالح قضية الشعب الفلسطيني.

أبرز هذه الانعكاسات على الصعيد الداخلي الفلسطيني يتمثل في إجماع السلطة الفلسطينية عن متابعة مسيرة الحوار الوطني الشامل، حيث باتت أوساط مقرررة في السلطة تجاهر بإعلان موقفها المناهض للحوار الذي ترى فيه إخراجاً للسلطة أمام الأمريكيين الذين تتحور مبادراتهم على مطلب قمع المعارضة لا التحاور معها. ويتضح أكثر فأكثر أن هذه هي العقبة الرئيسية التي تحول دون المباشرة في حوار شامل يتناول بجدية جوهر القضايا التي تتعلق ببلورة أساس سياسي واضح لاستعادة الوحدة الوطنية.

وإذا كان هذا هو السبب الرئيسي لتعطل الحوار، فإن هذا لا ينفي من

جهة أخرى أن بعض فصائل المعارضة مازالت ترى للحوار وظيفة وحيدة هي تنظيم العلاقة مع السلطة بما يسمح بتفادي القمع السلطوي، ومازالت تميل بالتالي إلى صيغة الحوار الثنائي مع السلطة بدلاً عن الحوار الشامل. ومن المؤكد أن هذا الموقف لا يساعد في تعبئة الضغط الجماهيري والسياسي المطلوب لتفعيل خيار الحوار الوطني بصفته سبيلاً للتوصل إلى اتفاق سياسي يوفر للشعب الفلسطيني ولقضيته الوطنية، مخرجاً من الطريق المسدود الذي تراوح فيه.

إن سياستنا إزاء قضية الحوار الوطني، هي الاستمرار في الضغط على السلطة وقيادة فتح لمواصلة العملية التي انطلقت مع اجتماعات هيئة الحوار الوطني في نابلس في شباط / فبراير ثم لقاء سكرتاريا الحوار في نيسان / أبريل ١٩٩٧ والجولات الحوارية الأخيرة (منتصف آب / أغسطس ٩٧) في غزة ورام الله. إن الغرض من هذا هو التوصل إلى قواسم مشتركة بين جميع أطراف الحوار والوصول إلى برنامج للإنقاذ الوطني وإرساء استراتيجية نضالية وتفاوضية جديدة تتجاوز نهج أوسلو وإطاره التفاوضي، وبما يمكن من إعادة الاعتبار لمؤسسات م.ت.ف. الائتلافية ويضع حداً لسياسة الإنفراد والتفرد واحتكار القرار.

إن هذا الموقف يترتب عليه في المقام الأول مواصلة الضغط السياسي والشعبي على السلطة وتصعيد هذا الضغط بمختلف الوسائل وأشكال التعبئة الجماهيرية من أجل فضح سياسة التباطؤ والتقطع في الحوار، والرهان على المبادرة الأميركية ولا شيء سواها وما يترتب على ذلك من إدارة الظاهر للحوار الوطني وللنتائج الأولية التي مهدت لها بدايته، وطغيان مفهوم الاستخدام التكتيكي الآتي للحوار وتغليب على

ضرورة التأسيس السياسي لقواسم مشتركة ومن مواصلة وتفعيل العملية بما يمكن من تعجيل بلوغها أهدافها في استعادة وحدة الصف على أساس برنامج وطني مشترك.

٢- إن بعض أوساط السلطة الفلسطينية تسعى إلى استغلال الدعوات الضرورية والمشروعة لتفعيل مؤسسات م.ت.ف. واستقلالها عن أجهزة السلطة، وذلك بهدف التنصل من موجبات الحوار الوطني، واعتبار تفعيل بعض هيئات المنظمة بديلاً للحوار، أو ميداناً وحيداً له.

ولكن هذا الموقف يتجاهل حقيقة أن تفعيل مؤسسات المنظمة هو ليس إجراءً تنظيمياً شكلياً بل هو في الجوهر مسألة سياسية تتعلق بالقاعدة السياسية التي تعمل على أساسها هذه المؤسسات من جهة، وبدورها في تأمين المشاركة الحقيقية في صوغ القرار الوطني من جهة أخرى. وهذا يعني أن تفعيل المنظمة ومؤسساتها يتطلب توفير مجموعة من العوامل هي بالضرورة نتيجة للحوار الوطني لامتثال إليه ولا بديلاً عنه، وتتمثل هذه العوامل والعناصر بما يلي:

أ - إعادة بناء الأساس السياسي للإجماع الوطني الذي يفتح، بدوره، الطريق لاستعادة الائتلاف الوطني في إطار م.ت.ف. وإزالة الصدع الذي أصاب مؤسساتها. وفي هذا الإطار يندرج رد الاعتبار للميثاق الوطني الفلسطيني على قاعدة الحفاظ على جوهر مضمونه المناهض للصهيونية والتمسك بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني وتطوير هذا الميثاق بما يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي طرأت على العالم والمنطقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

ب - تصحيح الخلل في تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بما يضمن

استعادة التوازن في تعبيره عن التكوين السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية وفي تمثيله لمختلف تجمعات الشعب الفلسطيني في الوطن وفي الشتات، كما وشموله لجميع القوى الوطنية والإسلامية الفاعلة.

من جهة أخرى، فإن إعادة بناء مؤسسات م.ت.ف.، على أسس ديمقراطية يتطلب إجراء انتخابات حرة لعضوية المجلس الوطني في مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني في الوطن وفي الشتات. أما المواقع والتجمعات التي يتعذر فيها إجراء الانتخابات فيتم تحديد أسس اختيار ممثليها من قبل الجزء المنتخب من المجلس نفسه.

جـ - الإصلاح الديمقراطي لمؤسسات م.ت.ف. ولآلية صنع القرار فيها، مما يقتضي ابتداء الحفاظ على استقلالية هيئات م.ت.ف. عن أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية، والعدول عن سياسة احتواء الاتحادات الشعبية في أجهزتها وإداراتها واستيعاب قيادات هذه الاتحادات في الهياكل البيروقراطية العليا للسلطة، الأمر الذي يطرح بدوره، التوجه نحو الانخراط في الحركة الجماهيرية وبالذات الاتحادات الشعبية والمهنية وذلك من خلال الجمع بين مهام إعادة بناء هذه المؤسسات ورد الاعتبار للوائحها وبرامجها وتفعيل دورها.

الإستراتيجية لمواجهة الخيار البديل (5)

١- في مواجهة التزدي المتواصل في الوضع الداخلي الفلسطيني، المواكب للملأق المستعصي الذي تعاني منه العملية السياسية، تبرز وتتأكد، أكثر من أي وقت مضى، واقعية وملموسية الخيار البديل الذي طرحته مبادرة الجبهة الديمقراطية (شباط / فبراير ٩٧)، وجددته قرارات الكونغرس الوطني العام الثالث (مطلع كانون ثاني / يناير ٩٨).

ويدعو هذا الخيار البديل إلى وقف المفاوضات وتجميد الالتزامات التي يملئها اتفاق أوسلو على الجانب الفلسطيني، بما في ذلك وقف التنسيق والتعاون الأمني مع إسرائيل، حتى توقف الحكومة الإسرائيلية ممارساتها الاستيطانية وتكف عن التنصل من استحقاقات السلام، ومن ثم التوجه إلى تفعيل آليات الحوار الوطني الشامل ليتناول بجدية صلب القضايا المطروحة لصوغ ما يلي:

أ - استراتيجية نضالية فاعلة تعتمد رفع وتيرة التعبئة الجماهيرية وصولاً إلى استئناف مسيرة الانتفاضة.

ب - استراتيجية تفاوضية جديدة تركز إلى قرارات الشرعية الدولية والإشراف الدولي الجماعي على عملية السلام.

٢- إن أحد جوانب الخلل الرئيسية لاتفاق أوسلو يكمن في كشف الجانب الفلسطيني على كل أشكال للضغط والابتزاز الإسرائيلي وتجريده، بالمقابل، من عنصر القوة الأساس المتمثل بالانتفاضة الشعبية، التي لا غنى من توفير شروط تجندها باعتبارها حلقة الحسم لتجاوز العقبات التي زرعتها اتفاقات أوسلو في طريق إنجاز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ولإعادة صياغة نسبة القوى في الصراع مع إسرائيل على قاعدة جديدة.

في مقدمة شروط تجديد الانتفاضة يقف ما يلي: استعادة الإجماع الوطني عليها كخيار، ونضج الحركة الجماهيرية ذاتها من خلال الصراع الذي تخوض. وفي هذا السياق يكتسي دور القوى السياسية أهمية كبيرة في تأمين للتوافق السياسي فيما بينها وبين مختلف القوى الاجتماعية حول الانتفاضة، وفي الإسهام بنضالاتها والمشاركة بتأطيرها وصياغة مطالبها وشعاراتها. وفي الطرف الحالي، فإن قيود اتفاقات أوسلو والتزاماتها الثقيلة تجعل من حسم هذا الخيار، بالنسبة لبعض القوى السياسية والاجتماعية، مسألة قد لا تقوى عليها راءنا. وإلى أن تتعقد هذه الشروط يصبح المطلوب من هذه القوى عدم للتصادم مع الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال أو إعاقاتها ومحاولة لجهاضها ضمن سقف الاستخدام التكتيكي الآتي.

إن العامل الرئيسي الأول في تعزيز التعبئة الشعبية الشاملة ضد الاحتلال في إطار استراتيجية نضالية ترمي إلى استئناف مسيرة الانتفاضة، إن هذا العامل يكون باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإزالة عوامل الاحتقان والتوتر المتفاحم في المجتمع الفلسطيني بسبب سياسات السلطة الفلسطينية، وذلك من خلال وقف الاعتقال السياسي وإطلاق سراح المعتقلين في السجون الفلسطينية، وتحريم امتهان كرامة المواطنين،

وصون الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام التعددية السياسية، ومكافحة الفساد والرشوة والمحسوبية، ووقف تبذير وهدر المال العام على النفقات الجارية للجهاز البيروقراطي المتضخم، وتوجيه الموارد المتاحة نحو إطلاق عجلة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

ولا يقل أهمية عما سبق في تعزيز التعبئة الشعبية الشاملة توحيد الصف في العمل المشترك من أجل القضايا الوطنية الكبرى التي هي موضع إجماع وطني شامل والاتفاق على بناء أطر وطنية جماهيرية شاملة توحد الجهود والطاقات من أجل: مقاومة الاستيطان، والدفاع عن عروبة القدس، والإفراج عن جميع الأسرى المحتجزين في سجون الاحتلال دون تمييز ودون قيد أو شرط، والتصدي لإجراءات الإغلاق والحصار الاقتصادي ومنع التجول والتضييق على حرية التنقل والعمل من أجل الافتتاح «الممر الآمن» من أجل تعزيز شروط الوحدة السياسية والمجتمعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن بين القضايا الوطنية الكبرى التي ينبغي أن تكون موضع إجماع وطني شامل مسألة اللاجئين، حيث ينبغي مقاومة المحاولات الهادفة إلى تصفية قضيتهم والمساس بمكانتها من خلال بناء حركة جماهيرية مستقلة وموحدة للاجئين في الوطن والشتات من أجل الدفاع عن مصالحهم وصون حقوقهم في العودة التي يكفلها القرار ١٩٤.

٣- في ضوء ملزق المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية وتوجه حكومة نتنياهو لفرض حلها التصفوي للحقوق الفلسطينية، ينبغي تبني استراتيجية تفاوضية معترضة استنادا إلى منهج آخر يختلف عن الذي أتبع حتى الآن، في إطار عملية أوصلو، منهج يقود إلى إجراء مفاوضات لإقرار

سلام دائم ومتوازن على أساس تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ للذين يقران مبادلة الأرض بالسلام والحل الدائم لقضية اللاجئين والنازحين الذي يتطلب تنفيذ القرارين ١٩٤ و ٢٣٧.

وتجري هذه المفاوضات، وفقاً لمنطوق القرار ٣٣٨، في إطار صيغة دولية مناسبة تسمح من جهة باستعادة الترابط والتسيق بين الممار الفلسطينيين وسائر المسارات العربية المعنية بالحل، وتكفل من جهة أخرى إشرافاً دولياً جماعياً على عملية السلام تستبدل التفرد الأميركي بالمشاركة الحيوية للأمم المتحدة وسائر القوى الدولية للفاعلة، وبخاصة الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، إلى جانب الولايات المتحدة. وفي هذا السياق فإن الحدود الدنيا التي لا يمكن إبرام أي إتفاق للحل الدائم والمتوازن بدون ضمانها هي:

أ - الانسحاب الاسرائيلي للكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧. الأمر الذي يترتب عليه أيضاً إبطال الضم الاسرائيلي للقدس العربية (بموجب قرار مجلس الأمن الرقم ٤٧٨) والإعتراف بها عاصمة لدولة فلسطين المستقلة، وتفكيك المستوطنات بموجب قرار مجلس الأمن الرقم ٤٦٥) ورحيل المستوطنين.

ب - الإعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما يعني الاستقلال واستعادة السيادة الكاملة على أرضه الوطنية في الضفة الفلسطينية، بما فيها القدس، وقطاع غزة.

ج - التمسك بحقوق اللاجئين وفقاً للقرار ١٩٤ الذي يكفل لهم حق العودة والتنفيذ الفوري للقرار ٢٣٧ الخاص بعودة النازحين.

٤- إن عناصر هذا الخيار القائم على استراتيجية نضالية مزدوجة:

ميدانية تعتمد رفع وتيرة التعبئة الجماهيرية وصولاً إلى استئناف مسيرة الانتفاضة، وتفاوضية ترتكز إلى قرارات الشرعية الدولية والإشراف الدولي الجماعي على عملية السلام.. إن عناصر هذا الخيار البديل تحظى بمصداقية أكبر يوماً بعد يوم بين صفوف الشعب وأوسع الأوساط الوطنية، بما في ذلك كرادل وبعض قيادات القوى السياسية المنخرطة في السلطة الفلسطينية، وهي تشكل قاعدة إجماع وطني لاتشد عنه سوى الأوساط المتنفذة في السلطة التي تعبر في تكوينها عن المصالح الطبقيّة الضيقة من البورجوازية الطفيلية والكومبرادورية والفئات البيروقراطية المندمجة معها.

إن هذه الفئات الاجتماعية تخشى على مصالحها الفئوية قصيرة النظر، تلك المصالح المرتبطة مع الوضع الراهن والمتواشجة في الوقت نفسه مع إسرائيل بفعل العلاقات الاقتصادية القائمة من جهة، وما توفره العلاقات الأمنية من جهة أخرى من غطاء للمصالح الاقتصادية التي تدار من البوابة الإسرائيلية وبواسطتها. إن مصالح هذه الفئات وهذه الشريحة الاجتماعية ناجمة عن السيطرة التي تمارسها في المجتمع في إطار ما تمّ نقله لها من صلاحيات بموجب الاتفاقيات الموقعة والتي وفرت لها موارد مالية من مصادر مختلفة: مساعدات الدول المانحة، القروض، الضرائب المباشرة، الضرائب عبر إسرائيل، الرسوم والجمارك، احتكار استيراد المواد الأساسية...

إن هذه المصالح هي التي تجعل الأوساط المتنفذة في السلطة تتمسك بالمسار السياسي الراهن الذي اختزل، في ضوء تعنت حكومة نتنياهو، بالمبادرة الأميركية وبالرهان عليها. إن هذه المبادرة لا تتعدى كونها خطوة

لإنهاء المرحلة الانتقالية بأقل ما يمكن من استحقاقات على إسرائيل (نبيضة إعادة انتشار واحدة عملياً بدلاً من ثلاث نبضات تقع بين ما تطرحه المبادرة الأميركية - ١٣,١ بالمئة - وما يتمسك به نتنياهو - ٩ بالمئة - بعد إخضاع السلطة لشروط أمنية وسياسية قاسية تختبر مدى انصياعها للإملاءات الإسرائيلية)، للعبور سريعاً إلى مفاوضات الوضع الدائم وبالتوازي معها المفاوضات حول القضايا المتعلقة من المرحلة الانتقالية، وهي مفاوضات بلا سقف زمني محدد، سينخفض منسوبها التفاوضي فضلاً عن نتائجها إلى ما هو أدنى بكثير من القائم حالياً، مما يطرح بشكل جدي احتمال استمرار صيغة المرحلة الانتقالية باعتبارها - من حيث الجوهر ومن الناحية العملية - حلاً دائماً. إن وضعاً كهذا تستعصي فيه مسيرة أوسلو وتتجمد عند نقطة «الحكم الذاتي الموسع» سيحفظ الحركة الجماهيرية ويدفعها إلى تصعيد ضغطها على السلطة والاحتلال في أن معاً، مما يخلق شروط تعزز من احتمال اقتراب السلطة (وأكثرية فئات الشريحة الاجتماعية التي تعبر السلطة عن مصالحها الطبقية) التي لا ترى في مشروع الحكم الذاتي الموسع سقفاً لطموحها، من أرضية الإجماع الوطني ومن اعتماد الخيار البديل القائم على الاستراتيجية النضالية المزدوجة: استئناف مسيرة الانتفاضة + مفاوضات بالارتكاز إلى قرارات الشرعية الدولية وبإشراف دولي.

سياسة حكومة الائتلاف اليميني في إسرائيل

١- وعلى الصعيد الإسرائيلي تواصل حكومة الائتلاف اليميني الحاكم سياستها العدوانية التوسعية دون أن تجد نفسها في مواجهة مع المعارضة تدفعها للتراجع عن هذه السياسة. وإذا كانت هذه الحكومة تسعى لتقديم نفسها على نحو يوحى بتمامها وقدرتها على مواصلة السير في سياستها المعادية للسلام، فإنها في حقيقة الأمر لا تستطيع أن تخفي عن الرأي العام صورة ضعفها. فعلى المستوى السياسي تتعرض هذه الحكومة لمجموعة من الأزمات السياسية كان آخرها خروج حزب غيشر بزعامة دافيد ليفي من الائتلاف الحكومي. وعلى المستوى الداخلي تشهد إسرائيل بسبب سياسة هذه الحكومة تراجعاً ملحوظاً في الأداء الاقتصادي يهدد بالتحول إلى حالة من الركود، فقد تراجع معدل النمو في الناتج القومي الإسرائيلي من نحو ٧ بالمائة عام ١٩٩٤ إلى نحو ٢ بالمائة عام ١٩٩٧ وإلى ١,٢ بالمائة في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٨. وسجل العام ١٩٩٧ انخفاضاً ملموساً في حجم الاستثمار وصل إلى حدود ١٠ بالمائة، وارتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة ٦,٦ بالمائة عما كان عليه في العام السابق، وواصلت معدلات البطالة ارتفاعها حتى وصلت ١٠ بالمائة من القوى العاملة مطلع عام ١٩٩٨. وفي الوقت نفسه يشهد المجتمع الإسرائيلي زيادة

في حدة التوترات الاجتماعية بفعل التآكل للنسبي في الأجور والرواتب وزيادة معدلات البطالة، هذا إلى جانب إتساع الهوة في مستوى المعيشة بين اليهود الغربيين والشرقيين حيث انخفض متوسط دخل السفارديم الذي كان يساوي عام ١٩٨٥ نحو ٧٩ بالمئة من متوسط دخل الاشكناز إلى نحو ٦٥ بالمئة عام ١٩٩٧.

إن التراجع في أداء الاقتصاد الإسرائيلي وزيادة حدة التوترات الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي ليس غير النتيجة المنطقية لسياسة التطرف والعنوان والتوسع التي تسير عليها حكومة إسرائيل، هذه السياسة التي تضيف إلى متاعب إسرائيل الداخلية متاعب أخرى تعبر عن نفسها بعدد من الأزمات السياسية الحقيقية التي تمر بها علاقات إسرائيل، والتي تعكس عزلتها نسبياً، سواء بدول المنطقة أم بدول العالم والأمم المتحدة، حيث لا تجد من يقف إلى جانبها سوى الولايات المتحدة الأميركية.

إن صورة الأوضاع الإسرائيلية هذه وصورة علاقاتها مع العالم الخارجي تعكس مظاهر ضعف حكومة الائتلاف اليميني الحاكم. وعلى الرغم من مظاهر الضعف هذه فإن المعارضة في إسرائيل لا تبدو فقط ضعيفة في أدائها بل ومفككة غير متماسكة، بفعل سياسة زعامة حزب العمل، التي تسعى لاضعاف هذه الحكومة ليس من خلال المواجهة معها ومعارضة توجهاتها العدوانية التوسعية، بل من خلال العمل على استمالة قسم من قاعدة اليمين الشوفيني والديني بالدرجة الرئيسية ومن خلال الرهان على تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية وزيادة حدة التوترات الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي بدرجة أقل.

ولا تستطيع زعامة حزب العمل ان تذهب أبعد من ذلك كثيراً في

معارضتها لحكومة الائتلاف اليميني لأنها أولاً غير موحدة ومحكومة لمراكز القوى داخل الحزب، ولأنها ثانياً تتقاطع مع الليكود في عدد من المسائل التي تشكل عناصر إجماع في سياسة الأحزاب الصهيونية باستثناءات محدودة، كما هو حال حركة ميرتس أو بعض اجنحتها، كالقدس والمستوطنات وقضايا النازحين واللاجئين والمياه، هذا إلى جانب مسائل أخرى تتصل بالحدود وشؤون السيادة في ترتيبات التسوية الدائمة. فحزب العمل كان ولا زال أسير أحلام الحركة الصهيونية حتى وإن ظهر أنه أقل ثباتاً على مركزاتها الايديولوجية من الليكود والأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة.

ولهذا فإن معارضة حزب العمل لسياسة هذه الحكومة تنطلق من اعتبارات السياسة الانتخابية حيث تولي زعامة الحزب أهمية لضعاف الليكود من خلال الحنين إلى تجديد التحالف القديم مع الأحزاب الدينية اليمينية، الذي قاد الحكم في إسرائيل على امتداد الفترة بين ١٩٤٨-١٩٧٧، كما تنطلق من اعتبارات انعكاس التراجع في أداء الاقتصاد الإسرائيلي على الرأي العام الإسرائيلي ومحاولة استثمار ذلك في التنافس على الحكم في الانتخابات القادمة. ومثل هذه السياسة التي تسير عليها قيادة حزب العمل هي في جوهرها سياسة يمينية لا تضع المواطن في إسرائيل أمام الاختيار أو أمام الاختيار بين تسوية سياسية للصراع شاملة ومتوازنة وبين تسوية تقوم على فرض الشروط والاملاءات على الجانب الفلسطيني والعربي، وهي سياسة يمينية كذلك تعطل وحدة جهود قوى المعارضة الإسرائيلية في مواجهة سياسة حكومة الائتلاف اليميني بزعامة الليكود.

٢- سياسة الساطة الفلسطينية تسهم في دعم هذه السياسة اليمينية التي

يسير عليها حزب العمل في معارضته للائتلاف اليميني الحاكم في إسرائيل، كما تسهم في إضعاف دور القوى المعارضة التي تقف على يسار حزب العمل، كحركة ميرتس والحزب الشيوعي الإسرائيلي والجهة الديمقراطية للسلام والمساواة وغيرها من الأحزاب والقوى العاملة في الوسط العربي في إسرائيل الذي يشهد نهوضاً متجدداً عبّر عن نفسه بمناسبة يوم الأرض والذكرى الخمسينية للنكبة بتحركات جماهيرية واسعة وغير مسبقة بهذا المستوى منذ سنوات. يتجلى ذلك من خلال رهان السلطة على الدور الأميركي في جهود التسوية، وهو دور منحاز بشكل مسافر لمصالح الموقف الإسرائيلي، ومن خلال ترددها وإحجامها عن حشد الطاقات الوطنية الفلسطينية في معركة مواجهة شاملة مع سياسة حزب الليكود والأحزاب المؤتلفة معه من شأنها أن تضع المجتمع الإسرائيلي أمام أحد خيارين، إما التسوية الشاملة والمتوازنة وإما الغرق في دوامة من العنف وعدم الاستقرار.

إن سياسة فلسطينية تستند إلى مواجهة جدية من شأنها أن توفر أسس الإجماع الوطني في المجتمع الفلسطيني، الذي فقد الأمل في التوصل إلى تسوية متوازنة مع الحكومة الإسرائيلية، وإن توفر الشروط والعوامل المساعدة لموقف عربي متماسك وموقف دولي ضاغط على حكومة إسرائيل والإدارة الأميركية لدفع كل منهما لمراجعة حساباتها، وأن توفر إلى جانب هذا كله الشروط والعوامل المساعدة لشل تنزيب زعامة حزب العمل، ودفعها نحو التقارب مع قوى المعارضة الأخرى لاستثمار النتائج السلبية الواسعة التي تعكسها سياسة حكومة إسرائيل سواء على الأمن والاستقرار في المنطقة أم على حالة الركود الاقتصادي وزيادة حدة التوترات الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي.

الجماهير العربية الفلسطينية في مناطق الـ ٤٨

١- تحتل نضالات الجماهير العربية الفلسطينية في مناطق الـ ٤٨ وزناً مهماً في نضال قوى المعارضة الجادة لسياسة حكومة اسرائيل وتشكل في الوقت نفسه رافداً هاماً من روافد النضال الوطني الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من أجل انجاز حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف.

وقد جاءت مشاركة هذه الجماهير في احياء ذكرى يوم الأرض وفي احياء الذكرى الخمسين للنكبة والمقاومة والصمود بعد حالة ركود فرضتها الاوهام التي روجت لها بعض القوى والهيئات والشخصيات، التي ناصرت اتفاقيات اوسلو، لتؤكد احتدام التناقض بين مصالح هذه الجماهير ومصالح حكام دولة اسرائيل ومؤسساتها الصهيونية. فقد أحييت الجماهير الفلسطينية ذكرى يوم الأرض وذكرى النكبة على نحو غير مسبوق منذ سنوات، وأكدت من خلال ذلك على الطبيعة المركبة لحالة التناقض التي تعيشها في اسرائيل، وجاءت تحركاتها الشعبية تعكس نهوضاً وطنياً عارماً خبا لبعض الوقت بعد التوقيع على اتفاقية اوسلو الأولى في ايلول ١٩٩٣، وتعكس كذلك تحفزاً للدفاع عن قضاياها الاجتماعية والمطلبية بعد ان أخذت أوضاعها المعيشية تشهد تدهوراً متسارعاً على أكثر من صعيد.

لقد استعادت الجماهير الفلسطينية في مدن وقرى الجليل والمثلث والنقب تراثها الكفاحي الذي عمدته بدماء الشهداء في يوم الارض عام ١٩٧٦، حين هبّت جماهير البطوف الفلسطيني في سخنين وعرابه ودير حنا تواجه بصورها العارية بنادق وحراب القوات الاسرائيلية واطماع حكومة اسرائيل في ارض البطوف الفلسطينية، كما استعادت تراثها الكفاحي وهي تحيي ذكرى النكبة والصمود لتطرح حقوق الشعب الفلسطيني بشكل عام وحقوق اللاجئين الفلسطينيين بمن فيهم اللاجئين في وطنهم بشكل خاص.

ومن خلال هذا كله حددت الجماهير الفلسطينية في اسرائيل من جديد موقعها ليس باعتبارها عرب اسرائيل بل كجزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية ونضالها من أجل حقها في العودة وفي تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس العربية. وقد تجاوزت الجماهير الفلسطينية في اسرائيل بتحركاتها التي عمت مدن وقرى الجليل والمثلث والنقب والمدن المختلطة مواقف بعض القيادات وخاصة تلك التي نمت وتشكلت كمشريحة برجوازية متوسطة على هامش تطور المجتمع الاسرائيلي وحاولت خداع الرأي العام الفلسطيني على امتداد السنوات التي اعقبت التوقيع على اتفاقية اوسلو الأولى.

٢- إن شعور الانتماء لهوية وطنية واحدة، هي الهوية الوطنية الفلسطينية، قد برز بشكل واضح في جميع التحركات التي شاركت فيها قطاعات واسعة من للجماهير الفلسطينية في اسرائيل، ولم يقف هذا الشعور عند حدود احياء ذكرى المناسبات التي شكلت محطات انعطاف مصيرية في حياة هذه الجماهير وفي نضال الشعب الفلسطيني، بل هي تجاوزت ذلك

وأخذت تعبر عن شعورها هذا على نحو واضح في معاركها المطالبة والاجتماعية العامة والمحلية، وذلك أمر طبيعي ومفهوم، خاصة أمام الشعور بالظلم الذي تعيشه في حياتها اليومية وأمام المعاناة من سياسة التمييز العنصري التي تمارسها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

فقد ازدادت تعقيداً مشاكل الجماهير الفلسطينية في إسرائيل وأخذت تمتد على مساحة واسعة من الهموم. ففي المدن المختلفة في عكا ويافا واللد وغيرها يتعرض الفلسطينيون لضغط متواصل من المجالس البلدية اليهودية ومن دائرة أراضي إسرائيل بهدف دفعهم إلى الهجرة والتخلي عن ممتلكاتهم، وفي النقب يتعرض الفلسطينيون لأبشع الممارسات الصهيونية العنصرية كهدم البيوت ونهب الأراضي وعدم الاعتراف بالقرى البدوية، وفي الجليل والمثلث تواصل السلطات سياسة الحصار وهدم البيوت والاعتداء على الأرض والتضييق على السلطات المحلية العربية ومحاصرتها في مناطق نفوذ ضيقة. حيث تصر هذه السلطات على مواصلة سياستها المعروفة بوضع أراضي المدن والقرى الفلسطينية في الجليل والمثلث ضمن مناطق نفوذ المجالس المحلية اليهودية، كما هو الحال في سخنين وأم الفحم وكفر قاسم والطيبة وغيرها لتحرمها من فرص التطور وفرص بناء مناطق صناعية.

وتتجلى سياسة هذه السلطات على حقيقتها كسياسة عنصرية من خلال التمييز اللفظ في المعاملة بين المجالس المحلية اليهودية والمجالس المحلية العربية في المنطقة الواحدة حيث تفتقد المدن والقرى العربية لشبكات الكهرباء والطرق والمياه والمجاري ويتم التعامل معها كمناطق تطوير من الدرجة (ب)، الأمر الذي يحرمها من حقوقها ومن عديد الامتيازات كالمنح الحكومية وخفض الضرائب وتوسيع مناطق النفوذ وتخصيص

مناطق صناعية وبناء بنية تحتية مما يساعد على جذب رؤوس الأموال الضرورية للتنمية والنهوض بلوضاعها الاقتصادية والمعيشية. وبفعل هذه السياسة فإن ٩٠ بالمئة من عمال المدن والقرى العربية في اسرائيل يغادرون قراهم ومدنهم كل صباح للعمل في المدن والقرى اليهودية القريبة.

إن اوضاع المدن والقرى العربية في اسرائيل تزداد تراجعاً وتدهوراً، حيث البنى التحتية لا زالت متخلفة وحيث تحجم حكومات اسرائيل عن توفير الميزانيات الضرورية لعمل السلطات المحلية وتعطي الأولويات في مخططات التطوير للسلطات المحلية اليهودية وتمنعها عن المناطق العربية في الجليل والمثلث والنقب. وتتفقم هذه الأوضاع على مستوى العمالة والتشغيل بعد ان بدأت بعض الصناعات في نقل مراكزها إلى دول مجاورة (كالأردن مثلاً)، الأمر الذي أخذ يعكس نفسه على معدلات البطالة بين الجماهير الفلسطينية وطرح على جدول اعمال القوى الديمقراطية بشكل خاص والحركة الجماهيرية الفلسطينية في اسرائيل بشكل عام مهمات جديدة تتجلى في النضال من أجل حماية أماكن العمل وضد اغلاق المصانع والفصل التعسفي للعمل ومن أجل مخصصات تأمين البطالة ووقف سياسة الخنق الاقتصادي، التي تتعرض لها الجماهير الفلسطينية في اسرائيل.

٣. عبرت الجماهير الفلسطينية في اسرائيل عن ضيقها من سياسة التمييز التي تمارسها حكومة اسرائيل في التحركات الأخيرة لاحياء نكرى يوم الأرض واحياء النكرى الخمسين للنكبة والمقاومة والصمود، واطهرت هذه الجماهير استعداداً متقدماً للانخراط في النضال من أجل حماية حقوقها

وهويتها الوطنية بعد ان أدركت عقم الرهان على اتفاقيات أوسلو، وبعد ان تبددت الالهام التي حاولت القيادات البرجوازية ترويجها حول آفاق الاستقرار المزعوم في ظل هذه الاتفاقيات، كما اظهرت استعداداً متقدماً للانخراط في النضال ضد سياسة التمييز التي تمارسها حكومات اسرائيل ضد مصالحها وحقوقها ومن اجل المساواة القومية والمساواة في الحقوق المدنية، الأمر الذي بات يملئ على القوى الديمقراطية واليسارية توحيد الجهود والدخول في حوار وطني جاد ومسؤول فيما بينها لاستكشاف آفاق اللقاء على برنامج يستنهض طاقات هذه الجماهير في معارك الدفاع عن شخصيتها وهويتها الوطنية كجزء لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني وفي معارك الدفاع عن الأرض وعن حق اللاجئين في وطنهم في العودة إلى قراهم ومدنهم وأراضيهم. هذا إلى جانب الدفاع عن حقوقهم المدنية، التي تتعرض لهجوم واسع من السلطات الإسرائيلية. إن وحدة هذه القوى باتت ضرورة وطنية ليس فقط في مواجهة سياسة المملطات الاسرائيلية بل وكذلك في مواجهة سياسة بعض القوى للعشائرية والطائفية والبرجوازية التي تتفدى على حالة الانقسام وتفتح بسياستها هذه الطريق أمام تدخل السلطات والأجهزة الأمنية الاسرائيلية في شؤون الجماهير الفلسطينية في اسرائيل لتأمين مصالحها الطبقية والاثنية الفئوية الضيقة.

حركة اللاجئين في الوطن والمشتات (8)

١- رغم تعرثر المفاوضات على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، وجمودها على المسارين السوري واللبناني، طوال العام الماضي، إلا أن قضية اللاجئين شهدت تطورات هامة تعرضت عبرها لضغوطات شديدة، تعددت خلالها التدابير والخطط الهادفة إلى النيل من حقوق اللاجئين والتأثير في عناصر الحل المرتقب لقضيتهم.

وشكل اتفاق أوسلو غطاءً سياسياً لمثل هذه التدابير والخطط، خاصة وأنه نزع عن قضية اللاجئين مكانتها السياسية والقانونية، حين أسقط من بنوده القرار ١٩٤ الذي يمثل إقرار المجتمع الدولي بحق اللاجئين في العودة، ويكفل لهم ممارسة هذا الحق.

إن ملف اللاجئين، بفعل التطورات الجارية، بات مفتوحاً على شتى الاحتمالات، خاصة وأن الإدارة الأميركية تمارس ضغوطاً متواصلة لرسم الحل المستقبلي لقضية اللاجئين القائم على تجمعهم في محيطهم، وتوطينهم خارج وطنهم، وإسقاط حقهم في العودة، وتتحدد معالم هذا الحل بالمس إمكانية المخيمات، وبالمكانة السياسية - القانونية للاجئ، وبتقليص خدمات الوكالة، مقدمة لنقل وظائفها إلى الدول المضيفة وإعلان حلها. ويمكن رصد مثل هذه الإجراءات على مستوى التجمعات الرئيسية للاجئين.

٢. تمضي الحكومة الأردنية في تنفيذ برنامج حزمة الأمان الاجتماعي، وتوفير الموارد المالية لتطبيقه (تم رصد مبلغ ٣٦٠ مليون دينار للبرنامج، جمع منها حتى الآن ١٦٠ مليون دينار). وتحت دعوى تأهيل الأحياء الفقيرة وتحويلها لأحياء مدينية، تستهدف هذه العملية ربط المخيمات إدارياً وخدمياً، وعبر البنية التحتية بالبلديات المجاورة والإدارات الحكومية المعنية، ودمج ناخبي المخيمات بالبلديات، على طريق إلغاء خصوصية المخيم ونفي الصفة السياسية لمكانته. وفي هذا السياق يلحظ البرنامج تسوية مشكلة الأراضي المقامة عليها المخيمات، والمحالة، بناء لطلب أصحابها إلى المحاكمة لاستردادها، وذلك عبر شراء هذه الأراضي وتحميل اللاجئين على أقساط، تمسديد ثمنها، أي أن يفرض على اللاجئين «ثمن توطينه»، هذا إلى جانب الضرائب الأخرى التي يتوجب دفعها لتمويل المراحل اللاحقة من «الحزمة». وقانونياً تلحظ هذه الإجراءات تحويل الوحدات السكنية للاجئين في المخيمات من وحدات «مستخدمة» إلى وحدات «مستلمة»، بما لهذا الأمر من معانٍ قانونية وسياسية ذات صلة بمشروع التوطين.

تترافق هذه الإجراءات مع تطوير في دور «دائرة شؤون اللاجئين» وصلاحياتها، على طريق تأهيلها لتحل محل وكالة الغوث في اللحظة المناسبة. فأعيد تشكيل دوائرها القانونية والفنية والإدارية والتخطيطية وتعززت مكانتها ومرجعيتها للمخيمات، وباتت صلة الوصل بين هذه المخيمات ومجموع الدوائر والوزارات المعنية بها. وقد اتخذ مؤخراً قرار بربطها مباشرة برئاسة مجلس الوزراء بدوً من وزارة الخارجية، تأكيداً على حيوية الدور الذي سوف تضطلع به في الفترة القادمة.

إلى جانب هذا جددت السلطات الأردنية اهتمامها بلجان تحسين المخيمات عبر إضفاء الصفة التمثيلية عليها، واعتمادها مرجعية، تتولى الدوائر الحكومية التدخل المباشر في تعيينها، لتعمل في سياق توجهات الحكومة، تروج لمشاريعها، وتهيئ المناخ لخطط التوطين. كما تجاوزت السلطات الأردنية القواعد التي تحكم صلتها بالمخيمات، فتحت دعاوى تحسين أوضاعها وإنشاء مرافق فيها تواصل التضيق عليها بهدف تقليص مساحتها وتضييق حدودها، على غرار اختراق مخيم الحسين بطريق دولي، وهدم ٢١٤ وحدة سكنية فيه، والأمر ذاته مرشح لأن يتكرر في مخيمات البقعة والحصن ومأدبا رغم اعتراضات وكالة الغوث ومطالبتها بإعادة رسم حدود المخيمات صوناً لها من مثل هذه التدخلات الآيلة إلى إعادة توزيع السكان، وإعادة صياغة مجمل الوضع في المخيم.

تأتي إجراءات السلطة الأردنية من حيث التوقيت والتمويل ترجمة منها لمعاهدة وادي عربة، وهي تلتقي مع مسار التسوية المستندة إلى اتفاق أوصلو، وهو ما يلقي معارضة جماهيرية عبرت عن نفسها في أكثر من مناسبة، توافقت مع تزايد اهتمام المعارضة الأردنية بملف اللاجئين، انعكس بتشكيل «لجنة الدفاع عن حق العودة» في الأردن ضمت ممثلين عن الأحزاب والعاملين في الأونروا وشخصيات مستقلة ومندوبي تجمعات واتحادات. كل هذا يؤكد الحاجة إلى ضرورة تطوير منهج التعاطي مع ملف اللاجئين بمحاوره المختلفة (الوكالة - حق العودة - صون المخيمات)، عبر برنامج عمل وخطة لبناء الحركة الجماهيرية للاجئين، تبرز شعاراتها وأهدافها في مجمل نشاطاتها وفعاليتها.

٣- تحت غطاء الموقف الرسمي برفض التوطين تستمر الدولة

اللبنانية بالتضييق على المخيمات وعلى الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين، وهو ما يقود إلى خلطة الاستقرار الاجتماعي للوجود الشعبي الفلسطيني في لبنان، وتشجيع أبنائه على الهجرة، وإضعاف عناصر التماسك السياسي والاجتماعي داخل المخيمات. وتجد سياسة التضييق هذه تعبيراتها في مجموعة من التدابير والإجراءات أهمها:

* حرمان الفلسطينيين من الحقوق المدنية والاجتماعية، وفي السياق من الاستفادة من الخدمات الحياتية للدوائر الرسمية (صحة، تعليم... الخ)، الإمعان في تطبيق قرار وزارة الداخلية حول التأشيرة (٤٧٨)، مما أدى إلى تهجير آلاف الفلسطينيين، ومنع المسافرين من العودة، وشطب قيود آلاف الفلسطينيين من سجلات اللاجئين، لحصولهم على جوازات سفر دول لجوء أخرى (وبخاصة من الدولة الاسكتندنافية...).

* التضييق على المخيمات اجتماعياً وأمنياً، وخاصة مخيمات الجنوب لصلة موقعها بأية ترتيبات أمنية لاحقة مع إسرائيل. يترافق هذا مع إجراءات لتقليص مساحات المخيمات والتضييق على مداها الإسكاني بما في ذلك طرح مشاريع تهدد بإزالة أقسام هامة من بعضها (مثلاً: مخيم البص في جنوب لبنان).

* السعي رسمياً للامساك بورقة اللاجئين الفلسطينيين. ومن مؤشرات ذلك سلسلة من الخطوات النوعية لتعزيز دور وصلاحيات «مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين» على طريق تقديمها المرجعية الرسمية في التعاطي مع شؤون المخيمات، محلياً، عربياً، ودولياً، بما في ذلك إيجاد ركائز لها في أوساط المخيمات. إن مثل هذه الخطوات تنسجم إلى حد بعيد مع الدعوات إلى فتح ملف الوجود الفلسطيني في لبنان، في سياق الحديث عن

تطبيق القرار ٤٢٥. وتتخذ مثل هذه الدعاوات منحى مزدوجاً: أمنياً عند تناول ما يسمى بالإرهاب وبنيتيه (المقاومة باتجاهاتها المختلفة)، وسياسياً: عند تناول البت بالمصير النهائي للوجود الفلسطيني في لبنان. وكل الإجراءات المذكورة سابقاً تؤثر لاتجاه سياسي واضح المعالم يهدف إلى التخفيف من الوجود الشعبي الفلسطيني، بممارسة سياسة تهجير صامتة، بأساليب وأشكال مختلفة.

الوجه الآخر لمعاناة اللاجئين في لبنان يتمثل بالتقليص المستمر لخدمات وكالة الغوث وتقديماتها والتخفيض الدائم في موازناتها؛ بكل ما لذلك من آثار ونتائج اجتماعية واقتصادية، علماً أن الأونروا هي المصدر الوحيد للخدمات الحياتية في المخيمات الفلسطينية في لبنان.

من جانبها تشهد مؤسسات منظمة التحرير انحصاراً ملحوظاً في خدماتها، عوض أن تسهم في تخفيف حدة المعاناة المعيشية لأبناء المخيمات، وبدأت تعتمد سياسة إلغاء الخدمات المجانية (رسوم مدرسية + رسوم علاج واستشفاء) في حين اقتصر عمل مؤسسة الشؤون الاجتماعية على صرف رواتب زهيدة لأسر الشهداء. بالمقابل تلجأ السلطة الفلسطينية إلى ضخ الأموال إلى رموزها ولأطرها المالية لها في لبنان، حيث تحتكر قيادة فتح أموال المنظمة لتوسيع قاعدتها وإغراقها على الأزمات والمحاسيب، والسعي لأحياء بعض المؤسسات والأطر التابعة لها وتوظيفها في استهدافات سياسية تتزامن مع اقتراب مرحلة الاستحقاقات الكبيرة، من بينها قضية اللاجئين ومصيرها.

٤- أبرزت التحركات الجماهيرية صيف العام ٩٧ الموقع الهام الذي تحتله خدمات الأونروا في الحياة اليومية للاجئين في سوريا. كما أكدت

متانة ارتباط اللاجئين بقضيتهم وتمسكهم بحقوقهم الوطنية وفي المقدمة حق العودة، وان الاستقرار الاجتماعي المتوفر نسبياً في سوريا لا يضعف التمسك بهذه الحقوق. ورغم غياب الائتلاف الوطني العريض، فإن مساعي بناء حركة جماهيرية للاجئين تتواصل بأشكال مختلفة، دون تجاهل الصعوبات والمعوقات الجادة التي تعترض طريقها.

تأثر اللاجئون في سوريا، كسواهم من تقليص الوكالة لخدماتها، خاصة وأنها المصدر الرئيسي للخدمات في المخيمات، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية في صفوفهم مع تنامي الوعي الشعبي بخطورة التقليلات واحتمالات إنهاء الوكالة لخدماتها، بانعكاساته الاجتماعية والسياسية على وضع اللاجئين وحقوقهم الوطنية. من هنا تتبدى أهمية ملف الوكالة وموقعه، ببعديه السياسي والاجتماعي بالنسبة للفلسطينيين في سوريا.

أكدت التجربة أن ميدان وكالة الغوث، والتصدي لتقليص خدماتها، والمطالبة بتطويرها وإدامتها، هو أحد المداخل الرئيسية ليشق برنامج العمل الوطني والاجتماعي طريقه في الوسط الفلسطيني في سوريا. كما أكدت ضرورة تطوير عناصر هذا البرنامج ليصبح أكثر ملموسية في التعبير الأدق عن الهموم اليومية للفلسطينيين وقطاعاتهم المختلفة، وبلورتها في خطط وتحركات جماهيرية. كما تتأكد إلى جانب ذلك أهمية تعزيز الدور الذاتي للقوى الديمقراطية المنظمة في الحركة الجماهيرية وتطوير فعلها ميدانياً باعتباره عامل القوة الرئيسي لتعبئة ومراكمة الطاقات في هذا المجال وتوليد الضغوط على الأطراف الأخرى للكف عن تعطيل بناء الائتلاف الوطني العريض على طريق نهوض حركة اللاجئين في سوريا وتوحيدها وتشكيل مرجعياتها. في هذا المجال تكتسب الأطر الوطنية ذات الوظائف والمهام المحددة أهميتها في توفير روافع للبرنامج المذكور في

ظل غياب الأطر والمؤسسات الموحدة، حيث بات مؤكداً تعدد المرجعيات الوطنية في المرحلة الراهنة.

٥- محاولات بعض الجاليات الفلسطينية في المغتربات لتحريك قضية اللاجئين في الشتات، ومن بينها مبادرة الشخصيات الفلسطينية في الولايات المتحدة، والصدى الذي لقيته في ألمانيا والدول الاسكندنافية، لم يكتب لها النجاح رغم مآلقته من زخم إعلامي لحظة ولانتهها بسبب من افتقادها إلى البعد الجماهيري، والمشاركة الفعلية لأبناء الجالية في بلورة الحركة وأهدافها ومسار عملها وتشكيل هيئاتها؛ وغياب الوضوح السياسي في الشعارات والأهداف، بشكل خاص حول الموقف من أوسلو، وافتقادها إلى الائتلاف الوطني العريض.

إلا أن هذا الإخفاق لا يلغي توافر شروط إطلاق حركة جماهيرية سياسية وإعلامية حول قضية اللاجئين، كونها تلبي حاجة موضوعية للجاليات الفلسطينية في المغتربات للتعبير عن ذاتها الوطنية والدفاع عن حقوق أبنائها ومصلحتهم. إن القوى الديمقراطية معنية في العمل على إطلاق هذه الحركة، بكل ما يتطلبه ذلك من بلورة مهمات مباشرة تبدأ بالتركيز على المشاركة النشطة في مؤسسات العمل الاجتماعي والوطني للجاليات وتوجيه دورها في خدمة قضية اللاجئين وحركتهم وتزعيمها وطنياً وإعلامياً.

٦- ينزأيد اهتمام السلطة الفلسطينية بملف اللاجئين، للائتلاف على حركتهم الجماهيرية في مناطقها والائتلاف على أهدافها ومطالبها السياسية المتصلة بالحقوق الوطنية للاجئين وصون حقهم في العودة؛ في هذا السياق يلاحظ:

* تشكيل السلطة للمجلس الأعلى للاجئين وما اتخذته من قرارات

تتعلق بتقديم خدمات فورية لمخيمات الضفة وغزة ودراسة احتياجاتها، مع حصر ملف اللاجئين في القضايا المعيشية وتكريس السلطة مرجعية وسقفاً لحركتهم.

* مواصلة المساعي لاحتواء اللجان الشعبية اللاجئين واتحاد مراكز الشباب في المخيمات، وضمان ولاءها للسلطة، وحصر عملها واهتمامها في الشأن الاجتماعي للمخيمات، ومنعها من تسييس مطالبها خاصة تلك المتمحورة حول حق العودة.

* مساعي السلطة لاحتكار تمثيل اللاجئين في الشتات وتقديم «دائرة شؤون اللاجئين» مرجعية معنية بشؤون المخيمات في الدول المضيفة، في مسعى لقطع الطريق على قيام مرجعيات جماهيرية ديمقراطية تتجاوز سقف السلطة نحو التطلع إلى الحقوق الوطنية والسياسية للاجئين.

مما تقدم يتضح أن السلطة تنحو إلى حصر مسألة اللاجئين في حدود القضايا الحياتية والإنسانية وإفراغها من مضمونها السياسي المتمثل بحق العودة، وهي تسعى، في سبيل ذلك للامساك بحركة اللاجئين، وإحاقها بمؤسسات السلطة ووضع سقف لتحركها وقطع الطريق على محاولات بناء حركة موحدة للاجئين بجناحيها المتحدتين في الداخل والخارج. وإن كانت سياسة السلطة تتسجم مع التزامها اتفاق أوسلو، فإن خطورة هذه السياسة تصبح أكثر استفحالاً مع تعدد المصارف والجهات المعنية بقضية اللاجئين، وتقديم حلول التوطين والتهجير على سواها.

إن مثل هذه السياسة تجعل من قضية اللاجئين محوراً رئيسياً في أولويات عمل القوى الوطنية والديمقراطية، وبوجهة إنهاء حركة شعبية مستقلة للاجئين، وصونها، بما هي عامل رئيسي في بناء حركة موحدة

لعموم اللاجئين، ورافد هام للحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال، وتفعيل المعارضة الوطنية والشعبية في مواجهة أوسلو وتداعياته.

٧- للسنة الرابعة على التوالي شهد عام ٩٧ تراجعاً جديداً في خدمات الوكالة وميزانياتها، في إطار إعادة تكييف وظائفها وأولويات برامجها بما يخدم توجهات «لجنة عمل اللاجئين» في المتعددة سياساتها، والقائمة على الإنهاء المتدرج لخدمات الوكالة، وتصفية أعمالها، بكل ما تجسده وترمز إليه من التزام المجتمع الدولي بقضية اللاجئين، ربطاً بالقرار ١٩٤ الذي يكفل لهم حق العودة. إن آليات التحرك للدفع نحو هذا الخيار لم تتوقف، ولم تتأثر بالتوقف الرسمي للمفاوضات متعددة الأطراف. يعبر ذلك عن نفسه بكثافة جولات الوفود الأجنبية المرتبطة بلجنة عمل اللاجئين في بلدان الطوق والتجمعات الرئيسية للاجئين فيها بالترافق مع إعداد الدراسات والمشاريع والإحصاءات وتعدد المؤتمرات والمنتديات الدولية برعاية «لجنة عمل اللاجئين» وتمويل منها.

في هذا السياق ترسم اتجاهات عمل الوكالة بالتخفيضات المتتالية في الخدمات والميزانيات لصالح زيادة الاهتمام ببرنامج تطبيق السلام، على طريق نقل خدمات الوكالة إلى السلطة الفلسطينية، والدول المضيفة، وإنهاء عمل الوكالة حتى قبل الوصول إلى حل لقضية اللاجئين، ونقرير المفوض العام للأونروا للعام ١٩٩٦ - ١٩٩٧ يحفل بالتأكيدات على ذلك، كما يؤشر إلى اتجاهات التراجع في الخدمات وإمكان تواصلها في العام الحالي، مع الاعتراف بتأثر ذلك إنسانياً واجتماعياً وسياسياً، وما ستلقاه من ردود فعل جماهيرية متوقعة، إن التراجع في خدمات الوكالة يتمثل بالتالي:

* بلغت التخفيضات في معدل النفقات على اللاجئين الواحد خلال ٤

سنوات ٢٩ بالمئة (من ١١٠,٤ دولار عام ١٩٩٢ إلى ٧٨,٤ دولار عام ١٩٩٦ للاجيء الواحد) بكل ما حمله ذلك من تخفيضات ضخمة وتغييرات نوعية في البرامج والخدمات.

• أصابت التراجعات برنامج التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية بشكل أدى إلى إجراءات نوعية في مضمونها على حساب الحقوق المكتسبة للاجئين، كان أبرزها ما أعلن عنه المفوض العام في ١٩٩٧/٨/٢٠، ثم تراجع عنه بعد الضغوطات الجماهيرية الواسعة في مناطق انتشار اللاجئين.

• انعكست التراجعات على قطاع الموظفين والعاملين في الوكالة مما يهدد حقوقهم المكتسبة، ويؤشر إلى رفض الوكالة الاستجابة لطلباتهم المزمنة (سلسلة الرواتب - التقاعد المبكر.. الخ).

• تراجع واضح في ميزانية الخدمات، لصالح دعم صندوق برنامج تطبيق السلام المستحدث بعد اتفاق أوسلو مباشرة. مع زيادة الاعتماد على هذا البرنامج خلال الفترة القادمة مقابل تزايد الانحسار في خدمات الوكالة وميزانياتها العادية^(٥). وقد أعلن المفوض العام أن البرنامج بات جزءاً

(٥) يتضح من خلال تقرير المفوض العام لعام ٩٦-٩٧، إن إيرادات صناديق الوكالة لموازنة هذا العام بلغت ٣١٦,٦ مليون دولار منها ٢٦ مليون للميزانية العادية و٥٥,٧ مليون لمشاريع برنامج تطبيق السلام. ويؤكد التقرير بأن النفقات الفعلية بلغت ٣٤٢,٣ مليون. منها ٢٥٨,٧ مليون كنفقات للميزانية العادية و٨٤,٦ مليون للمشاريع.

ويتضح من الأرقام المقدمة للنفقات، وعلى عكس الادعاءات، أن صندوق الميزانية العادية حقق وفراً قيمته ٢,٢ مليون، بينما حقق صندوق مشاريع برنامج السلام عجزاً مقداره ٢٨,٩ مليون، وبدلاً من أن تستهلك الوكالة الفائض لديها في تحسين بعض خدمات اللاجئين وتكف عن إجراء التخفيضات، أقدمت على مصادرة هذا الفائض لتغطي به جزءاً من عجز المشاريع، حيث يتضح بأن العجز المالي لا صلة له بخدمات الوكالة العادية، إنما هو ناتج عن نفقات تقع خارج الميزانية العادية.

عضوياً من برنامج الوكالة وخدماتها، مما يقود إلى التكيف الأوسع مع متطلباته واستحقاقاته وأهدافه، بما في ذلك اقتطاع جزء من الموازنة العادية لتغطية النقص في تمويل مشاريع برنامج تطبيق السلام.

* تركيز خدمات برنامج تطبيق للسلام في قطاع غزة والضفة الغربية مما يؤثر إلى أهداف البرنامج ومنحاه المستقبلي ربطاً بالانسحاب التدريجي للوكالة على طريق إنهاء خدماتها بما يحمله هذا من انعكاسات خطيرة على مكانة اللاجئين وحقوق العودة.

إن مواجهة تخفيضات الوكالة وتآكل خدماتها والتصدي لنتائج ذلك وآثاره الاجتماعية والسياسية سيؤدي ملف للوكالة محوراً للصراع المفتوح في المرحلة القادمة. وهو ما يستدعي تضافر مجموعة عوامل أهمها:

* تعبئة الضغط الجماهيري في مواجهة سياسة الوكالة والدول المانحة، بحيث يكتسب النضال المطالب موقعا رئيسياً في برنامج العمل الوطني والاجتماعي في صفوف مختلف تجمعات اللاجئين والشباب الفلسطينيين. وهذا ما يشكل أداة مهمة لإنهاض حركة اللاجئين دفاعاً عن حقوقهم ومكتسباتهم. ان تحركات صيف العام ١٩٩٧ تشكل مثالا ساطعاً لأهمية ضغط الشارع ودوره .

* تكثيف النشاط الإعلامي لتسليط الضوء على ملف الوكالة وجديده وفضح سياساتها وأبعادها الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

* الإسهام في المنكيات والملتقيات الخاصة باللاجئين خدمة لأهداف متعددة (تقديم رؤية وطنية للقضية - كسب الدعم والتأييد لها - تعزيز العلاقات مع المؤسسات ذات الصلة ...).

* الإقادة من سياسة البلدان المضيفة المتعارضة مع سياسة الوكالة
التراجعية، في إطار رفض التوطن وإفشال مخططاته وصون حق العودة
وتوسيع النشاط الجماهيري والسياسي.

التطورات الإقليمية والدولية (٩)

١- لم تشهد المنطقة والأوضاع الإقليمية في الفترة الأخيرة تحولات نوعية تختلف في درجة تحولها عن سابقتها، لكنها مع ذلك عاشت سلسلة من التطورات والأحداث ذات الدلالات، التي عمقت ما سبق التوصل إليه من استنتاج^(*) بشأن مجمل الوضع الإقليمي: المزيد من التعتن الإسرائيلي، والاحتياز الأميركي لصالح إسرائيل، يقابله استمرار في تحسين الوضع العربي بشكل عام:

أ- في هذا السياق لازال المسار السوري - الإسرائيلي على حالة من الجمود، بينما شهد المسار اللبناني - الإسرائيلي تحريكاً له على يد الطرح الإسرائيلي للانسحاب من جنوب لبنان، عملاً بالقرار ٤٢٥، ولكن ربطاً بترتيبات أمنية مع الحكومة اللبنانية. إن المبادرة الإسرائيلية، وإن كانت تحوي في داخلها مناورة مكشوفة ذات أهداف محددة، إلا أنها مع هذا ليست مفصولة عن فعالية المقاومة التي تكبد الاحتلال الإسرائيلي خسائر باتت تشكل ثمناً باهظاً لوجوده. مما جعل الضغط الشعبي على حكومة نتنياهو للخروج من الجنوب في تزايد، وقد بدأ يغزو قواعد الليكود نفسه،

(*) راجع كتاب: «أوسلو في عامه الخامس». مصدر سابق ذكره.

بل وحتى صفوف الجيش الإسرائيلي في رتبة العليا، حيث باتت القناة راسخة باستحالة الوصول إلى حل عسكري للوضع في جنوب لبنان وبضرورة البحث عن حل سياسي.

إن مثل هذا الاستنتاج هام جداً في معالجة المبادرة الإسرائيلية، كونه يسلط الضوء على نقطة الضعف الإسرائيلية، ويشكل نموذجاً ناجحاً لإمكانية ممارسة الضغط على الاحتلال الإسرائيلي لحلحلة مواقفه المتعنتة. هذا الاستنتاج الهام لا يلغي الفكرة القائلة بأن إسرائيل، في سياق دعوتها لتطبيق القرار ٤٢٥، إنما تقوم بمناورة ذات أهداف متعددة: فهي من جهة تحاول أن تقدم صورة أخرى لحكومة نتنياهو عل أنها تلتزم عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية وعلى استعداد لتنفيذها من خلال تطبيق القرار ٤٢٥.

ومن جهة أخرى، فإن إسرائيل تسعى من خلال محاولة جرها لبنان إلى مفاوضات ثنائية، لفصل المسار اللبناني عن السوري، بكل ما يترتب على هذا من انعكاسات سلبية على الوضع اللبناني الداخلي، بحيث تبدو المقاومة اللبنانية هي العقبة الرئيسية أمام الوصول إلى حل، وبحيث يطرح الوجود الشعبي الفلسطيني في المخيمات كجزء من «البنية الإرهابية المطلوب استئصالها ضماناً لأمن إسرائيل وفق تصورها لأنها واحتياجاته». فضلاً عن أن الفصل بين المسارين اللبناني والسوري، يشكل إضعافاً للطرفين معاً بحيث يفقد الطرف اللبناني الإسناد السوري في مواجهة الضغوط الإسرائيلية، كما تفقد سوريا سلاح التلازم بين المسارين. وبما يعيد المفاوضات مجدداً إلى سياسات المسارات المنفردة والاتفاقات الجزئية. ووفق كل المؤشرات والمعطيات فإن الجانبين اللبناني والسوري

مصران معاً على تجلوز خطر المناورة الإسرائيلية، خاصة عندما يربطان بين الأمن الإسرائيلي وبين الحل الشامل في المنطقة القائم على التزام إسرائيل بمبدأ الأرض مقابل السلام وانسحابها من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ٦٧.

ب - على صعيد آخر واصلت العلاقات العربية - العربية تطورها إيجاباً رطباً بالبحث عن عناصر القوة المشتركة في مواجهة التعتنات الإسرائيلي، وإصرار الولايات المتحدة على ممارسة سياسة منحازة لإسرائيل. وفي هذا الإطار نسجل ما يلي:

١) فقد واصلت المصالحة السورية - العراقية تقدمها بشكل متدرج وملحوظ من خلال تبادل الزيارات والمواقف السورية في شجب التهديدات الأميركية بالعدوان على العراق ومطالبتها بقمة عربية يحضرها الجميع ودون استثناء بما في ذلك العراق نفسه. وشهدت العلاقات التجارية بين البلدين نمواً ملحوظاً. ويلتقي الطرفان معاً في مواجهة تطورات إقليمية تمس مصالحهما، كالتحالف التركي - الإسرائيلي، والعلاقات الاستراتيجية الإسرائيلية - الأردنية.

٢) بدورها شهدت العلاقات المصرية - القطرية انفراجاً هاماً بعد أن أصيبت بنكسة تحت تأثير استضافة الدوحة للمؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومشاركة إسرائيل في أعمال هذا المؤتمر. وقد سبق لقاء القمة بين الرئيس مبارك وأمير قطر مراجعة جزئية من الدوحة لعلاقتها مع إسرائيل: وقف العلاقات التجارية - تأجيل فتح مكتب تجاري لإسرائيل في الدوحة - تجميد أعمال المكتب التجاري القطري في تل أبيب، وذلك في إطار التزام قطر بالموقف العربي والإسلامي الداعي إلى

وقف إجراءات التطبيع مع إسرائيل وربط ذلك بتقديم عملية السلام والتزام الدولة العبرية استحقاقات هذه العملية. وبهذه الخطوة تكون قطر قد أغلقت الثغرة المفتوحة أمام إسرائيل في منطقة الخليج، ويكون الموقف العربي قد استعاد انسجامه العام في الموقف من العملية السلمية والسياسة الإسرائيلية.

ج - بدورها شهدت العلاقات الإيرانية - الخليجية تطورات إيجابية تؤثر إلى إمكانية دفعها إلى الأمام تحت تأثير المصالح المشتركة بين الجانبين، وفي ظل التطورات الإيرانية الداخلية المتمثلة بوصول خاتمي باتجاهه الانفتاحي إلى السلطة.

يسجل هنا إيجاباً زيارة وزير خارجية إيران إلى البحرين والزيارة المتوقعة لوزير خارجية البحرين إلى طهران. ومع أن إيران ودول الخليج لم تتوصل حتى الآن إلى حل لمسألة الجزر، غير أن توقف الحملات الإعلامية بينهما، والانفتاح بين طهران والعواصم الخليجية، وتبادل المسؤولين للزيارات بشكل مقدمة تبدو ناجحة لإدارة مفاوضات في وقت لاحق حول مسألة الجزر.

الخطوة الإيجابية الأخرى تمثلت في زيارة الرئيس رفسنجاني (رئيس هيئة تشخيص مصلحة النظام) إلى الرياض، حيث تمحورت المباحثات حول أمن الخليج وضرورة حمايته محلياً في إشارة إلى الوجود الأميركي غير المبرر في المنطقة. كما تمحورت المباحثات حول قضايا اقتصادية مختلفة وفي مقدمها النفط، ورفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين.

د - رغم أن البيانين الصادرين بشكل منفصل عن كل مجلس وزراء خارجية الدول العربية (في دورته العادية في آذار ٩٨) ومجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية (الـ ٢٥ في الدوحة) لم يحملًا جديداً في مواقفهما

مقارنة مع بيانات أخرى صدرت عنهما في دورات سابقة، إلا انهما يشكلان في الوقت نفسه إشارة واضحة إلى توفر الأرضية لتطوير الموقف العربي في العملية السلمية ومن سياسة نتتياها وحكومته، وتوفير الأجواء لتشجيع التحركات الروسية والأوروبية في المنطقة بموازاة الدور الأميركي، أو من موقع التنافس معه، وباتجاه إفساح المجال لرعاية دولية تتجاوز الانفراد الأميركي بالعملية.

كما يوفر البيان العربي أساساً صالحاً لتطوير الموقف نحو المطالبة بإعادة صياغة أسس وآليات العملية السلمية، وبما ينسجم مع قرارات الشرعية الدولية. كذلك يدلل بيان وزراء خارجية الدول الإسلامية على تضامن إسلامي مع الموقف العربي، وعودة إسلامية إلى مقاطعة دولة إسرائيل بعد أن خطلت بعض هذه الدول خطوات إلى الأمام في علاقاتها مع تل أبيب بتأثير الاتفاقات العربية المعقودة معها (أوسلو - وادي عربة) وما أرخته المفاوضات من إحساس مزيف بالسلام في المنطقة. كما توفر هذه الموقف أساساً لتعطيل سياسة الهيمنة الإسرائيلية - الأميركية إقليمياً أو إضعافها.

هـ - ويمكن تلمس نتائج مثل هذه الموقف، على المستويين العربي والإسلامي، وبوضوح أكثر في الأزمة العراقية - الأميركية الأخيرة. فقد ظهرت الولايات المتحدة معزولة عربياً وإقليمياً. وبدأ واضحاً تطابق المصالح الأمنية والسياسية الأميركية - الإسرائيلية، في مواجهة الموقفين العربي والإقليمي، كما تبذت واضحة مرة أخرى سياسة الكليل بمكيالين، وتوسعت دائرة الاقتناع بضرورة وضع حد لاستفراد الولايات المتحدة بالعملية السلمية في المنطقة وضرورة إشراك دول كبرى في إدارة هذه العملية.

وفيما يخص الأزمة بجانبها المتعلق بعمل لجان التفيتش فقد كرس الاتفاق الذي تم التوصل إليه (اتفاق عزيز - أنان) الأمم المتحدة ، مرة أخرى، قناة دولية وحيدة للتعاطي مع قضية التفيتش عن السلاح في العراق، وأعاد الأمور إلى نصابها الدولي تحت إشراف الشرعية الدولية، وبعيداً عن استفزاز الولايات المتحدة، كما أنه أسقط مبدأ الأحادية القطبية في الإشراف على القضايا الإقليمية، وأفسح في المجال لأقطاب أخرى تبحث لنفسها عن دور ينسجم مع قوتها وحجمها ونفوذها في العلاقات الدولية، علماً أن الشرق الأوسط هو المكان الرحب لإتجاح مثل هذا الاختبار. وأخيراً، نجح اتفاق عزيز - أنان في منع العدوان على العراق، وجنب المنطقة ردات فعل قد تكون في بعض جوانبها عنيفة.

لقد تأكدت صحة هذه الاستنتاجات في التجاذب الذي تعرض له اتفاق عزيز - أنان من تفسيرات في مجلس الأمن، حين حاولت الولايات المتحدة مرة أخرى الاستمرار في التفرد وإعطاء تفسيراتها الخاصة لبنود الاتفاق. غير أنها جوبهت بمعارضة دولية وإقليمية وعربية، أثبت في السياق ذاته لموقف هذه الأطراف من سياسة الولايات المتحدة القائمة على التفرد والهيمنة والكيل بمكيالين.

٢- من كل ما تقدم يتضح أن شروط الوضع العربي في إطاره الإقليمي يسير نحو التحسن التدريجي تلبية لمصالح أطرافه المختلفة من مجمل التطورات في المنطقة. ورغم تبين منطلقات بعض الأطراف إلا أنها تتقاطع وتلتقي في العديد من محاورها المختلفة، إن من زاوية حرصها على رفض الشروط الإسرائيلية للتسوية وتمسكها بكامل حقوقها الوطنية والسيادية، أو من زاوية حرصها على دورها الإقليمي، ومنع أية ترتيبات

تتعمكس سلباً على هذا الدور، لصالح تنصيب إسرائيل محوراً مركزياً للنظام الإقليمي الذي تعمل الولايات المتحدة على إعادة صياغته.

ومن الواضح أن النزوع نحو استعادة ملامح النظام العربي في إطار جامعة الدول العربية، بدأ يتغلب على النزوع نحو الانخراط في النظام الإقليمي الجديد، خاصة أن دولاً عربية رئيسية لم يعد لديها شك في مدى الضرر الذي سيلحقه بها مثل هذا النظام.

في هذا السياق تتواصل المشاورات المصرية - السورية على مستوى القمة، والمشاورات الثلاثية المصرية - السعودية - السورية، في ظل تزايد الحديث عن ضرورة عقد لقاء عربي على مستوى القمة تتراوح الدعوة له ما بين قمة عربية شاملة (مع العراق) أو موسعة (باستثنائه)، مروراً بقمة سبائية (دول الطوق + المغرب + السعودية) ... وصولاً إلى قمة ثلاثية مصرية - سعودية - سورية.

وأياً كانت النتيجة، فإن مجرد الدعوة إلى لقاءات عربية بصرف النظر عن صيغتها ونطاق المشاركين بها، إنما تشكل دلالة على الحاجة العربية إلى تطوير المواقف الراهنة، وإيجاد إطار - أو أطر - تكفل مستوى أرقى من التضامن بين الأطراف العربية المختلفة، وهو ما يفتح الآفاق لمواقف أكثر تماسكاً، كما يشكل مناخاً أرحب تتحرك في أجوائه الحركة الشعبية العربية.

٣- لقد جددت الحركة الشعبية في المنطقة العربية حيويتها وتوقها إلى الانطلاق وتجاوز الحواجز والمعوقات التي تحاول إضعاف زخمها ولجمها وتعطيل دورها في رسم مصيرها الوطني، على المستويين المحلي

والإقليمي. ولعلّ الأزمة العراقية - الأميركية شكلت المناسبة الأكثر ملائمة لتعبير فيها هذه الحركة عن توقها للإطلاق. فقد امتدت الاحتجاجات الشعبية بأشكالها المختلفة، من المناطق المحتلة في الضفة والقطاع والجولان، إلى معظم عواصم العالم العربي، تندد بالسياسة الأميركية وبالاحتلال الإسرائيلي، داعية إلى التحرر من هيمنة الولايات المتحدة ومحاولاتها فرض سيطرتها على المنطقة.

وإذا ما كانت عناوين التحركات الشعبية الأخيرة قد تمحورت حول دعم العراق وشعبه في مواجهة العدوان الأميركي، إلا أن ما شهدته هذه التحركات الشعبية من صدام مع قوى الأمن في مناطقها (الضفة - الأردن - وعند آخر من العواصم العربية) يظهر أن الموضوع العراقي كان محفزاً للتحرك، دون أن يغيب الهم المحلي لكل تحرك على حدة. ففي المناطق الفلسطينية المحتلة وفي الجولان، كان الهدف تضامناً مع العراق، ولكن الصدام كان مع جنود الاحتلال ومع الشرطة التي حاولت منع المتظاهرين من التعبير عن رأيهم.

وفي الأردن، أخذت الأمور منحى أكثر تصادمية عبرت عنه بشكل فاقع أحداث مدينة معان، حيث وقع قتلى وجرحى وتدخلت القوات النظامية بشكل مباشر - فاعتقلت المئات. ولم يكن غائباً عن بال أحد أن تحركات الشارع الأردني كانت تغذيها عوامل الاحتقان الداخلي ضد السياسة القائمة على التفاهم الاستراتيجي مع إسرائيل، بكل ما تستتبعه هذه السياسة من انعكاسات داخلية، اقتصادية واجتماعية، أعادت صياغة خارطة العلاقات الاجتماعية على حساب أوسع الفئات الشعبية فقراً. كما لم يكن غائباً عن بال أحد أن هذه التحركات لم تكن مفصولة عما سبقها، وإنها

مقدمات لما تلاها. وتأتي في إطار تصادم بين مشروعين متناقضين: مشروع السلطة القائم على الالتزام بمعاهدة وادي عربة والتفاهم الاستراتيجي مع إسرائيل في إطار النظام الإقليمي المزمع بناؤه، ومشروع المعارضة الوطنية والشعبية القائم على الالتزام بالمصالح الوطنية والقومية للأردن والمنطقة في إطار أية تسوية يتم التوصل إليها مع إسرائيل.

وقد نجحت الحركة الشعبية الأردنية في الفترة الأخيرة في تحقيق بعضاً من المكاسب الهامة نسبياً، أعطتها المزيد من الزخم في مواجهة سياسة النظام وإجراءاته. ففي تحركاتها ضد زيارة النابيين (محمد رأفت وحماة فراعنة) إلى إسرائيل، جددت الحركة الشعبية الأردنية تأكيداً زيف تمثيل البرلمان في الأردن لمصالح الشارع بفئاته الاجتماعية المختلفة. كما نجحت الحركة الشعبية في كسر قرار الحكومة الخاص بالمطبوعات، والذي كان من أهدافه التضييق على الحريات الديمقراطية، والعودة بالبلاد إلى زمن الأحكام العرفية، لكن هذه المرة في ظل قوانين تبدو في ظاهرها شرعية ودستورية. كما تمكنت الحركة الشعبية من كسر قرار الحكومة بمصادرة صناديق الاحتياط التابعة للنقابات المهنية، والهدف إلى تطويق هذه النقابات وشل يدها عن ممارسة دورها سياسياً واجتماعياً، والعمل على احتوائها بذريعة حصر نشاطها في الجانب النقابي.

ورغم ما تصادفه الحركة الشعبية في المنطقة العربية من معوقات في طريق نهوضها وتزخيم فعلها، فإن العديد من المؤشرات والدلائل البارزة يؤكد أنها تتمتع بمعظم العوامل التي تؤهلها للعب دور أكثر تأثيراً في مجرى الحياة السياسية في المنطقة، وفي التأثير على قرارات حكوماتها، ولجم سياسة التطبيع مع الجانب الإسرائيلي رضوخاً للضغط الأميركي. إن

من أبرز معيقات نهوض الحركة الشعبية ضعف قواها السياسية المنظمة، وضعف التنسيق بين أطرافها وانضوائها في أطر جبهوية وفق شعارات سياسية ومهام لا خلاف حولها كمجابهة التطبيع والتمسك بالحقوق الوطنية والقومية، في مقدمها حق شعوب المنطقة في تحرير أرضها المحتلة وممارسة السيادة عليها، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس. في هذا الجانب تلعب الحركة الشعبية الفلسطينية دوراً مميزاً في استنهاض مجمل الحركة الشعبية العربية، ولعل دروس الانتفاضة، وهبة أيلول / سبتمبر ٩٦ وهبة الدفاع عن الأرض (آذار - نيسان /مارس /ابريل ١٩٩٧) وغيرها من التحركات الجماهيرية وأخرها ما جرى بعد جريمة حاجز ترقوميا تشكل مثلاً ساطعاً على ذلك.

٤- شهدت الساحة الدولية عدداً من التطورات البارزة، بعضها على صلة مباشرة بمسائل الشرق الأوسط، كالمواقف المتباينة في الأزمة العراقية - الأميركية، وبعضها الآخر لم يكن على صلة بها، إلا أن انعكاساتها مست المنطقة، التي تنعكس فيها بوضوح التطورات الدولية، تحديداً تلك التي على صلة بالتنافس بين الدول الكبرى على المصالح، وعلى إعادة صياغة العلاقات بين الأقطاب الرئيسيين. وفي هذا الإطار نمجّل ما يلي:

أ - الأزمة العراقية - الأميركية حول تفتيش المواقع السيادية (القصور الجمهورية) كانت واحدة من القضايا التي تكتفت فيها المنافسة الدولية على المصالح في المنطقة، ولعبت دوراً في إبراز حدة هذه المنافسة بين الأقطاب الرئيسيين.

في هذا السياق يُفهم الاعتراض الروسي والأوروبي (الفرنسي تحديداً) على السياسة الأميركية نحو العراق، حيث تجاوز الخلاف مسألة المصالح المباشرة المرتبطة بالأزمة العراقية نحو الصراع على ترسيخ آليات للعلاقات الدولية. فالولايات المتحدة تصرفت وكأنها الطرف المقرر، منفرداً، لمصير منطقة الشرق الأوسط، والمُخول بتفسير قرارات الشرعية الدولية ووضع آليات لتطبيقها، دون العودة إلى المنظمة الدولية، وفي هذا التصرف تجاهل لدور الآخرين.

وبنظرة أشمل إلى طبيعة العلاقات والمنافسة بين الدول الكبرى نلاحظ أن الخلاف يدور في أكثر من مساحة، فهناك توسيع الحلف الأطلسي شرقاً بزعامة الولايات المتحدة، بما يعكسه ذلك من محاصرة لروسيا الاتحادية، وهناك التنافس على حل الصراعات الإقليمية في البلقان، وهي كلها قضايا تترايط فيما بينها لتعكس ميزانا للقوى غير مستقر لم يوفر للولايات المتحدة الشروط الآيلة لاعتراف الآخرين بزعامتها المتفردة على نظام عالمي يقوده القطب الواحد:

وإذا كانت اتفاقية عزيز - أنان لحل الأزمة العراقية - الأميركية قد تضمنت الكثير من الشروط الأميركية، إلا أن نجاح المجتمع الدولي في إرغام الولايات المتحدة على العودة للتعاطي مع قضية العراق عبر بوابة مجلس الأمن، ومنعها من التفرد في تفسير القرارات ووضع آليات تطبيقها، هو في حد ذاته إعلان عن فشل واشنطن تكريس نفسها شرطي العالم وزعيمته، وتكريس صيغة زعامة القطب الواحد له.

ب - ومما يضيف موقف الولايات المتحدة المتشدد مع العراق ليس فقط كونها تنزع إلى تجاهل الآخرين وتجاوز مصالحهم، بل أيضاً بفعل ما

دخل على سياستها المعلنة باسم «الاحتواء المزدوج» إزاء العراق وإيران من تطور. إذ من الملاحظ أن الولايات المتحدة تتشدد مع البلد الذي أجمعت دوائر المراقبين على تراجع واضح في قدراته العسكرية. بالمقابل تمارس سياسة ليونة وانفتاح مع إيران، البلد المعترف دولياً بقوته العسكرية، وترشحه للولايات المتحدة ليمتلك السلاح النووي خلال السنوات القليلة القادمة. وواضح لحلفاء الولايات المتحدة وخصوصاً أنها هذا الانفتاح على إيران، أسقط المبادئ الأميركية المعروفة، معياً وراء مصالح نفطية أميركية في منطقة بحر قزوين، بل وفي داخل إيران نفسها، من موقع التنافس مع مصالح دول أوروبية وآسيوية.

ج - ويسجل للولايات المتحدة تحقيقها اختراقاً استراتيجياً في مجال الطاقة الدولية عندما حصلت واشنطن على موافقة مبدئية من خمس دول في آسيا الوسطى (تركمنستان وجورجيا وأذربيجان وتركيا وكازخستان) على تشكيل كونسورتيوم نفطي بقيادة شركات أميركية لمد خطوط لأنابيب النفط والغاز من مناطق إنتاجها في بحر قزوين إلى الأسواق العالمية. وفي هذه الخطوة دلالات جديدة على حدة التنافس الأميركي مع روسيا وأوروبا على استثمار مناطق الطاقة في العالم.

د - وتعتبر الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا صيف العام الماضي مسرحاً آخر ترصد عليه موازين القوى الدولية. وشكل الحل الذي قدم لهذه الأزمة تعبيراً عن محاولة الولايات المتحدة، مرة أخرى لرسم ملامح علاقات دولية تأخذ بالاعتبار الموقع الاقتصادي الأميركي، وتحاول أن تكرر واشنطن زعيمة منفردة للعالم، حيث استطاعت عبر نفوذها في صندوق النقد الدولي أن تفرض رؤيتها للأزمة وللحل معاً، وأرغمت

اليابان على المشاركة في خطة الصندوق الدولي لدعم إقتصادات جنوب شرق آسيا بمبلغ ٤٣ مليار دولار.

تأتي هذه الخطوة في محاولة من الولايات المتحدة لكبح نزوع اليابان نحو الاستقلال الأوسع عن سياسة الولايات المتحدة وللتنحيز من ضغوطها الاقتصادية وتدخلاتها المستمرة في هذا المجال. ومقابل التجربة اليابانية التراجعية أمام الضغط الأميركي برزت التجربة الصينية التي عبرت في الأزمة عن تماسك اقتصادي لاقت.

لقد حافظت الصين على تماسكها الاقتصادي إبان الأزمة الأخيرة، وعلى موقعها المؤثر إقليمياً، مما يؤكد أن قدرة الولايات المتحدة على لعب دور المقرر المنفرد في منطقة جنوب شرق آسيا لا زالت موضع نقاش، وإن احتمالات قيام نظام القطب الواحد لا زالت بعيدة نسبياً.

هـ- ولا يمكن عزل قمة لندن الآسيوية - الأوروبية (١٩٩٨/٤/٣) عن الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا، كما لا يمكن عزلها عن المنافسة الدولية في الإمساك بالاقتصاد العالمي، وفي بحث كل تكتل اقتصادي عن سياسة حمائية خاصة به في ظل نظام العولمة الاقتصادية الذي يوفر للولايات المتحدة الفرص الأفضل للإمساك بالأسواق والاستثمار بأرباحها.

وإذا كان زعماء آسيا قد ذهبوا إلى قمة لندن وهم يدركون أن أوروبا لن تقدم لهم أي دعم مالي خارج الإطار الحالي للمساعدات التي يقدمها صندوق النقد والبنك الدوليان، إلا أن تلاقي الطرفين، الأوروبي والآسيوي في خطة تساندية تقوم على تشجيع الاستثمارات الأوروبية في البلدان الآسيوية، يشكل رغبة مشتركة في الحد من الريادة السياسية التي استأثرت بها الولايات المتحدة في معالجة الأزمة الآسيوية. ويمكن لهذه الرغبة أن

تفتح على دعم أوروبا لليابان في مواجهة الضغوط الأميركية المتزايدة ومن تأثير انتقادات واشنطن للسياسة الاقتصادية اليابانية. كما كان، في السياق نفسه، لوجود الصين في القمة تأثير بالغ الأهمية، نظراً لما يمكن أن تشكله من فرص استثمارية للرأسمال الأوروبي.

تحت شعار «إذا عانت آسيا اليوم فإن أوروبا ستعاني غداً» من المفترض أن تنعكس قمة لندن في الفترة القادمة مزيداً من التطوير في العلاقات الاقتصادية الأوروبية - الآسيوية. في مواجهة اتجاهات الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة.

مما تقدم يتضح أن نزوع الولايات المتحدة لفرض هيمنتها من موقع أحادية القطبية في الزعامة الكونية يصطدم بمعارضة أخذة بالاتساع من الأقطاب الرئيسيين الفاعلين دولياً. إذ هذه الحالة التنافسية القائمة تنعكس إيجاباً على منطقتنا لجهة الآفاق التي تفتحها على احتمالات بداية تراخي القبضة الأميركية.

٥ - من الطبيعي أن يشكل النزاع العربي - الإسرائيلي هو الآخر ميداناً لرصد تطور العلاقات الدولية. وقد شهد هذا النزاع تطورين هامين، مثلاً بزيارة وزير الخارجية البريطاني إلى المنطقة، وبالمداخلات الدولية ربطاً بالمشروع الإسرائيلي للانسحاب من جنوب لبنان. والتطوران يوضحان أن الولايات المتحدة، بصفتها الراعي الرئيسي للتسوية في المنطقة، بدأت تتعرض لمزاحمة أوروبية فاعلة إلى حد ما.

أ - تصريحات كوك عند زيارته لجبل أبو غنيم الواضحة ضد الاستيطان، وتأكيد أنه القدس الشرقية هي جزء من الأرض المحتلة

وعاصمة للدولة الفلسطينية.. هذه التصريحات جاءت متعارضة مع الموقف البريطاني من الأزمة العراقية - الأميركية، الذي تحرك تحت ظلال الموقف الأميركي.

لقد حرصت بريطانيا، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أن ترسم هامشاً واضحاً بينها وبين السياسة الأميركية. وهو الهامش الذي يفصل بين موقف الاتحاد الأوروبي وبين موقف واشنطن. فالولايات المتحدة، كما هو واضح، آخذة في تكيف موقفها مع سياسة حكومة نتنياهو، بينما استندت مواقف كوك إلى قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام. من هنا كانت زيارته إلى جبل أبو غنيم من موقع الاعتراض على الاستيطان، ومن موقف الاعتراف بالقدس الشرقية أرضاً فلسطينية محتلة وعاصمة للدولة الفلسطينية.

ورغم أن كوك لم يطرح مبادرة أوروبية للحل في المنطقة، إلا أن التحرك الأوروبي - ممثلاً بكوك - يشير إلى أن أوروبا آخذة بالاهتمام أكثر فأكثر بالقضية الفلسطينية، من موقع التمايز الواضح عن الموقف الأميركي. ومن المتوقع أن يتطور هذا الاهتمام الأوروبي بالقضية الفلسطينية، وإن يعبر عن نفسه بمواقف وتصريحات وربما مبادرات لاحقاً. لكن هذا يبقى رهناً بعدد من العوامل، من بينها، وأكثرها أهمية تصليب الموقف الفلسطيني لإبراز فشل المبادرة الأميركية في توفير الحل المتوازن، وهو ما يوفر هامشاً أوسع لمداخلات أوروبا وسواها من الدول الكبرى.

ب - بدوره لا يقل الموقف الفرنسي من المناورة الإسرائيلية في جنوب لبنان أهمية عن موقف كوك في جولته الأخيرة. ويكتسي الموقف الفرنسي أهمية أنه يجيء في سياق خلق توازن دولي في الموقف من

مناورة حكومة نتتياهو بإعلائها عن عزمها الانسحاب من جنوب لبنان، بشروط أمنية محددة، مخلفة في مضمونها لآليات تطبيق القرار ٤٢٥ كما نص عليه مجلس الأمن في قراره الرقم ٤٢٦. وليس خافياً أن أهداف مناورة حكومة نتتياهو هو الفصل بين المسارين السوري واللبناني، كما ليس خافياً أن مناورة حكومة نتتياهو تلقى تليداً غير خفي من واشنطن، التي دعت اللبنانيين إلى «التعامل إيجاباً» مع الاقتراح الإسرائيلي. وفي موقف واشنطن ما يجدد التأكيد أنها أخذت في تكيف موقفها مع مواقف حكومة ائتلاف اليمين الإسرائيلي، ليس فقط على المسار الفلسطيني، بل وكذلك على المسار السوري. قدعم الولايات المتحدة لمحاولة نتتياهو الفك بين المسارين اللبناني والسوري، يصب في نهاية الأمر، في إفساح الطريق أمام إسرائيل للاستفراد بلبنان واضعاف سوريا.

من هذه الزاوية يأتي الموقف الفرنسي بمبولة رفض الفصل بين المسارين السوري واللبناني ليخلق توازناً في المداخلات الدولية. كما يأتي تماسك الموقفين اللبناني والسوري ليشكل أرضية يقف عليها الموقف الفرنسي، في إطار مراكمة التدخل الأوروبي في شؤون الشرق الأوسط من موقع المزاخمة المستمرة للدور الأميركي.

إن مثل هذا التدخل لا يؤشر في الوقت الراهن إلى قرب ولادة مبادرة أوروبية خاصة بالمنطقة، لكنه يبرز الحرص الأوروبي على أن يكون الحل المرتقب حلاً متوازناً مقبولاً من كل الأطراف، ولعل نموذج الحل الذي تم التوصل إليه مؤخراً في أيرلندا مسجلاً نهاية لمأساة دامت أكثر من ثلاثين سنة، لعل في هذا النموذج ما يشجع المضي بالجهود المبذولة أوروبياً، للإسهام في بلورة حل متوازن للصراع العربي - الإسرائيلي

وللقضية الفلسطينية.

إن الحل الوسط الذي تم التوصل إليه في أيرلندا يؤكد حقيقة أن ما من حل قابل للحياة إلا إذا قام على قبول كافة الأطراف له، بعيداً عن الإذعان والإرغام وفرض الشروط المسبقة، والحلول المنحازة. فضلاً عن ذلك فما من حل يمتلك القدرة على الحياة إذا ما تمت صياغته من خلف أصحاب القضية الحقيقيين. من هنا، على سبيل المثال، أهمية طرح الحل الأيرلندي على الاستفتاء الشعبي، وأهمية تشكيل برلمانات بمستويات مختلفة، وفق نظام التمثيل النسبي، للإشراف على تطبيق الاتفاق، بما يتيح لكافة القوى، المؤيدة للحل والمعارضة له، من ممارسة دورها ميدانياً بكل حرية وديمقراطية.

الدولة المستقبل والسيادة الوطنية (10)

١- تتكاثف الوقائع والمؤشرات على بلوغ عملية أوسلو نقطة الاستعصاء التي تقوض المراكز التي قامت عليها، فتوقفت بعد بروتوكول الخليل (٩٧/١/١٦) على عتبة الاستحقاقات الجادة المتوقعة على إسرائيل في المرحلة الانتقالية^(٥): إعادة انتشار على ٣ مراحل (نبضات) في الضفة الغربية باستثناء

(٥) بعد إجازة إعادة الانتشار من مدن الضفة الغربية باستثناء الخليل)، ثم انتخابات المجلس الفلسطيني (٩٦/١/٢٠) فاعطى المجلس الوطني لتعديل الميثاق (٩٦/٤) خطوات مترابطة بموجب اتفاق أوسلو ٢ (٩٥/٩/٢٨)، ثم تأجيل إعادة الانتشار في الخليل الذي كان من المفترض أن يطبق في آذار/مارس ٩٦، مما اقتضى مفاوضات جديدة بعد مجيء حكومة نتنياهو (إثر انتخابات أيار/مايو ٩٦) ألحقت إلى التوقيع على بروتوكول الخليل (٩٧/١/١٦) الذي أبقى ٢٠٪ من مساحتها النوعية (قلب المدينة) بيد المستوطنين.

أما عملية إعادة الانتشار في الضفة الغربية باستثناء المناطق التي يندرج بحثها في نطاق مفاوضات الوضع الدائم، فقد نص اتفاق أوسلو ٢ على إتمامها على ٣ مراحل وفي غضون ١٨ شهراً من تاريخ تولية المجلس الفلسطيني (٩٧/٣/٦)، أي في: ٩٦/٩/٦، ٩٧/٣/٦، و ٩٧/٩/٦.

وأتى بروتوكول الخليل ليترك تحديد مسلة إعادة الانتشار في كل مرحلة (نبضة) لإسرائيل وحدها بعد أن كان شأنها تقاضياً بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بموجب اتفاق أوسلو ٢، وغیر روزنامة إعادة الانتشار، فرحل النبضة الأولى إلى ٩٧/٣/٦ والنبضة الثالثة حتى منتصف عام ٩٨. إثر ذلك، أعلنت إسرائيل عن النبضة الأولى في ٩٧/٣/٦، فأتت هزيمة (٢ بالمئة من منطقة ج و ٧ بالمئة من منطقة ب)، مما اضطر السلطة إلى رفضها.

المناطق المشمولة بمفاوضات الوضع الدائم (القدس، المستوطنات، المواقع العسكرية، الحدود)، الممر الآمن بين الضفة والقطاع، الإفراج عن الأسرى والمعتقلين، المرفأ، المطار، تفكيك الإدارة المدنية في الضفة الغربية التابعة للحكم العسكري الإسرائيلي، السيطرة على المياه..

وفي هذا الإطار، فإن المبادرة الأميركية المخفوضة بعد إستيعاب تعديلات عليها لصالح إسرائيل ليست أكثر من وسيلة، وبأقل كلفة ممكنة للطرف الإسرائيلي، لختتم المرحلة الانتقالية كمرحلة مستقلة وقائمة بذاتها نصت عليها بوضوح اتفاقات أوسلو . إن هذه المبادرة هي مخرج عملي مؤقت، بأقل كلفة ممكنة للطرف الإسرائيلي، لختتم المرحلة الانتقالية والدخول في مفاوضات الحل الدائم ضمن شروط وتحديات اتفاقيات أوسلو، دون أن يكون ثمة افق مرئي لإتجاز هذا الحل. وهذا ما يقود إلى إشغال المساحة التي تفصلنا عن انتهاء الفترة الزمنية المحددة للمرحلة الانتقالية (١٩٩٩/٥/٤) بالتفاوض حول المبادرة الأميركية وآليات تطبيقها، وبما يوحى باستمرار عملية أوسلو وتقدمها. وهذا يترتب عليه، إدامة ما لنجز من الحل الانتقالي القائم على الحكم الذاتي لفترة زمنية غير محددة، أي بما يتجاوز استحقاق ١٩٩٩/٥/٤ أنف الذكر.

من هنا سلبية المبادرة الأميركية وخطورة بعدها التواطؤي مع إسرائيل، لقد تحولت هذه المبادرة بعد تبنيها الرسمي من قبل السلطة الفلسطينية، إلى مظلة لتجاذبات أميركية - إسرائيلية على خلفية تباين، أني ومحدود، بين رؤية للقوة العظمى للمنحى الراهن للتسوية وأولويات التركيز في ضوء مصالحها الإجمالية، وبين نزوع هذه القوة الإقليمية إلى مكاسب إضافية يمكن أن تخل، راهناً على الأقل، بالتوازن الإجمالي للسياسة الأميركية بإزاء التسوية، والترتيبات الإقليمية قيد الإنجاز. إن الضنجة التي

تثيرها هذه التجاذبات، الناجمة عن تباين حقيقي وإن يكن غير جوهري في الرؤى السياسية، لا يجب أن يحجب عنا حقيقة رسوؤها بعد حين، على توافق أميركي - إسرائيلي تشكل قاعدته المبادرة الأميركية بمضمونها الرئيسي، والتي تضعنا عملياً مع ذوو استحقاق ٤ / ٥ / ١٩٩٩، تاريخ انتهاء المرحلة الإنتقالية بحسب أوسلو، أمام استمرار الأمر الواقع الاحتلالي - الاستيطاني لأمد غير محدود تحت مظلة الحكم الذاتي.

انطلاقاً من هذا يطرح نفسه بالحاح السؤال التالي: في ضوء اقتراب الموعد المحدد وفقاً للاتفاقات الموقعة، لنهاية المرحلة الإنتقالية قبل إنجاز معظم وأهم قضايا هذه المرحلة، وهذا ما بات بحكم المؤكد حتى في حال تطبيق المبادرة الأميركية.. ما هي الاحتمالات والخيارات التي سنقف أمامها؟

• الاحتمال الأول: هو القبول، الضمني أو الصريح، بتحديد هذا الموعد. إن مؤشرات هذا الاحتمال ومقدماته قائمة في المبادرة الأميركية التي تتجاهل النبضة الثالثة من إعادة الانتشار وتحيلها - عملياً - للبحث في إطار لجنة ثلاثية تعمل بالتوازي^(٥) مع مفاوضات الوضع الدائم، ما يعني عملياً إحالتها إلى جدول أعمال هذه المفاوضات. والأمر نفسه سينطبق على

(٥) إن مصطلح التوازي في هذا السياق يعني إحالة متعددة الأوجه: فالقضايا العالقة من المرحلة الإنتقالية تحال إلى جدول أعمال مفاوضات الوضع الدائم فتكون الميزة المحققة إسرائيلياً هي إدخالها في سرداب بلا نهائية باعتبار هذه المفاوضات غير مسبوقة زمنياً، فتصبح هذه القضايا جزءاً منها. وفي هذا السياق تصبح النبضة الثالثة جزءاً من موضوع أوسع يطول حدود المستوطنات والقدس و«الكيان للفلسطيني»، فتتدرج النبضة الثالثة في هذا الإطار.. ويصبح الأمر الآمن جزءاً من الترتيبات الجغرافية و«السيادية» المندرجة في إطار الوضع الدائم.. وتصبح السيطرة على المياه جزءاً من القضايا «السيادية» والأمن المالي.. وهكذا..

قضايا المرحلة الانتقالية الأخرى التي ما زالت معلقة، فالمبادرة الأميركية تلحظ استئناف مفاوضات الوضع الدائم في الأسبوع الأخير (الثاني عشر) من روزنامة تطبيق المبادرة.

إن إحالة قضايا المرحلة الانتقالية إلى جدول أعمال مفاوضات الوضع الدائم يجعل - بحكم التقارب أو التداخل القائم موضوعياً - الأولى جزءاً من الثانية مع احتمال أن تحل مكانها أو أن تتقدم عليها: فتحل قضية النازحين أو جوانب معينة منها مكان قضية اللاجئين، وتسبق المفاوضات حول النبضة الثالثة تلك المتعلقة بالانسحاب من الضفة الغربية أو على مواصلة المفاوضات حول العمر الأمن بين الضفة وغزة، أو يجري تبادل لكل هذا أو لجزء منه بالمحاور الاستراتيجية للبنية التحتية الإسرائيلية (عابر السامرة، عابر يهودا، الطريق رقم ٦٠...).

إن مصير المستوطنات والقدس واللاجئين والوضع القانوني - السياسي للكيان الفلسطيني ومساحته وحدوده وعلاقاته الخارجية.. بدأ التحضير للبت بها منذ اليوم الأول للمرحلة الانتقالية، ولم تنتظر الحكومة الإسرائيلية (تحالف الوسط واليسار الصهيوني سابقاً، والائتلاف اليميني - الديني حالياً) انقضاء خمس سنوات لولوج أبوابها. وبقدر ما تقترب من استحقاق ٩٩/٥/٤ تحشد إسرائيل ما تستطيع من إمكانيات لفرض تصورها حول مصير هذه القضايا التي تشكل جوهر المسألة الوطنية: من خلال الوقائع الميدانية بالأساس.. وكذلك من خلال إقصاء هذه القضايا ما أمكن عن جدول أعمال المفاوضات.. لذلك فهي تسعى أن تهيل على قضايا الوضع الدائم القضايا المتبقية من المرحلة الانتقالية، فتنحول الأخيرة إلى سقف للمطالب الفلسطينية.

إسرائيل تعي أن مجرد بدء مفاوضات الوضع الدائم سيغطي على تكرارها لاستحقاقات المرحلة الانتقالية. أكثر من هذا، هي تترك أن الاهتمام سيتمحور حول بدء هذه المفاوضات وليس القضايا التي تتناولها، أكانت من صلب جدول أعمالها أو مرحلة إليها من الفترة الانتقالية، فالمهم هو الانتقال إلى مفاوضات الوضع الدائم وليس ما يدور بين جدرانها.

إن أي قبول، ضمنى أو صريح، بتمديد موعد ٩٩/٥/٤ - الموعد المفترض لنهاية المرحلة الانتقالية بحسب اتفاقات أوسلو - يمكن أن يشكل كارثة وطنية إذ ينطوي على تسليم باستمرار الاحتلال إلى أمد غير محدد وتحويل الحل الانتقالي، القائم على الحكم الذاتي الخاضع لهيمنة الاحتلال، إلى حل نهائي سواء كان ذلك مرسماً أو بالأمر الواقع.

• الاحتمال الثاني: في ضوء استبعاد إمكانية التوصل إلى اتفاق مقبول وطنياً مع حكومة نتنياهو حول الوضع الدائم، فإن البديل لهذا الخيار الكارثي الذي أتينا عليه، البديل هو الإعلان عن بسط سيادة دولة فلسطين على الأراضي المعترف بها دولياً كأراضٍ فلسطينية (الضفة، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة حتى حدود ٤ حزيران ٦٧).

هنا، لا بد من جلاء نقطة فائقة الأهمية تكون في العادة موضع التباس أو غموض (متعمد لدى بعض أوساط السلطة، وغير مقصود لدى قطاعات واسعة من الرأي العام الفلسطيني): ما نحن بصدد ليس إعلاناً للاستقلال، فالدولة الفلسطينية المستقلة سبق أن أعلنت في ١٥/١١/٨٨ على يد المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في دورته الثامنة عشرة. وحازت هذه الدولة على اعتراف أكثر من مئة دولة في العالم. ومن باب أولى أن نؤكد أيضاً أن ما نحن بصدد ليس إعلاناً عن دولة مستقلة بدون

تعيين لحدودها، أو دولة مستقلة في «المناطق المحررة»^(*). فهذا الإعلان يقع خلف خطوة إعلان الإستقلال في دورة الجزائر، فضلاً عما ينطوي عليه من مخاطر منقضيها بعد قليل.

وأخيراً، فإن ما نحن بصده ليس إعلاناً ببسط السيادة دون تحديد جغرافي أو بما يقتصر على «المناطق المحررة». ففي هذا تراجع عن المشروع الوطني القائم على انتزاع الاستقلال الوطني وبناء الدولة المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧. كما أنه ينطوي على التسليم بالأمر الواقع الإحتلالي - الاستيطاني على غالبية الأراضي الفلسطينية المحتلة. بل يفسح في المجال أمام إسرائيل كي تعلن، من جهتها وبخطوة من طرف واحد، على ضم هذه الأراضي. فإعلان بسط السيادة على جزء من الأراضي يترك ما تبقى منها عرضة لإطلاق العنان أمام الأطماع الإسرائيلية وشهوتها للتوسعية كي تعبر عن نفسها بدون قيود. وهو يقدم مدخلاً، لن تحجم عنه إسرائيل ولن تتردد في استثماره، لفك الاشتباك الصراع في موضوع بسط السيادة بين قسم أعلنت عليه السيادة الفلسطينية وآخر ستعلن عليه من خلال الضم السيادة الإسرائيلية.

استحقاق ٩٩/٥/٤، موعد انتهاء المرحلة الانتقالية، يضعنا عملياً أمام ثلاثة خيارات: الخيار الإسرائيلي وقوامه الضم. الخيار الأميركي وهو

(*) المقصود هنا هو ٦٧ بالمئة من مساحة غزة (أي باستثناء المستوطنات والحدود ومنطقة المنشآت العسكرية) + منطقة أريحا + المناطق (أ) في الضفة الغربية أي المدن، وأحياناً يضاف إليها المناطق (ب)، حيث تمارس السلطة الفلسطينية صلاحياتها المدنية. ويضاف إلى كل هذا المساحة التي متوول إلى السلطة في حال نجاح المبادرة الأميركية وتطبيقها.

استمرار الأمر الواقع لأمد غير محدد. الخيار الوطني الفلسطيني وهو إعلان بـسط سيادة دولة فلسطين على الأراضي المعترف بها دولياً كأراضٍ فلسطينية. وهذا الإعلان يعني عودة إلى حالة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ومحوره طرف يحتل أرض شعب آخر ويحرمه منها ومن حقه في تقرير مصيره عليها، الأمر الذي يمهد لإرساء مفوضات الوضع الدائم على أسس جديدة، حيث ستقوم بين دولتين، إحداهما (أي إسرائيل) تعطل سيادة الأخرى (أي فلسطين) على أراضيها من خلال استمرار الاحتلال والاستيطان وإدارة الظهور لقرارات التشريعية الدولية. إن رفع السيادة المعطلة على الأرض الفلسطينية هو موضوع الصراع وثالياً للمفوضات بين دولتين. هكذا نواجه الأمر الواقع الإسرائيلي بأمر واقع فلسطيني، بمقتوره أن يدير الصراع متجاوزاً قيود اتفاقات أوسلو ومتحرراً من إملائها.

لكن التلويح الكلامي بهذا الخيار، خيار إعلان بـسط سيادة دولة فلسطين على أراضيها المعترف بها دولياً، ليس كافياً، ولا يمكن أن يعتبر وحدة جدياً. فالواضح أن هذا الإعلان سوف يجابه برود فعل عدوانية إسرائيلية حادة.

مواجهة ردود الفعل هذه والتصدي لها يتطلب إعداداً لا يقتصر على الجوانب السياسية - القانونية أو التقنية، على أهميتها البالغة وضرورة أن تولى أقصى الجهد الممكن. بل هو في الأساس إعداد سياسي جوهره تبينة قوى الشعب وتوحيد صفوفه للصمود بوجه الخطوات العدوانية الإسرائيلية المقبلة حتماً وصدها. إن وقف المفاوضات الجارية وتفعيل الحوار الوطني بهدف استعادة الوحدة الوطنية هو أبرز متطلبات الاستعداد لهذا الاستحقاق الخطير القائم خلال فترة وجيزة نسبياً.

إن اقتراب موعد انتهاء المرحلة الانتقالية بالاستحقاقات التي يطرحها هو عامل إضافي لانتهااء من الانقسام السياسي (بقواه السياسية والاجتماعية) الفلسطيني حول موضوع اتفاقات أوسلو. رهان القوى على أوسلو كمرر للاستقلال الوطني يقترب الآن من المحك النهائي الذي يبرز عدم جدوى هذا الرهان. وبالتالي تتسع القاعدة الموضوعية لإمكانية استعادة الإجماع الوطني على أساس تجاوز اتفاقات أوسلو.

تجاوز أوسلو ليس بالضرورة العودة إلى النظام القديم، أي إلى واقع الاحتلال حسب ادعاء البعض في محاولة فاشلة لإثبات عدم وجود خيار خارج نطاق المسار الذي اختطته هذه الاتفاقات. تجاوز أوسلو يعني في الحالة المحددة التي نواجهه: التقدم نحو الاستقلال الوطني. هذا هو الخيار الذي نطرح كخيار رئيسي. وهو خيار يفتح على إمكانية استعادة الإجماع الوطني على هذا الأساس، ويوفر شروط توحيد الحركة الشعبية عليه، بصرف النظر عن موقف السلطة أو الشريحة المهيمنة فيها.

٢- الخلفية القانونية والشرعية الدولية لإعلان بسط سيادة دولة فلسطين على الأراضي المعترف بها دولياً كالأرض الفلسطينية يوفرها القرار الرقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩/١١/٤٧ بعنوان: «التوصية بخطة لتقسيم فلسطين»، حيث ورد في الفقرة (٣/أ) من القرار المذكور ما يلي: «تتشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي للخاص بمدينة القدس،... على ألا يتأخر ذلك، في أي حال، عن ١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨. أما حدود الدولة العربية، والدولة اليهودية، ومدينة القدس، فتكون كما وضعت في الجزأين

الثاني والثالث أنهاء. كما ورد في الفقر (٤/أ) من نفس القرار ما يلي: «تكون الفترة ما بين تبني الجمعية العمومية توصيتها بشأن مسألة فلسطين، وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية (أي من ٢٩/١١/٤٧ وحتى ١٠/١٠/٤٨)، فترة إنتقالية».

والجدير بالذكر أن القرار ١٨١ تناول بالتفصيل محددات الدولة العربية (٤٤,٥ ٪ من مساحة فلسطين) والدولة اليهودية (٥٥,٥ ٪) ومدينة القدس (كيان منفصل خاضع لنظام دولي خاص)، فرسم الحدود وحدد الخطوات التمهيدية للاستقلال، وإنتخاب «الجمعية التأسيسية» لكل من الدولتين وشروط المواطنة والإتحاد الاقتصادي الفلسطيني الخ...

وإستناداً إلى هذا القرار تم الإعلان عن دولة إسرائيل فبسطت سيادتها على المساحة المحددة لها وتجاوزتها بعد حرب ٤٨ (ولاحقاً في ٤٩)، وكان هذا القرار إلى جانب القرار ١٩٤ هو الأساس في قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة (القرار ٢٧٣ بتاريخ ١١/٥/٤٩ الصادر عن الجمعية العامة بعنوان «قبول إسرائيل» عضواً في الأمم المتحدة). غير إن الدولة الفلسطينية لم تعلن بالتوازي مع الدولة اليهودية، فتأخر هذا الإعلان حتى العام ٨٨ (دورة المجلس الوطني الـ ١٨)، وما زالت سيادة هذه الدولة على أراضيها حتى هذه اللحظة معطلة.

وإذا كان قرار الجمعية العمومية الرقم ١٨١ يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب الفلسطيني في السيادة والإستقلال الوطني، فإن إتفاق أوسلو، بالمستوى الراهن الذي بلغته تطبيقاته وأمام الاحتمالات المؤكدة في عدم التوصل إلى إتفاق حول حل دائم بسقف إنتهاء المرحلة

الانتقالية، اتفاق اوسلو لا يتعارض مع هذا استناداً إلى انه حدد المرحلة الانتقالية لفترة لا تتجاوز الخمس سنوات^(*) . وبالتالي تبقى الخيارات بعد هذه الفترة مفتوحة. ومن المؤكد أن من مصلحة حكومة ننتياهو أن تستمر المرحلة الانتقالية وسقفها الحكم الذاتي، وهذا ما يقع على النقيض من المصلحة الفلسطينية التي تجد خيارها الوطني في إعلان بسط سيادة دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية المعترف بها دولياً، مما يرفع الصراع إلى مستوى جديد ويفتح على إرساء مفاوضات الوضع الدائم بين دولتين على أسس جديدة.

رد الفعل الإسرائيلي على إعلان بسط السيادة سيكون قوياً، حيث تملك إسرائيل، من موقعها، أكثر من خيار بوسعها اللجوء إليه. وبإمكاننا، أولاً، أن نتصور ثلاث خيارات بوسع إسرائيل أن تعتمد أي منها، أو بعضها، أو كلها مجتمعة:

• الخيار الأول: تعلن الحكومة الإسرائيلية بسط سيادتها على أقسام واسعة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يعني ضمها إلى دولة إسرائيل. والمعروف انه سبق لحكومة ننتياهو أن ناقشت مشروعين للضم على قاعدة خارطة المصالح الأمنية (مقدم من وزير الدفاع اسحق مردخاي) وخارطة المصالح الوطنية (مقدم من وزير البنى التحتية أرييل شارون).

(*) حسب المادة ٣ بند ٤ من الاتفاقية الانتقالية (اوسلو ٢) فإن الصلاحيات الممنوحة لرئيس السلطة والمجلس الفلسطيني (التشريعي) سينتهي مفعولها في ٤/٥/١٩٩٩، إذ ينص هذا البند على: «يُنْتَخَبُ المجلس ورئيس السلطة التنفيذية التابعة للمجلس لفترة إنتقالية لا تتجاوز الخمسة أعوام بدءاً من توقيع إتفاق.... في ٤ أيلول / مايو ١٩٩٤».

والخارطة الأولى (مردخاي) تقطع ضمّاً ٥٥ بالمئة من مساحة الضفة: شريط غربي بعرض يتراوح من ٣ إلى ٦ كم + شريط شرقي يتراوح في ١٠ إلى ١٥ كم + محورين عرضيين يخترقان «يهودا والسامرة» + ضم ١٠٢ مستوطنة من أصل ٤٢ والأراضي المحيطة + القدس الشرقية ومحيطها بطبيعة الحال. أما الخارطة الثانية (شارون) فإنها تقطع حوالي ٧٠ بالمئة من مساحة الضفة: شريط شرقي بعرض ٢٠ كم + شريط غربي يتراوح من ٧ إلى ١٢ كم + ٣ محاور عرضية + دمج خارطة المستوطنات مع الخارطة الأمنية + القدس الشرقية ومحيطها.

وللضم سابقتين في تاريخ الاحتلال منذ العام ٦٧، الأولى للقدس الشرقية عام ٦٧، والثانية عام ٨١ تمهيدية لضم الجولان^(٥)، ما يسمح بتصور خطوة ضم في النطاق المشار إليه (خطة شارون، أو خطة مردخاي، أو أي خطة أخرى تولف بينهما) إمتداداً لخطوات الضم السابقة.

إن الضم، على افتراض إقدام الحكومة الإسرائيلية عليه، لا يعني أن نتيجته ستكون نهائية أو مفروغ منها أو ميثوس من احتمال أن تعيد إسرائيل النظر فيه أو تتراجع عنه. فقد مرت مياه كثيرة تحت جسور الصراع مع إسرائيل في السنوات الثلاثين الأخيرة ولن تمر هذه الخطوة بهدوء إقليمي (حيث عالجنا مظاهر التحسن في الوضعين العربي والإقليمي) أو دولياً (حيث لشرنا إلى الصعوبات التي تواجهها زعامة

(٥) حيث قررت إسرائيل فرض قواتها وسلطاتها وإدارتها في مرتفعات الجولان، مما استتبع صدور قرار مجلس الأمن الرقم ٤٨٧ (١٧/١٢/١٩٨١) الذي اعتبر القرار الإسرائيلي «مغنياً وباطلاً ومن دون فعالية على الصعيد الدولي».

أما بالنسبة للقدس وبعد ٣١ سنة من الاحتلال، فالجدير بالذكر أن رأياً من دول العالم البالغه ١٩٢ دولة لم تقم بالإعتراف بحق إسرائيل في السيادة على القدس الشرقية.

القطب الواحد في أكثر من موقع رئيسي في العالم، كما أشرنا إلى تنافس المصالح وصراعها في المنطقة وما توفره من مساحات مناورة لدولها وشعوبها والحركة الفلسطينية بالذات، والدور الأوروبي النازع دائماً إلى إعلان حضوره في المنطقة)، بل سوف تشكل استفزازاً هائلاً وتحدياً كبيراً للرأي العام الدولي.

إن إقدام إسرائيل على قرار الضم يناقض احكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، فأراضي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة هي أراضٍ محتلة بحسب قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ وما تلاه من قرارات الأمم المتحدة، ولا يجوز للقوة المحتلة أن تغير الوضع القانوني والسياسي للمناطق المحتلة. وهذا ما تؤكدُه أيضاً إتفاقيات كمب ديفيد (٧٨/٩) ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية (٧٩/٣) سارية المفعول حتى اليوم التي تمنع إسرائيل من تغيير الوضع القانوني والسياسي للضفة الغربية وغزة. إن خطوة الضم من جانب إسرائيل ستكون كافية للتهديد الجدي لما تم إنجازه في عملية السلام منذ زيارة الرئيس السادات للقدس (٧٧/١١).

إن الإعلان الإسرائيلي عن ضم أقسام من المناطق الفلسطينية المحتلة، في ظل الوضع المستجد في المنطقة على تراكبات ٣٠ سنة من النضال الوطني الفلسطيني، يأتي، إن وقع، في ظرف سياسي مغاير للذي ساد قبل ٣٠ سنة، وسيؤدي، على الأرجح، إلى خلق شروط تملّي إطلاق مفاوضات على نار ساخنة لمعالجة وتطوير ذيوله لأنه ينطوي على احتمال قوي بأن يتحول إلى نقطة تفجير فعلية للوضع الإقليمي بكامله. إن نتائج الضم، بهذا المعنى، متردّد سلباً على السياسة الإسرائيلية.

* الخيار الثاني: هو فرض الحصار الشامل على مناطق السلطة وإجراءات الخنق الاقتصادي التي يمكن أن تلجأ إليها إسرائيل. وهذا سلاح فعال لأنه، في حال تطبيقه على قطاع غزة مضافاً إليه المناطق (أ) في الضفة الغربية، سيؤدي إلى النتائج التالية: ١ - حرمان العمالة الفلسطينية من سوق العمل الإسرائيلي. ٢ - المساس بحركة الاستيراد والتصدير التي تمسك إسرائيل بمغاليقها. ٣ - حرمان السلطة الفلسطينية من المبالغ المجبأة في إسرائيل والتي تحولها إليها مباشرة.

المبلغ المحول من إسرائيل إلى السلطة يتراوح من ٥٠٠ إلى ٥٥٠ مليون دولار سنوياً (بلغ ٥٢٣ مليون دولار عام ١٩٩٧) ومصادره هي الضرائب والرسوم التي تجبى: ضريبة الاستيراد على السلع المستوردة عبر إسرائيل + ضريبة القيمة المضافة على المشتريات من إسرائيل + الرسوم على أسعار الوقود والسجائر والكحول وغيرها + ضريبة الدخل للعمال الفلسطينيين العاملين في المشاريع الإسرائيلية. وتشكل هذه الأموال (التي تطلق عليها السلطة أموال المقاصة في محاولة منها لتصوير الموقع الإسرائيلي في الموضوع جايباً وليس ممسكاً بعنق السلطة مالياً) حوالي ٦٢٪ من دخل السلطة (المقدر من وزارة المالية في موازنة ١٩٩٨ بـ ٨٧٧ مليون دولار)، وبالتالي فإن قطع هذه الأموال يؤثر إلى حدود بعيدة جداً على موارد السلطة وعلى مصالح الشرائح الطفيلية المستفيدة من الحالة السائدة، بما في ذلك الصفقات التي تُعقد تحت مظلة هذه العلاقات الاقتصادية، والاحتكارات التي تدار بحمايتها.

إن مواجهة إجراءات الخنق الاقتصادي، على صغوبته، أمر ممكن التحقيق. غير أنه يفترض الإقدام على خطوات تصطدم مع المصالح

الحيوية للشرائح الطفيلية المستفيدة، وتتمثل هذه الخطوات بما يلي:

- ١- تنمية الناتج المحلي. ٢- فصل العلاقة مع السوق الإسرائيلية. ٣- تنشيط المعونات الخارجية. ٤- إعادة النظر بأولويات السياسة الاقتصادية.
- ٥- مراجعة لأوجه الصرف وللموازنات المعتمدة. ٦- العودة إلى اقتصاد الانتفاضة بما هو توجه مجتمعي متكامل للإعتماد على الذات وعلى المجتمع الأسري والمحلي المتضامن لتغطية ما يكفي من احتياجات المواطنين وتلبية بهدف الحفاظ على الصمود.

وإذا كان بوسع إسرائيل من الناحية العملية ان تفرض الحصار الشامل على مناطق السلطة معزراً بحصار داخلي بين المدن بما يطول حركة الاقتصاد والمواطنين الخ.. فإن هذا يرتب تبعات باهظة ومسئوليات ثقيلة على إسرائيل التي ستعتبر أعمالها هذه وإجراءاتها عملاً عدوانياً وإعلان حرب من قبل دولة على دولة، حيث يتيح القانون الدولي للدولة الفلسطينية الدفاع المشروع عن النفس بما يتضمنه ذلك من طلب مساعدة من دولة صديقة أو التوجه لتفعيل «معاهدة الدفاع العربي المشترك» أو مخاطبة مجلس الأمن للتدخل من أجل وقف العدوان وإصدار قرار جديد يفرض على إسرائيل الإنسحاب من الأراضي المحتلة ..

الحصار المذكور على فعاليته وآثاره السلبية المدمرة على الجانب الفلسطيني لن يتسنى لإسرائيل أن تفرضه لفترة طويلة، إذ سيتبعه بالتأكيد تحرك عربي ودولي وتتخلله مواجهات داخلية مستوذي إلى محاصرة إسرائيل، الطرف المعتدي، عربياً ودولياً، دون أن تتمكن من تحقيق أهدافها. إسرائيل سترغم، بالنتيجة، على رفع هذا الحصار.

* الخيار الثالث: هو احتمالات التحرش الأمني والمساس بالمفاصل

الحساسة والمؤثرة في المجتمع والحركة الوطنية والمؤسسات والادارات الخ.. وهذا أسلوب تعتمد للحكومة الإسرائيلية في الأوقات العادية، ومن باب أولى أن تستحضره على نطاق واسع (ما يسمى بإرهاب الدولة) عندما يتحرك التحدي على مستوى التصدي لبسط السيادة على الأراضي المحتلة.

وإذا كانت احتمالات الاجتياح العسكري للمناطق الفلسطينية «المحررة» (غزة + المنطقة أ) واردة في حسابات القيادة الإسرائيلية التي لحظت لها عديد الخطط انطلاقاً من تعدد الاحتمالات (منها خطة حقل الشوك، والفولاذ الملتهب وغيرها)، وعليه ينبغي أن تكون دون ترجيحها على غيرها من الاحتمالات، مدرجة بشكل جدي في الحسابات الفلسطينية، نظراً للخسائر العالية التي يتوقع أن تلحقها في صفوف الطرف المعتدي، الذي يسعى، كما هو معروف، قدر المستطاع إلى تغليبها أو تقليصها إلى حدودها الدنيا. هذا إلى جانب تعديلاتها السياسية الخارجية (وحتى في داخل إسرائيل) وما سوف ينجم عنها من ضغوطات كبيرة على حكومة تل أبيب.

٣- مما تقدم يتضح أن إعلان بسط السياسة قرار سياسي مفصلي يتعدى المناورة الضيقة المعدة للاستهلاك الآتي. إنه سلاح ماض بيد الشعب وقواه الوطنية من أجل التقدم على طريق الاستقلال والحقوق الوطنية. إن الإقدام على هذه الخطوة يقتضي تعبئة طاقات الشعب لمواجهة الضغط الاسرائيلي باحتمالاته المختلفة، إطلاق زخم الحركة الجماهيرية في سياق تجديد الانتفاضة، تجهيز البدائل السياسية لإدارة معركة سياسية وتفاوضية شديدة التعقيد... إن هذا التوجه نحو اعلان بسط السيادة يتطلب توفير جملة من الاجراءات المباشرة وفي المقدمة منها:

- إعادة صياغة العلاقة بين السلطة والشعب لجهة ارسائها على أسس من الديمقراطية، والشفافية، واحترام القانون، وتفعيل المؤسسات، وتنشيط المجتمع المدني بكل خلاياه، واحترام التعددية، واطلاق الحريات السياسية والديمقراطية، ومكافحة الفساد، وإعادة صياغة الخيارات والأولويات الاجتماعية والاقتصادية لصالح دعم صمود الشعب والمجتمع في مواجهة الاحتلال والاستيطان.

- الشروع بحوار وطني جدي يشمل جميع القوى والفعاليات والشخصيات الوطنية والاجتماعية يغطي طيف القضايا والملفات التي تواجه المجتمع والحركة الوطنية سياسياً، اجتماعياً، اقتصادياً، تحالفياً... من أجل إعادة بناء الاجماع الوطني على قاعدة البرنامج المشترك واستعادة الائتلاف الوطني.

- تفعيل جدي لـ م.ت.ف.. ومؤسساتها من خلال فصلها عن إدارات السلطة وصيانة استقلالها وعدم التداخل في دائرة عملها واعتماد الأساليب والأسس الديمقراطية والجهوية في انتخاب هيئاتها وتشكيلها... إن التفعيل الجاد لمؤسسات م.ت.ف. هو الضمانة الرئيسية والأكيدة لوحدة جناحي الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل والخارج ضماناً لوحدة الشعب على قاعدة سياسية قوامها برنامج العودة وحق تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

- اطلاق حركة للاجئين، حركة جماهيرية ديمقراطية، وتزخيم فعلها لتصبح مؤثرة في ميزان القوى والقرار السياسي.

بسط سيادة دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان حزيران / يونيو ١٩٦٧(*)

في ١٥ أيار (مايو) تحل الذكرى الخمسون للنكبة، حيث أقيمت دولة اسرائيل على الجزء الأكبر من أرض فلسطين التاريخية بينما عطلت ظروف ذاتية فلسطينية وإسرائيلية توسعية وإقليمية عربية ودولية تنفيذ الشق الآخر من القرار الدولي رقم ١٨١ المخصص بإقامة الدولة العربية الفلسطينية، وترتب على ذلك تعطيل السيادة الوطنية وتشريد غالبية شعبنا وتبديد كيانه الوطني. وتستكمل اليوم أربع سنوات منذ بدء عملية تطبيق اتفاقيات أوسلو، وبقترب الموعد المفترض لنهاية المرحلة الانتقالية، في الرابع من أيار (مايو) ١٩٩٩، بعد عام واحد فقط، بينما لا تلوح في الأفق إمكانية اخراج هذه العملية من الاستعصاء الذي زجت فيه، ناهيك عن السير بها نحو حل دائم يؤمن لشعبنا حقوقه الوطنية ويرسي أساساً لسلام مستقر في المنطقة. وبينما تمنع حكومة نتنياهو في ممارساتها الاستيطانية والقمعية وتواصل تنصلها من الاستحقاقات التي يملها عليها الاتفاق، يتضح أكثر فأكثر أن الرهان على المبادرة الأميركية للإفراج عن ملزق أوسلو هو رهان عقيم وأن كلفته باهظة

(*) نص «المبادرة الوطنية الشاملة لتجاوز ملزق أوسلو واستعادة الوحدة» الصادرة عن المؤتمر الوطني العام الرابع (٤/٢٤ - ١٨/٥/٩٨) للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

إذ هو يملئ على السلطة الفلسطينية التزاماً بالاتفاق من جانب واحد وانسباقاً مع الضغوط الأميركية - الإسرائيلية الهادفة إلى زجها في مواجهة مع شعبها بذريعة «مكافحة الإرهاب». وجرها إلى الانزلاق نحو أتون الفتنة الأهلية، والامعان في تمزيق الصف الفلسطيني.

إن مغادرة هذا الرهان العقيم، وإخماد فتيل الفتنة، والتوجه نحو تجاوز الانقسام الناجم عن اتفاقيات أوسلو الظالمة واستعادة الوحدة الوطنية، هو وحده المخرج الحقيقي من المأزق الراهن. وتصبح هذه المهمة أكثر إلحاحاً في ضوء اقتراب الموعد المفترض لنهاية المرحلة الانتقالية لما ينطوي عليه تمديد هذا الموعد، سواء بالاتفاق أو بالأمر الواقع، من مخاطر تحويل الحل الانتقالي القائم على الحكم الذاتي إلى حل نهائي.

إن بلورة الخيار الوطني الفلسطيني لمواجهة هذا الاستحقاق الخطير باتت ضرورة ملحة. ولا بد لهذا الخيار أن يستند إلى إعادة بناء الاجماع الوطني وتفعيل الحركة الجماهيرية لمواجهة سياسة إسرائيل في فرض الأمر الواقع بالقوة وبسطوة الاحتلال، بأمر واقع فلسطيني يستند إلى الحق المدعّم بالشرعية الدولية وبقوة النضال الجماهيري. إن خيار تجسيد إعلان الاستقلال وبسط السيادة الفلسطينية على الأرض المعترف دولياً بهويتها الفلسطينية، يمكن أن يشكل أساساً لتجاوز دوامة أوسلو واستعادة الوحدة الوطنية. إن الصعوبات المؤكدة التي ينطوي عليها هذا الخيار تتطلب الإعداد الجاد لتوفير مقومات النجاح له فلسطينياً وعربياً ودولياً. وبإسناد هذا الخيار بوحدة وطنية لتلاحية متينة ونهوض جماهيري وطني عارم، نحيا العام الخمسين للنكبة ببدء العد العكسي لتجاوز مفاعيل النكبة والانطلاق برحلة الاستقلال وتقرير المصير والعودة.

أولاً- عناصر المبادرة الوطنية لتجاوز مأزق أوسلو وإعادة بناء الاجماع الوطني

إن إعادة بناء الاجماع الوطني هي هدف ممكن إنجازه على أساس سياسي واضح يتجاوز الانقسام الداخلي الذي أحدثته اتفاقيات أوسلو الظالمة ويحقق التوافق على خطة للخروج من المأزق الذي قادت إليه، والتوجه نحو سلام شامل ومتوازن يضمن لشعبنا حقوقه الوطنية. ونحن نقترح أن تتضمن هذه الخطة العناصر التالية:

١- إعلان دولة فلسطين بمسط سيادتها الكاملة على الأراضي المعترف بها دولياً كأراضي فلسطينية محتلة، وفقاً لقرارات مجلس الأمن رقم (٦٠٥) و(٦٠٧) و(٦٠٨)، وهي أراضي الضفة الفلسطينية، بما فيها القدس، وقطاع غزة حتى حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وذلك على أساس وثيقة اعلان الاستقلال التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته المنعقدة في الجزائر في ١٥/١١/١٩٨٨.

٢- بعد التوافق على هذا الخيار من قبل الفصائل والقوى والفعاليات الوطنية والإسلامية، يصدر الاعلان المشار اليه، في مدى أقصاه الخامس من أيار (مايو) ١٩٩٩، عن المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، المخول بموجب قرار المجلس الوطني بأن يقوم بدور البرلمان المؤقت لدولة فلسطين، مشفوعاً بنداء يتوجه إلى المجتمع الدولي للتدخل من أجل حمل إسرائيل على سحب قواتها من أراضي دولة فلسطين، وتمكين الدولة الفتية من ممارسة سيادتها المعطلة منذ أن أعاققت الظروف الإقليمية والدولية تطبيق الشق الثاني من القرار الدولي رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧.

٣- دعوة حكومة إسرائيل إلى إجراء مفاوضات لإقرار سلام دائم ومتوازن على أساس تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يقران مبادلة الأرض بالسلام والحل العادل لقضية اللاجئين والنازحين الذي يتطلب تنفيذ القرارين ١٩٤ و ٢٣٧. وتجري المفاوضات، وفقاً لمنطوق القرار ٣٣٨، في إطار صيغة دولية مناسبة تسمح من جهة باستعادة الترابط والتنسيق بين المسار الفلسطيني وسائر المسارات العربية المعنية بالحل، وتكفل من جهة أخرى إشرافاً دولياً جامعياً على عملية السلام يستبدل التفرد الأميركي بالمشاركة الحيوية للأمم المتحدة وسائر القوى الدولية الفاعلة، وبخاصة الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، إلى جانب الولايات المتحدة.

٤ - بناء إجماع وطني على الحدود الدنيا التي لا يمكن إبرام أي إتفاق للحل الدائم بدون ضماناتها وهي:

أ - الإانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وذلك تطبيقاً للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ب - إبطال الضم الإسرائيلي للقدس العربية، عملاً بالقرار الدولي رقم ٤٧٨ (الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٨٠)، والاعتراف بها عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

ج - تفكيك الوجود الاستيطاني ورحيل المستوطنين عملاً بالقرار الدولي رقم ٤٦٥ الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٨٠.

د - الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما يعني

الاستقلال والسيادة الكاملة على أرضه الوطنية في الضفة
الفلسطينية، بما فيها القدس، وقطاع غزة.

هـ - التمسك بحقوق اللاجئين وفقاً للقرار ١٩٤ الذي يكفل لهم حق
العودة والتنفيذ الفوري للقرار ٢٣٧ الخاص بعودة النازحين.

٥- تأكيد الإجماع الوطني الفلسطيني على أن قيام دولة فلسطين
المستقلة ذات السيادة على أرض الضفة الفلسطينية وقطاع غزة،
وعاصمتها القدس العربية، لن يشكل مساماً بحق اللاجئين في العودة وفقاً
للقرار ١٩٤، ولن يكون ثمنه التخلي عن هذا الحق. إن دولة فلسطين، وفقاً
لإعلان الاستقلال، هي «دولة للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون
هويتهم الوطنية ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق». إن قيام الدولة
المستقلة بتجسيد سيادتها على الأرض سوف يشكل تعزيزاً للنضال
المواصل من أجل حق العودة من خلال التمسك بهذا الحق والعمل على
تأكيد استمرار الالتزام الدولي بالقرار ١٩٤ الذي يكفله.

ثانياً - مقومات النجاح لخيار البديل الوطني

إن توفير مقومات النجاح للمبادرة الوطنية، وبخاصة خطوة إعلان
السيادة في حدود ٤ حزيران ١٩٦٧، يتطلب إعادة ترتيب البيت الفلسطيني
لتأمين مستلزمات الصمود في مواجهة الاجراءات العدوانية المتوقعة من
جانب اسرائيل، والتحرك لضمان الدعم العربي والدولي اللازم. إن الخطوة
المقترحة تكتسب مصداقيتها اذا استندت إلى استراتيجية نضالية فلسطينية
موحدة تعتمد التعبئة الشعبية العامة لمواجهة العنف الاسرائيلي بتحريك
جماهير عارم يستأنف المسيرة التي شقت طريقها هبة الأقصى المجيدة

(أيلول / سبتمبر ٩٦) نحو تجديد الانتفاضة الشعبية الشاملة بأشكالها الجديدة. إن التحضير الجاد لهذا الخيار الوطني يتطلب:

أ - تعزيز التعبئة الشعبية للشاملة ضد الاحتلال، داخل الوطن، بإتخاذ الإجراءات التي تكفل إزالة عوامل الاحتقان والتوتر الناجم عن الهوة المتسعة بين السلطة والشعب، وذلك من خلال احترام الحقوق الديمقراطية للمواطنين وتحريم امتهان كرامتهم ووضع حد لممارسات الاعتقال الكيفي والمداهمات والتعذيب، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية، واحترام استقلالية مؤسسات المجتمع المدني، وضمان حرية وتعددية الصحافة ومحطات الاعلام المرئي والمسموع وحرية الرأي والتعبير والإجتماع والتظاهر لجميع المواطنين، وصون استقلال القضاء، وإجراء إنتخابات ديمقراطية حرة لجميع هيئات الحكم المحلي من مجالس بلدية وقروية، واحترام التعددية السياسية وحق التنظيم والنشاط السياسي لجميع القوى الوطنية والإسلامية وإقامة العلاقات بين القوى السياسية، وبينها وبين السلطة، على أسس ديمقراطية وحضارية تستبعد اللجوء إلى القمع أو العنف كوسيلة لحل الخلافات بين أبناء الشعب الواحد، وتوطيد وحدة الصف الوطني والإسلامي في النضال المشترك ضد الاستيطان، دفاعاً عن الأرض وعن عروبة القدس، وضد الحصار والإغلاق، ومن أجل الافراج الفوري عن جميع الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال دون تمييز ودون قيد أو شرط.

ب - تأمين مقومات الصمود الاقتصادي عبر خطة مدروسة للتحرر من أعباء اتفاق باريس المجحف والتوجه نحو توفير مستلزمات الاستقلال المالي والاقتصادي، ومحاربة الفساد والرشوة والمحسوبية، وإلغاء

امتيازات المسؤولين وانتهاج سياسة تكشف تضمن وقف تبذير واهدار المال العام على النفقات الجارية لجهاز بيروقراطي متضخم وتوجيه الموارد المتاحة نحو إطلاق عجلة النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

ج - استنهاض دور جماهير شعبنا في الفئآت لتكيداً لوحدة شعبنا الفلسطيني بكافة أملكن تواجهه وذلك في إطار حركة جماهيرية ديمقراطية منظمة للاجئين تشكل ركيزة أساسية من ركائز إئتلاف م.ت.ف. بهدف الدفاع عن مصالحهم وصون حقهم في العودة الذي يكفله القرار ١٩٤، والتصدي للمحاولات الهادفة إلى تميع الالتزام الدولي إزاء هذا القرار، بما في ذلك رفض المساس بمكانة المخيمات أو محاولات تقليص وتصفية خدمات وكالة الغوث أو إحالة صلاحياتها إلى السلطة الفلسطينية والدول المضيفة، نظراً لما تجسده للوكالة من التزام دولي سياسي وقانوني تجاه قضية اللاجئين، والعمل على تحسين الظروف الحياتية للمخيمات، ومقاومة مخططات التوطين والتهجير والمطالبة بإقرار وصون الحقوق المدنية والانسانية والاجتماعية للاجئين باعتبار ذلك هو الضمان لإفشال تلك المخططات.

د - تعزيز التواصل والالتحام المصري مع جماهير شعبنا داخل حدود ٤٨، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من شعبنا الفلسطيني الواحد الموحد، وتعزيز نضالها ضد سياسات التمييز والتهجير والهضم القومي ومن أجل حقها في المساواة وصون انتماءها الوطني والاعتراف بهويتها وحقوقها القومية، ولتكون رافعة رئيسية من روافع استنهاض المعارضة للمسياسات العدوانية العنصرية التي تنتهجها حكومة نتنياهو، وتطوير العلاقة مع قوى

السلام الاسرائيلية ودعوتها لتفعيل دورها في السعي من أجل سلام متوازن، يقوم على قرارات الشرعية الدولية.

هـ - إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية ببرنامجهما الوطني وتكوينها الانتلافي الشامل والسعي لكي يتسع لجميع قوى شعبنا الوطنية والاسلامية الفاعلة داخل الوطن وخارجه، وضمان استقلال مؤسساتها عن أجهزة السلطة، وتحقيق الوحدة الوطنية ضمن إطارها عبر إعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية تضمن المشاركة الحقيقية في صوغ القرار الوطني، ومن خلال انتخابات ديمقراطية حرة للمجلس الوطني.

و - التحرك على الصعيد العربي لضمان دعم الدول العربية الشقيقة للخيار الوطني الفلسطيني، والدعوة إلى قمة عربية شاملة تعيد بناء التضامن العربي وتضمن التنفيذ الدقيق لقرارات قمة القاهرة (٩٦) والمجلس الوزاري للجامعة العربية بوقف التطبيع مع إسرائيل طالما الأرض الفلسطينية والسورية واللبنانية محتلة وتعلق المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف، والعمل على تطويرها نحو تفعيل المقاطعة العربية الشاملة لإسرائيل والضغط على الولايات المتحدة لإنهاء تحيزها للموقف الاسرائيلي وإعادة بناء أسس التسسيق والترابط بين المسارات العربية المعنية بالحل.

ز - التحرك على الصعيد الدولي بهدف تأمين الدعم للخيار الوطني الفلسطيني بإعلان استعادة السيادة المعطلة، إنفاذاً للشق الثاني من القرار (١٨١)، باعتباره المخرج الوحيد لإثقاذ جهود السلام من المأزق الذي انتهت إليه مسيرة أوسلو في ضوء اقتراب نهاية الفترة الزمنية المحددة لترتيبات المرحلة الانتقالية، ومن أجل تفعيل الضغط الدولي على إسرائيل

لحملها على وقف تجاوزاتها والاستجابة لمتطلبات السلام واحترام ارادة شعبنا في الاستقلال والسيادة على أرضه.

ثالثاً - الخطوات المباشرة

إن الرد على التعتن والصلف الاسرائيلي والتقدم نحو تحقيق توافق فلسطيني على عناصر المبادرة الوطنية ومقومات نجاحها يتطلب اقدام على عدد من الخطوات التمهيدية المباشرة والتي من بينها:

أ - وقف المفاوضات العقيمة الجارية. وتعليق سائر أشكال التنسيق والتعاون - وبخاصة الأمني - مع اسرائيل، حتى تكف الحكومة الاسرائيلية عن ممارساتها الاستيطانية وتستجيب لمتطلبات واستحقاقات السلام.

ب - إزالة التوتر الناشئ في العلاقات داخل الصف الفلسطيني، واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية.

ج - المباشرة فوراً بحوار وطني جاد وشامل يتوجه لمعالجة جوهرية للأسس السياسية والتنظيمية لاستعادة الوحدة ولبلورة استراتيجية نضالية وسياسية موحدة تنفذ شعبنا وقضيته الوطنية من مأزق أوسلو الظالم الذي زجت فيه.



الملاق



رقم ١

قرارات الشرعية الدولية (الأمم المتحدة) (*) التي وردت في المبادرة الوطنية الشاملة لتجاوز مازق اوسلو واستعادة الوحدة

- ١- فقرات من قرار الجمعية العامة الرقم ١٨١ بتاريخ ٢٩/١١/٤٧
- ٢- الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة الرقم ١٩٤ بتاريخ ١١/١٢/٤٨
- ٣- من مقدمة قرار الجمعية العامة الرقم ٢٧٣ بتاريخ ١١/١١/٤٩
- ٤- قرار مجلس الأمن الرقم ٢٣٧ بتاريخ ١٤/٦/٦٧
- ٥- قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢/١١/٦٧
- ٦- قرار مجلس الأمن الرقم ٣٣٨ بتاريخ ٢٢/١٠/٧٣
- ٧- قرار مجلس الأمن الرقم ٤٦٥ بتاريخ ١/٣/٨٠
- ٨- قرار مجلس الأمن الرقم ٤٧٦ بتاريخ ٣٠/٦/٨٠
- ٩- قرار مجلس الأمن الرقم ٤٧٨ بتاريخ ٢٠/٨/٨٠
- ١٠- قرار مجلس الأمن الرقم ٦٠٥ بتاريخ ٢٢/١٢/٨٧
- ١١- قرار مجلس الأمن الرقم ٦٠٧ بتاريخ ٥/١/٨٨
- ١٢- قرار مجلس الأمن الرقم ٦٠٨ بتاريخ ١٤/١/٨٨

(*) المصدر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي - مؤسسة الدراسات الفلسطينية (الطبعة الأولى - آذار / مارس ١٩٩٥).

(١)

قرار الجمعية العامة الرقم ١٨١ (الدورة ٢) بتاريخ ٢٩/١١/٤٧

التوصية بخطة لتقسيم فلسطين (أ) الديباجة

إن الجمعية العامة،..

توصي المملكة المتحدة، بصفتها السلطة المنتدبة على فلسطين، وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، فيما يتعلق بحكومة فلسطين المستقبلية، بتبني مشروع التقسيم والاتحاد الاقتصادي المرسوم أناء وتنفيذه.

(ب) خطة التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي الجزء الأول - دستور فلسطين وحكومتها المستقبلية

٣- تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس،.. على ألا يتأخر ذلك، في أي حال، عن ١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨. أما حدود الدولة العربية، والدولة اليهودية، ومدينة القدس، فتكون كما وضعت في الجزأين الثاني والثالث أناء.

٤- تكون الفترة (أي من ٢٩/١١/٤٧ حتى ١/١٠/٤٨) ما بين تبني الجمعية العمومية توصيتها بشأن مسألة فلسطين، وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية، فترة انتقالية.

الجزء الثاني - الحدود

الدولة العربية (الفالسطينية): ٤٤,٥ ٪ من مساحة فلسطين.

الدولة اليهودية: ٥٥,٥ من مساحة فلسطين.

مدينة القدس: يجعل لمدينة القدس كيان منفصل خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.

(٢)

قرار الجمعية العامة

الرقم ١٩٤/الفقرة ١١ بتاريخ ١١/١٢/٨

إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس
في نظام دولي وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم
في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق
السلام في فلسطين في المستقبل

إن الجمعية العامة...

١١- تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين
الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع
تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل
مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون
الدولي والإنصاف، أن يعوض عن ذلك فقدان أو الضرر من قبل
الحكومات أو السلطات المسؤولة.

وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم
من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات،
وبالحفاظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين
الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في
منظمة الأمم المتحدة.

(٣)

قرار الجمعية العامة الرقم ٢٧٣

المقدمة / ١١ أيار (مايو) ١٩٤٩

قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة

إن الجمعية العامة،..

إذ تذكر قراراتها رقم ١٨١ ورقم ١٩٤، وإذ تأخذ علماً بالتصريحات
وبالإيضاحات التي صدرت عن ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية
الخاصة، فيما يتعلق بتطبيق القرارات المذكورة،..

(ع)
قرار مجلس الأمن الرقم ٢٣٧ (١٩٦٧)
بتاريخ ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧

دعوة إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان في المناطق
التي تأثرت بصراع الشرق الأوسط ١٩٦٧

إن مجلس الأمن،

إذ يأخذ بعين الاعتبار الحاجة الملحة إلى رفع المزيد من الآلام عن
السكان المدنيين وأسرى الحرب في منطقة النزاع في الشرق الأوسط، وإذ
يعتبر أنه يجب احترام حقوق الإنسان الأساسية وغير القابلة للتصرف حتى
في ظروف الحرب المتقلبة،

وإذ يعتبر أنه يجب الامتثال لجميع الالتزامات الناجمة عن اتفاقية
جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب تاريخ ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩،
من قبل الأطراف المعنية في النزاع،

١- يدعو حكومة إسرائيل إلى تأمين سلامة وخير وأمن سكان
المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية، وتسهيل عودة أولئك الذين فروا
من هذه المناطق منذ نشوب القتال.

٢- يوصي الحكومات المعنية بأن تحترم بدقة، المبادئ الإنسانية الخاصة بمعاملة أسرى الحرب وحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، التي تتضمنها اتفاقيات جنيف الصادرة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩.

٣- يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار تنفيذاً فعالاً، ورفع تقرير عن ذلك إلى مجلس الأمن.

تبنى المجلس هذا القرار،

في جلسته رقم ١٢٦١، بإجماع الأصوات

(٥)

**قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ (١٩٦٧)
بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧**

إقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط

إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط،
وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، وبالحاجة إلى
العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه
بأمان،

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد
التزمت بالعمل وفقاً للمادة ٢ من الميثاق،

١- يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في
الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ - انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في
النزاع الأخير،

ب - إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة
ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقوقها

في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استغلالها.

٢- يؤكد أيضاً الحاجة الى:

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة،

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين،

ج- ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

٣- يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.

٤- يطلب من الأمين العام ان يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

تنتهي المجلس هذا القرار،

في جلسته رقم ١٣٨٢، بإجماع الأصوات.

(٦)

قرار مجلس الأمن الرقم ٢٣٨ (١٩٧٣)

بتاريخ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣

طلب وقف إطلاق النار والدعوة إلى تنفيذ القرار

رقم ٢٤٢ بجميع أجزائه

إن مجلس الأمن ،

١- يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

٢- يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه.

٣- يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلالها، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

تبنى المجلس القرار، في جلسته رقم ١٧٤٧،

بـ ١٤ صوتاً مقابل لا شيء

ولم تشاركه الصين في التصويت على هذا القرار.

(٧)

قرار مجلس الأمن الرقم ٤٦٥ (١٩٨٠) بتاريخ ١ آذار / مارس ١٩٨٠

مطالبة اسرائيل بتفكيك المستوطنات القائمة والتوقف عن التخطيط للمستوطنات وبناءها في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس

إن مجلس الأمن ،

اذ يحيط علماً بتقارير لجنة مجلس طس الأمن التي ألفت بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) لدرس الوضع المتعلق بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، المتضمنة في الوثائق (S/13450, Corr.1, S/13679)،

وإذ يحيط علماً أيضاً برسالة كل من المندوب الدائم للأردن (S/13801)، (والمندوب الدائم للمغرب رئيس المجموعة الإسلامية (S/13802) ،
وإذ يشجب بقوة رفض اسرائيل التعاون مع اللجنة، ويأسف لرفضها الرسمي للقرارين ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٥٢ (١٩٧٩)^(١)،

وإذ يؤكد مرة أخرى ان اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين

(١) يقرر القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) ان سياسة اسرائيل وممارستها باقامة للمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة تشكل عبء خطر في وجه السلام في للشرق الأوسط وليس لها أي مستند قانوني. اما القرار ٤٥٢ (١٩٧٩) فيطلب من اسرائيل وقف النشاط الاستيطاني في الاراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس.

وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩، تنطبق على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وإذ يشجب قرار حكومة إسرائيل بتأييدها الرسمي للاستيطان الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧،

وإذ يساوره بالغ القلق بشأن ممارسات السلطات الإسرائيلية الرامية إلى تنفيذ سياسة الاستيطان في المناطق العربية المحتلة، بما في ذلك القدس، ونتائجها بالنسبة إلى السكان المحليين العرب والفلسطينيين،

وإذ يأخذ في اعتباره ضرورة النظر في تدابير لحماية الأراضي والممتلكات العامة والخاصة والموارد المائية، من دون استثناء،

وإذ يضع في اعتباره الوضع الخاص للقدس، لا سيما ضرورة حماية البعد الروحي والديني الفريد للأماكن المقدسة والمحافظة عليها،

وإذ بلغت الانتباه إلى النتائج الخطرة التي ستتركها سياسة الاستيطان على أية محاولة للتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط،

وإذ يتكرر بقرارات مجلس الأمن النافذة، وبصورة خاصة بالقرارات

٢٣٧ (١٩٦٧) المؤرخ في ١٤ حزيران / يونيو ١٩٦٧، و٢٥٢ (١٩٦٨)

المؤرخ في ٢١ أيار / مايو ١٩٦٨، و٢٦٧ (١٩٦٩) المؤرخ في ٣ تموز /

يوليو ١٩٦٧، و٢٧١ (١٩٦٩) المؤرخ في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٦٦،

و٢٩٨ (١٩٧١) المؤرخ في ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧١^(١)، وكذلك بالبيان

(١) يدعو القرار ٢٣٧ (١٩٦٧) إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان في المناطق التي

تأثرت بالتنزاع في الشرق الأوسط. لما القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨)، و٢٦٧ (١٩٦٩)،

و٢٧١ (١٩٦٩)، فندعو إسرائيل إلى إلغاء جميع الإجراءات الرامية إلى تغيير وضع القدس. ويشجب القرار (١٩٧١) عدم قيام إسرائيل بذلك.

الاجماعي لرئيس مجلس الأمن المؤرخ في ١١ تشرين الثاني /نوفمبر
١٩٧٦،

وقد دعا السيد فهد القواسمة، رئيس بلدية الخليل في الأراضي
المحتلة، إلى تزويده بالمعلومات وفقاً للقاعدة ٣٩ من القواعد الاجرائية
المؤقتة،

١- ينوه بالعمل الذي انجزته اللجنة في تحضير التقرير المتضمن في
الوثيقة (S/13679)؛

٢- يوافق على النتائج والتوصيات المتضمنة في تقرير اللجنة
المذكورة اعلاه؛

٣- يدعو الأطراف كافة، وبصورة خاصة حكومة اسرائيل، إلى
التعاون مع اللجنة؛

٤- يشجب بقوة قرار اسرائيل بمنع رئيس البلدية، فهد القواسمة، من
حرية السفر للمثول أمام مجلس الأمن، ويطلب من اسرائيل السماح له
بحرية السفر إلى مقر الأمم المتحدة الرئيسي لهذا الغرض؛

٥- يقرر ان جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير المعالم المادية
والتركيب السكاني والهيكل المؤسسي في الأراضي الفلسطينية وغيرها من
الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، أو أي جزء
منها، ليس لها أي مستند قانوني، وان سياسة اسرائيل وأعمالها لتوطين قسم
من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكل خرقاً فاضحاً
لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، كما تشكل
عقبة جدية أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

٦- يشجب بشدة استمرار اسرائيل وتصميمها على متابعة هذه السياسات والممارسات، ويدعو حكومتها وشعبها إلى وقف هذه الاجراءات وتفكيك المستوطنات القائمة. كما يدعوها، بصورة خاصة، إلى التوقف فوراً عن إنشاء المستوطنات وبنائها والتخطيط لها في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس؛

٧- يدعو الدول كافة إلى عدم تقديم اية مساعدات إلى اسرائيل يمكن استعمالها خصوصاً فيما يتعلق بالمستوطنات في الاراضي العربية المحتلة؛

٨- يطلب إلى اللجنة الاستمرار في درس الوضع المتعلق بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، والتحقيق في الأنباء عن الاستنزاف الجاد للموارد الطبيعية، وخصوصاً المائية، بقصد ضمان حماية هذه الموارد الطبيعية المهمة في الأراضي الخاضعة للاحتلال، وبقاء تطبيق القرار الحالي تحت التحيص الدقيق؛

٩- يطلب إلى اللجنة ان ترفع تقريرها إلى مجلس الأمن قبل الأول من أيلول / سبتمبر ١٩٨٠، ويقرر العودة إلى الاعتقاد في اقرب وقت ممكن بعد ذلك للنظر في التقرير وفي التطبيق الكامل للقرار الحالي.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته
رقم ٢٢٠٣، بالإجماع.

(٨)

قرار مجلس الأمن الرقم ٤٧٦ (١٩٨٠)

بتاريخ ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٨٠

اعلان بطلان الإجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير طابع القدس

إن مجلس الأمن ،

وقد نظر في رسالة مندوب باكستان، الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، المؤرخة في ٢٨ أيار / مايو ١٩٨٠، كما تضمنتها الوثيقة (S/13966) المؤرخة في ٢٨ أيار / مايو ١٩٨٠،

إذ يؤكد مجدداً انه لا يجوز الاستيلاء على الأرض بالقوة،

وإذ يضع في اعتباره الوضع الخاص بالقدس، خصوصاً ضرورة حماية البعد الروحي والديني الفريد للأماكن المقدسة في المدينة والحفاظ على هذا البعد،

وإذ يؤكد من جديد قراراته المتعلقة بمعالم مدينة القدس الشريف ووضعتها، خصوصاً قراراته ٢٥٢ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢١ أيار / مايو ١٩٦٨، و٢٦٧ (١٩٦٩) المؤرخ في ٣ تموز / يوليو ١٩٦٩، و٢٧١ (١٩٦٩) المؤرخ في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٦٩، و٢٩٨ (١٩٧١) المؤرخ في ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧١، و٤٦٥ (١٩٨٠) المؤرخ في ١ آذار / مارس ١٩٨٠،

وإذ يذكر باتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩، والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب،

وإذ يشجب استمرار إسرائيل في تغيير المعالم المادية والتركيب الجغرافي والهيكلي للمؤسسي ووضع مدينة القدس الشريف،

وإذ يساوره بالغ القلق بشأن الخطوات التشريعية التي بدأها الكنيست الاسرائيلي بهدف تغيير معالم مدينة القدس الشريف ووضعها،

١- يؤكد من جديد الضرورة الملحة لانتهاء الاحتلال المطول للأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس؛

٢- يشجب بشدة استمرار إسرائيل، بصفتها القوة المحتلة، في رفض التقيد بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات العلاقة؛

٣- يؤكد مجدداً أن جميع الاجراءات والاعمال التشريعية والادارية التي اتخذتها إسرائيل، القوة المحتلة، والرامية إلى تغيير معالم مدينة القدس الشريف ووضعها، ليس لها أي مستند قانوني وتشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، كما تشكل عقبة جدية امام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

٤- يؤكد أن كل هذه الاجراءات التي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها الجغرافي والسكاني والتاريخي هي اجراءات باطلة اصلاً، ويجب إلغاؤها وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة؛

٥- يدعو بالحاح إسرائيل، للقوة المحتلة، إلى التقيد بهذا القرار وقرارات مجلس الأمن السابقة، وإلى التوقف عن متابعة السياسة

والاجراءات التي تمس معالم مدينة القدس الشريف ووضعها؛

٦- يؤكد مرة أخرى تصميمه، في حال عدم نقيذ اسرائيل بهذا القرار، على دراسة السبل والوسائل العملية وفقاً للأحكام ذات العلاقة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الكامل هذا القرار.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته

رقم ٢٢٤٢، بـ ١٤ صوتاً مع القرار في مقابل

لا أحد ضده وامتناع الولايات المتحدة.

(٩)

قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠)
بتاريخ ٢٠ آب / أغسطس ١٩٨٠

**عدم الاعتراف بـ«القانون الأساسي» بشأن القدس ودعوة
الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية منها**

إن مجلس الأمن ،

اذ يذكر بقراره ٤٧٦ (١٩٨٠) المؤرخ في ٣٠ حزيران / مايو ١٩٨٠،

وإذ يؤكد مجدداً أنه لا يجوز الاستيلاء على الأرض بالقوة،

وإذ يساوره القلق العميق بشأن المصادقة على «قانون أساسي» في
الكنيسة الإسرائيلية يعلن إجراء تغيير في معالم مدينة القدس الشريف
ووضعها، مع ما له من مضاعفات على السلام والأمن،

وإذ يشير إلى أن إسرائيل لم تنقيد بقرار مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠)،

وإذ يؤكد مجدداً تصميمه على دراسة السبل والوسائل العملية وفقاً
للأحكام ذات العلاقة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، لضمان التنفيذ الكامل
لقراره ٤٧٦ (١٩٨٠)، في حال عدم تقيد إسرائيل،

١- يلوم اشد اللوم مصادقة إسرائيل على «القانون الأساسي» بشأن
القدس، ورفضها التقيد بقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة؛

٢- يؤكد أن مصادقة إسرائيل على «القانون الأساسي» تشكل انتهاكاً

للقانون الدولي، ولا تؤثر في استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس؛

٣- يقرر ان جميع الاجراءات والأعمال التشريعية والادارية التي اتخذتها إسرائيل، القوة المحتلة، والتي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها واستهدفت تغييرها، خصوصاً «القانون الأساسي» الأخير بشأن القدس، هي اجراءات باطلة اصلاً ويجب إلغاؤها؛

٤- يؤكد أيضاً أن هذا العمل يشكل عقبة جنية أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

٥- يقرر عدم الاعتراف بـ«القانون الأساسي» وغيره من اعمال إسرائيل التي تستهدف نتيجة لهذا القرار، تغيير معالم القدس ووضعها، ويدعو جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة الى:

(أ) قبول هذا القرار؛

(ب) دعوة الدول التي اقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة؛

٦- يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الامن عن تنفيذ هذا القرار قبل ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠؛

٧- يقرر متابعة هذا الوضع الخطر .

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٢٤٥،

بـ ١٤ صوتاً مع القرار في مقابل لا أحد ضده وامتناع الولايات المتحدة.

(١٠)

**قرار مجلس الأمن الرقم ٦٠٥ (١٩٨٧)
بتاريخ ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧**

**شجب الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الإنسان
للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة**

إن مجلس الأمن ،

**وقد نظر في الرسالة المؤرخة في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ ،
والموجهة من الممثل الدائم لليمن الديمقراطية لدى الأمم المتحدة ، بصفته
رئيس مجموعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة لشهر كانون الأول /
ديسمبر ،**

**وإذ يضع في اعتباره الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الشعوب ،
المعترف بها في ميثاق الأمم المتحدة والمنصوص عليها في الإعلان
العالمي لحقوق الإنسان ،**

**وإذ يشير إلى قراراته ذات الصلة بالحالة في الأراضي الفلسطينية
والعربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، ومن ضمنها
القدس ، بما في ذلك قراراته ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٩٧
(١٩٨١) و ٥٩٢ (١٩٨٦) ،**

وإذ يشير أيضاً إلى اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت

الحرب المؤرخة في ١٢ آب /أغسطس ١٩٤٩،

وإذ يثير قلقه وجزعه البالغين تدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس،

وإذ يضع في الاعتبار الحاجة إلى النظر في اتخاذ تدابير تكفل الحماية المتجردة للمكان المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي،

وإذ يرى أن السياسات والممارسات الراهنة التي تتبعها إسرائيل، وهي السلطة القائمة بالاحتلال، في الأراضي المحتلة لابد وأن تسفر عن عواقب وخيمة بالنسبة إلى المساعي التي تبذل من أجل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط

١- يشجب بشدة ما تتبعه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من سياسات وممارسات تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وبصفة خاصة قيام الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار مما أدى إلى مقتل وجرح مدنيين فلسطينيين عزل؛

٢- يؤكد من جديد أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب /أغسطس ١٩٤٩ تنطبق على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس؛

٣- يطلب مرة أخرى إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تنقيد فوراً وبدقة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وأن تكف

فوراً عن اتباع سياساتها وممارستها التي تمثل انتهاكاً لأحكام الاتفاقية؛

٤- يدعو علوة على ذلك إلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس من أجل المصاهرة في إحلال السلم؛

٥- يؤكد الحاجة الملحة إلى التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية للنزاع العربي - الإسرائيلي؛

٦- يطلب إلى الأمين العام أن يدرس الحالة الراهنة في الأراضي المحتلة مستخدماً جميع الوسائل المتاحة له وأن يقدم تقريراً في موعد لا يتجاوز ٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٨٨ يتضمن توصياته بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي؛

٧- يقرر إبقاء الحالة في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، قيد الاستعراض .

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٧٧٧،

بـ ١٤ صوتاً مع القرار في مقابل

لا أحد ضده وامتناع الولايات المتحدة.

(١١)

قرار مجلس الأمن ٦٠٧ (١٩٨٨)
بتاريخ ٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٨

الطلب إلى إسرائيل أن تمتنع من ترحيل
مدنيين فلسطينيين عن الأراضي المحتلة

إن مجلس الأمن ،

إذ يشير إلى قراره ٦٠٥ (١٩٨٧) المؤرخ في ٢٢ كانون الأول /
ديسمبر ١٩٨٧ ،

وإذ يعرب عن شديد قلقه إزاء الحالة في الأراضي الفلسطينية
المحتلة،

وقد علم بقرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال «مواصلة
ترحيل» المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة،

وإذ يشير إلى اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب،
المؤرخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩، وخاصة المادتين ٤٧ و ٤٩ من
تلك الاتفاقية،

١- يؤكد من جديد مرة أخرى أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية
المدنيين وقت الحرب، المؤرخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩، تنطبق على
الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ

عام ١٩٦٧، بما فيها القدس؛

٢- يطلب إلى إسرائيل ان تمتنع عن ترحيل أي مدنيين فلسطينيين من الأراضي المحتلة؛

٣- يطلب بشدة من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ان تتقيد بالتزاماتها الناشئة عن الاتفاقية؛

٤- يقرر إبقاء الحالة في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، قيد الإستعراض .

تبنى المجلس هذا القرار،

في جلسته رقم ٢٧٨٠، بالإجماع

(١٢)

قرار مجلس الأمن الرقم ٦٠٨ (١٩٨٨)

بتاريخ ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٨٨

الطلب إلى إسرائيل إلغاء أمر ترحيل المدنيين
الفلسطينيين وكفالة عودة من تم ترحيلهم فعلاً

إن مجلس الأمن ،

إذ يؤكد من جديد قراره ٦٠٧ (١٩٨٨) المؤرخ في ٥ كانون الثاني

يناير ١٩٨٨ ،

وإذ يعرب عن أسفه البالغ لأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال،

قامت بترحيل مدنيين فلسطينيين، متحدياً ذلك القرار ،

١- يطلب إلى إسرائيل إلغاء أمر ترحيل المدنيين الفلسطينيين، وكفالة

العودة الآمنة والفورية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لمن تم ترحيلهم بالفعل؛

٢- يطلب من إسرائيل أن تكف فوراً عن ترحيل أي فلسطينيين مدنيين

آخرين من الأراضي المحتلة،

٣- يقرر إبقاء الحالة في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي

العربية التي تحتلها إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، قيد

الاستعراض.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٧٨١، بـ ١٤ صوتاً

مع القرار في مقابل لا أحد ضده وامتناع الولايات المتحدة الأمريكية.

رقم ٢

إعلان الاستقلال

الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني
في دورته الـ ١٩ - الجزائر - ١٥/١١/١٩٨٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

على أرض الرسالات السماوية إلى البشر، على أرض فلسطين ولد
الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور، وأبدع وجوده الإنساني والوطني
عبر علاقة عضوية، لا انفصام فيها ولا انقطاع، بين الشعب والأرض
والتاريخ.

بالتبات الملحمي في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته
الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة.. فعلى
الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود
التشابك بين القوى والحضارات.. من مطامح ومطامع ونزوات كانت
ستؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي، إلا أن
ديمومة التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويتها، ونفخت
في الشعب روح الوطن.

مطعمًا بسلالات الحضارة، وتعدد الثقافات، مستلهماً نصوص تراثه الروحي والزمني، واصل الشعب العربي الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته في التوحد الكلي بين الأرض والإنسان وعلى خطى الأنبياء المتواصل على هذه الأرض المباركة، أعلن على كل منذنة صلاة الحمد للخالق ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمة الرحمة والصلوات.

ومن جيل إلى جيل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه. ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسداً بطولياً لإرادة الاستقلال الوطني.

ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ قيمه الجديدة كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني الفلسطيني من المصير العام، فاتضح مرة أخرى أن العدل وحده لا يسير عجلاً التاريخ.

وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة، فالشعب الذي حرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد، قد تعرض لمحاولة تعميم الأكاذيب القائلة «إن فلسطين هي أرض بلا شعب». وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخي، فإن المجتمع الدولي، في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم لعام ١٩١٩، وفي معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣، قد اعترف بأن الشعب العربي الفلسطيني شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى، التي انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعب حر مستقل.

ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده، وبحرماته من حق تقرير المصير، إثر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ عام ١٩٤٧م، الذي قسم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية، فإن هذا القرار

ما زال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني.

إن احتلال القوات الاسرائيلية الأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية، واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم من ديارهم.. بقوة الارهاب المنظم، وإخضاع الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية، ولميثاق الأمم المتحدة، ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بما فيها حق العودة، وحق تقرير المصير، والاستقلال والسيادة على أرض وطنه.

وفي قلب الوطن وعلى سياجه، في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني إيمانه الراسخ بحقه في العودة، ولا إيمانه الصلب بحقه في الاستقلال، ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه وذاته، لقد واصل نضاله الملحمي، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي. وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني باعتراف المجتمع الدولي، ممثلاً بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى. وعلى قاعدة الإيمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الاجماع القومي العربي، وعلى قاعدة الشرعية الدولية، قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم المنصهر في وحدته الوطنية المثلى، وصموده الأسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن، وتجلت ملحمة المقاومة الفلسطينية، في الوعي العربي وفي الوعي العالمي، بصفتها واحدة من أبرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر.

إن الانتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة في الأرض المحتلة مع الصمود الأسطوري في المخيمات داخل وخارج الوطن، قد رفعا الإدراك الإنساني بالحقيقة الفلسطينية وبال حقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج، وأسدت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير، وحاصرت للعقيدة الإسرائيلية الرجعية التي أدمنت الاحتكام إلى الخرافة والارهاب في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطيني إحدى لحظات الإنعطاف التاريخي الحادة. وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني، مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية.

واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه.

فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف.

إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتضمن فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي

برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العمة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمع بين الأديان عبر القرون.

إن دولة فلسطين دولة عربية، هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة، وهي إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدولة العربية، وإصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك، تتأشد أبناء أمتها مساعدتها على اكتمال ولانتهاء العملية بحد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها، وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الانحياز وسياسته.

وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، تتفتح في ظله طاقات البشر على البناء، ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أو ثابروا إلى العدل.

وفي سياق نضالها من أجل إحلال السلام على أرض المحبة والسلام،

تهيب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة اتجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه، وتهيب بشعوب العالم ودوله المحبة للسلام والحرية أن تعينها على تحقيق أهدافها، ووضع حد لمأساة شعبها بتوفير الأمن له، وبالعامل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

كما تعلن، في هذا المجال، أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وإنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقوقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها.

وفي هذا اليوم الخالد، في الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨، ونحن نقف على عتبة عهد جديد، ننحني إجلالاً وخشوعاً أمام أرواح شهدائنا وشهداء الأمة العربية الذين أضلوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر الجديد، واستشهدوا من أجل أن يحيى الوطن، ونرفع قلوبنا على أيدينا لنملأها بالنور القادم من وهج الإنتفاضة المباركة ومن ملحمة الصامدين في المخيمات وفي الشتات وفي المهاجر، ومن حملة لواء الحرية: أطفالنا وشيوخنا وشبابنا، أسرارنا ومعتقليننا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس وفي كل مخيم وفي كل قرية ومدينة، والمرأة الفلسطينية الشجاعة، حارسة بقائنا وحياتنا وحارسة نارنا الدائمة، ونعاهد أرواح شهدائنا الأبرار، وجماهير شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية وكل الأحرار والشرفاء في العالم على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال، وترسيخ السيادة والاستقلال، إننا ندعو شعبنا العظيم إلى الالتفاف حول علمه الفلسطيني

والاعتزاز به، والدفاع عنه ليظل أبداً رمزاً لحريتنا وكرامتنا في وطن
سيبقى دائماً وطناً حراً لشعب من الأحرار.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ تَوْتِي الْمَلِكُ مِنْ تَشَاءُ
وَتَنْزِعِ الْمَلِكُ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتَعِزْ مِنْ تَشَاءُ وَتَذَلُّ
مِنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»

«صدق الله العظيم»

رقم ٣

حول مساحة القدس المستقطعة

من مساحة الضفة الغربية

* ما هو أساس المساحة المعتمدة في إحتساب النسب المئوية لإعادة الإنتشار في الضفة الغربية البالغة ٥٦٩٠ كم^٢

الصفحة الأولى: تنطلق من استقطاع مساحة القدس الواقعة ضمن الحدود البلدية (١٣٠ كم^٢) + استقطاع مثلث اللطرون الذي يضم القرى الثلاث: عمواس، يالو، بيت نوبا (٦٠ كم^٢)، أي ما مجموعه ١٩٠ كم^٢، فيصبح الأساس المعتمد لإحتساب مساحة الضفة الغربية: ٥٦٩٠ كم^٢ - ١٩٠ كم^٢ = ٥٥٠٠ كم^٢. والحال هذه يساوي كل ١% = ٥٥,٥ كم^٢.

الصفحة الثانية: (مصدرها روني شكيد - جريدة يديعوت أحرونوت أواخر آذار ١٩٩٨) تنطلق من استقطاع مساحة القدس الكبرى (أي بما يشتمل المستوطنات المحيطة بالقدس) البالغة ١٦٣٠ كم^٢ أي ٢٩% من مساحة الضفة الغربية، فيصبح الأساس المعتمد لإحتساب مساحة الضفة الغربية: ٥٦٩٠ كم^٢ - ١٦٣٠ كم^٢ = ٤٠٦٠ كم^٢. والحال هذه يساوي كل ١% = ٤٠,٦ كم^٢.

رقم ٤

النص الحرفي لمذكرة التفاهم الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٧

١- مكافحة العنف والإرهاب هو من واجب ومسؤولية إسرائيل والسلطة الفلسطينية. والجهد الفاعل يجب أن يكون شاملاً ضد الإرهابيين وضد البنية الإرهابية وضد الشروط البيئية التي تؤدي إلى دعم الإرهاب. ويجب أن يكون هذا الكفاح متواصلاً ومستمراً، ويجب أن ينفذ بالتعاون المشترك. ذلك لأن كل جهد لا يمكن أن يكون فاعلاً بدون تبادلية إسرائيلية - فلسطينية وبدون تبادل مستمر في المعلومات والأفكار والتعاون التنفيذي.

٢ - يعمل الطرفان من أجل ضمان معالجة فورية فعالة وناجعة ضد العنف أو الإرهاب سواء نفذ من قبل فلسطينيين أو من قبل إسرائيليين.

٣ - يتم تبادل معلومات أمنية متبادلة وتنسيق في السياسة وطرق النشاطات.

٤ - كل طرف يعمل ويرد بصورة فورية وبنجاعة أثناء وقوع الأحداث الإرهابية أو أثناء التخطيط المسبق للنشاطات الإرهابية، العنف، أو التحريض. ويتخذ كافة الوسائل المطلوبة من أجل منع وقوع أحداث من هذا القبيل.

٥ - تصادر السلطة الفلسطينية الأسلحة غير القانونية وتتخذ كافة الخطوات المطلوبة - بالتنسيق وبخطوات متبادلة مع إسرائيل - من أجل الحيلولة دون تهريب سلاح غير قانوني إلى مناطق السلطة الفلسطينية. والحكومة الإسرائيلية تصادر أسلحة من مواطنين إسرائيليين يخططون، يدعمون علناً أو يتورطون في عمليات إرهابية.

٦ - لا يقوم أي طرف بالإفراج عن إرهابي مشتبه به من المعتقل بدون إعطاء فرصة للطرف الآخر، بتوفير معلومات من أجل إعادة النظر مجدداً بعملية الإفراج.

٧ - تواصل السلطة الفلسطينية ملاحقة الأذرع العسكرية، غير القانونية، وتخرج عن القانون الأذرع العسكرية التابعة لأحزاب أو منظمات معارضة، وتتخذ السلطة كافة الوسائل القانونية من أجل تشجيع ومنح مساعدة لكل إطار فلسطيني معارض ينبذ استخدام العنف والإرهاب كوسيلة لتحقيق أهدافه سياسية.

٨ - السلطة الفلسطينية تحت كافة الجهود لإعتقال المتورطين في العمليات الإرهابية.

٩ - مكافحة الإرهاب والإرهابيين هي ضرورة حيوية لصالح السلطة الفلسطينية. والسلطة الفلسطينية تعلن أمام وسائل الإعلام عن استنكارها لكل عملية إرهابية أو عنف ضد إسرائيل وكذلك ضد السلطة الفلسطينية نفسها.

١٠ - تواصل السلطة الفلسطينية تعزيز الجهود لقطع طرق الاتصال ونقل الأموال إلى خلايا إرهابية مشبوهة.

١١ - تعتقل السلطة الفلسطينية فوراً كل شخص متورط في عملية

إرهابية أو عنف وتقدمه للمحاكمة.

١٢- البنية المدنية وتلك التي تستغل الدين لأهداف إرهابية توضع تحت الرقابة ويتبادل الطرفان المعلومات عن هذه الأطر.

١٣- السلطة الفلسطينية تتخذ كافة الوسائل الأمنية من أجل التغلغل إلى المنظمات الإرهابية والعمل من أجل القضاء عليها من الداخل من خلال إضعافها والرقابة عليها.

١٤- مركز تنسيق ويتم تعيين أعضائه أثناء الأزمات.

١٥- يتم تبادل وجهات نظر مهنية، وخبرات وتدريبات ومساعدات أخرى.

١٦- يتفق الطرفان على إقامة جهاز رقابة على تنفيذ بنود هذه المذكرة.

الفهرس

- قبل القراءة ٥
- مقممة ٧
- (١) الحركة الجماهيرية في مواجهة الاحتلال ١٥
- (٢) المبادرة الأميركية: سقف العملية للتفوضية الراهنة ٢٣
- (٣) السلطة الفلسطينية:
- الهيمنة على المؤسسات والأزمة الاقتصادية المتفاقمة ٢٩
- (٤) الحوار الوطني المعطل وشلل مؤسسات م.ت.ف ٤١
- (٥) الاستراتيجية المزدوجة للخيار البديل ٤٥
- (٦) سياسة حكومة ائتلاف اليمين في اسرائيل ٥١
- (٧) الجماهير العربية الفلسطينية في مناطق الـ٤٨ ٥٥
- (٨) حركة اللاجئين في الوطن والشتات ٦١
- (٩) التطورات الاقليمية والدولية ٧٣
- (١٠) الدولة المستقلة والسيادة الوطنية ٩١
- (١١) بسط سيادة دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية المحتلة
- بعدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ١٠٧
- الملاحق ١١٧ - ١٥٥

هذا الكتاب

أي وضع ستكون عليه المناطق الفلسطينية المحتلة مع انتهاء
المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو في ٤/٥/١٩٩٩ ؟
هل تمديد هذه المرحلة زمنياً، ومعها للحكم الذاتي، فيصبح
الاحتلال شرعياً ؟
هل تعلن الدولة الفلسطينية بحدود مناطق الحكم الذاتي،
وتتضمن دولة الاحتلال المتبقي من الأرض الفلسطينية ؟
ما معنى بسط السيادة الوطنية على أرض الدولة الفلسطينية
حتى حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وما هي ردات الفعل
الإسرائيلية المرتقبة ؟
على هذه الأسئلة، وغيرها يجيب المؤلفان، ويقدمان رؤية
وطنية لما يجب أن تكون عليه الأمور.

الناشر